جامعة العربي التبسي - تبســـة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتجية

إعداد الطالبتين:
- زهيرة بوراس
- مروى جغبلو

إشراف الأستاذ:
سمير كيم

لجنة المناقشة:

الإســـم و اللقـــب	الرتبـــــــة العلميـــة	الصفـــــــــــة
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد – أ -	رئيســـــــــا
سمير كيم	أستاذ مساعد – أ-	مشرفـــا مقررا
بن حصير رفيق	أستاذ مساعد – أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2015-2016

جامعة العربي التبسي - تبســـة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتجية

إعداد الطالبتين:
- زهيرة بوراس
- مروى جغبلو

إشراف الأستاذ:
سمير كيم

لجنة المناقشة:

الإســـم و اللقـــب	الرتبـــــــة العلميـــة	الصفـــــــــــة
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد – أ -	رئيســـــــــا
سمير كيم	أستاذ مساعد – أ-	مشرفـــا مقررا
بن حصير رفيق	أستاذ مساعد – أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الحياة رواية جميلة فقط اقرأها حتى النهاية ولا تقف

عند سطر حزين

فيما بعد لقوله تعالى

" إن بعد العسر يسرا "

صدق الله العظيم

شكر و عرفان :

بسم الله و الحمد لله و ما توفيقي إلا بالله الواحد الأحد ، فسبحانه جل علاه ، له جزيل الحمد و الشكر و الثناء على إتمام هذا البحث.

الصلاة و السلام على أشرف خلق الله نبي و حبيب المصطفى محمد عليه أفضل الصلاة و السلام.

أتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى عبارات الإحترام و التقدير، إلى استاذنا الفاضل له منا كل الإمتنان على الإشراف و التوجيه بكل رحابة صدر مع تقديم مختلف النصائح ، و حرصه على أن يكون عملنا أفضل دليل على توجيهاته القيمة .

شكرنا وإمتنانا لا يكفي حق أساتذتنا الكرام، إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

شكر و عرفان الى كل من ساهم في بحثنا هذا ولو بالدعاء الصالح و الكلمة الطيبة.

إهداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية في سياساته كما عرف العديد من التغيرات الكبرى التي ميزت الساحة الدولية، حيث أثرت التحولات الإقليمية و الدولية بشكل عام على المنطقة العربية، بالسلب على أنظمتها و خاصة منها دول الشرق الأوسط التي أثرت على القطاع الاجتماعي و السياسي الذي شهد تراجعا كبيرا لهذه المناطق مما أدى إلى زيادة نسب البطالة و تدهور المستوى المعيشي و نقص الرعاية الصحية و انتشار الجريمة المنظمة و ظهور ما يسمى بالإرهاب و ذلك تهربا من الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد و تفاقم الوضع الأمني الذي شهد تفجيرات و اغتيالات و مواجهات مباشرة بالأسلحة المتطورة.

في حين يترقب العالم تطورات الوضع في الشرق الأوسط و ما يحدث فيه من نزاعات داخل الدول على شاكلة الدول العربية التي عرفت موجة من الحراك و سقوط للأنظمة الديكتاتورية التي يزيد عمرها عن 40 سنة التي خلقت تذمر من طرف الشعوب التي تريد الحرية و البحث عن أوضاع اقتصادية و اجتماعية جيدة بعيدة عن الاضطهاد و قمع الحريات.

الحراك الذي تشهده الشعوب جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة عنف من بين هذه المناطق سوريا التي تعاني من تدمير للبنى التحتية و ارتفاع مستوى انعدام الأمن و العنف و تدني سبل كسب العيش لدى السوريين أو عدم توفرها ، أدى إلى لجوء السوريين إلى الدول المجاورة (تركيا ، الأردن ، العراق، مصر)، الدول الأوروبية حاليا .

تواجد اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية التي تعتبر من المهتمين و المرحبة باللاجئين السوريين لما تربطها من علاقات اقتصادية و سياسية و ثقافية بالإضافة إلى القرب الجغرافي من ناحية دول البلقان و جنوب المتوسط ، أثر ذلك على أمن واستقرار دول الإتحاد الأوروبي مما استدعى الأمر إلى تدخل المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين و الوزارة الخارجية للإتحاد الأوروبي إلى دراسة الأزمة و وضع شروط من أجل التحكم في التدفق الهائل نحو أوروبا من طرف اللاجئين.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية أية دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، و الإشكالية التي تطرحها، و النتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهتمة بنفس الموضوع، في الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواءا ما يتعلق بشرح و توضيح المفاهيم في الإطار المعرفي و العلمي بشأن الظاهرة المدروسة التي تهتم بقضية اللجوء كمتغير رئيسي في الدراسة.

أهداف الموضوع :

الأهداف العلمية:

-التفريق بين المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

-تحليل مجموعة من المؤشرات.

-التعرف على بعض المضامين و المقاييس.

الأهداف العملية:

-محاولة معرفة الأسباب الحقيقية وراء تشكل أزمة اللاجئين في دول الجوار و الدول الأوروبية.

-التعرف على الأسباب المختلفة حسب البيئة السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول.

- استخلاص حجم تأثير هذه الأزمة على الحركة الديمغرافية خصوصا في الدول المجاورة، و الاقتصاديات الضعيفة لهذه المجتمعات بالتأثير على موارد الدول على حساب مواطنيها.

-الوصول إلى ما ستؤول إليه أزمة اللاجئين على بنية الإتحاد الأوروبي.

أسباب إختيار الموضوع:

على ضوء أهمية الأزمة السورية في أجندة القضايا الأمنية العالمية و محاولة معرفة مدى تأثر البنية الإقليمية و الدولية من تداعيات هذه الأزمة، معنا أسباب اختيار هذا الموضوع:

أ/ الدوافع الذاتية :

-رغبتنا الشخصية في دراسة هذا الموضوع الذي يندرج ضمن مجال القانون الدولي، في محاولة منا لتبيان خبايا هذا الموضوع.

- الإنتماء إلى الأمة العربية و الإسلامية و هو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بالأخص سوريا التي تفاقم بها الوضع الأمني و تردي الأوضاع الداخلية بها.

ب/ الدوافع الموضوعية :

-محاولة لفهم أزمة اللاجئين السوريين و كيفية معالجتها من الطرف الأوروبي .

-إسقاط المعارف على مفهوم اللجوء الذي هو في الأصل مفهوم أوروبي، عرف من خلال اتفاقية 1951 و البروتوكول التابع لها 1967 و تعتبر مرجعية في التعامل مع اللاجئ بصفة قانونية على هذا الأساس.

-إضافة إلى إخضاع هذا النموذج لدراسة بغرض استشراف مستقبل أثر هذه الأزمة على دول الإتحاد الأوروبي بغية معرفة الهيكلة الجديدة لأوروبا و بوجود اللاجئين.

-نطمح لمعرفة ما ستؤول إليه أزمة اللاجئين في دول الإتحاد الأوروبي في ظل الحراك الذي يشهده العديد من الدول العربية على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة :

موضوع البحث من الناحية الأكاديمية العلمية قليل المراجع إلا أن كانت دراسة في محاولة لطرح هذا الموضوع المستجد حاليا نأخذ على سبيل المثال الدراسة الأتية :

معن فهد، الثورة السورية قصة البداية. يتناول في الدراسة طرح مجموعة من التساؤلات أهمها :

-ما هي الأساليب و الأدوات الثورية؟ و كيف كانت الخارطة الثورية أنذاك؟ بالإضافة إلى الأسباب الدافعة للفعل الثوري و الأثار التي ستنجم على البنية المجتمعية السورية؟

أهم نتائج هذه الدراسة أرقامإحصائيات تمثل حقيقة واحدة و هي أن النظام سيدمر أي فعل ثوري مهما كانت أدواته و أن العنف سبيله الوحيد و خياره الوحيد للخروج من الأزمة للحفاظ على سلطانه الأبدي.

حدود الدراسة :

المجال المكاني:

-المجال المكاني للدراسة يتجلى بطبيعة الحال في منطقة الشرق الأوسط حيث اقتصر تطبيق الدراسة على منطقة سورية و كذلك الجانب الدولي المتمثل في دور الإتحاد الأوروبي للمساهمة في وضع حد للأزمة السورية و تداعياتها.

المجال الزماني :

يمكن تحديد المجال الزماني للدراسة منذ انطلاق ما يسمى بثورات الربيع العربي بدءا من 2011 كتاريخ رسمي حتى الزمن الحاضر.

إشكالية الدراسة :

يعتبر اللجوء من بين أهم المواضيع التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة بالأخص اللاجئ السوري الذي يعرف بلده أوضاع سياسية أمنية و اجتماعية تهدد وجوده، و يرجع هذا إلى حجم التوتر الذي تعرفه المنطقة و من هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة كالأتي:

كيف أثرت الإستجابات الأوروبية إتجاه أزمة اللاجئين السوريين على الإستقرار الأمني الأوروبي؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- ما هو الفرق بين اللاجئ و المهاجر ؟
- ما هي طبيعة حركيات السببية المنتجة للأزمة السورية؟
- ما هي الأليات الأوروبية المعتمدة للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين؟
- هل يمكن القول أن دول الإتحاد الأوروبي قادرة على احتواء و معالجة أزمة اللاجئين السوريين ؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية يقوم الافتراض على ما يلي:

- كلما إتسمت الإستجابة الأوروبية بالموقف الإيجابي كلما ساهم ذلك في تحقيق الإستقرار الأمني الأوروبي.
- كلما إتسمت الإستجابة الأوروبية بالموقف السلبي كلما ساهم ذلك في تهديد الأمن الأوروبي.
- تعتبر أحداث الربيع العربي في سورية تهديد مباشر للأمن العالمي.

المنهجية المستخدمة:

إن طبيعة الدراسة و موضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها، و قد رأينا أن أفضل المناهج لدراسة تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي هي:

-المنهج الوصفي : هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو مشكلة إجتماعية أو إنسانية، و يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كميا و كيفيا.

من خلال البحث في طبيعة أزمة اللاجئين السوريينإستخدمنا المنهج الوصفي كمنهج أو مستوى إجرائي أساسي نعتمد عليه لدراسة الأزمة و أسبابها و تحولاتها و ما ستؤول إليه .

-منهج دراسة الحالة: يقوم على أساس إختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة إدارية أو إجتماعية، أو فرد مدمن مثلا أو جماعة واحدة من الأشخاص، و تكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات المرتبطة بها و تناولها بالوصف الكامل و التحليل.

يمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات و المعلومات في دراسة وصفية، و كذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

بإستخدام هذا المنهج من خلاله يسلط الضوء على دولة سورية التي تشهد أزمة أمنية سياسية انجر عنها مجموعة من المشاكل من بينها بروز مشكلة اللاجئين السوريين على مستوى دول الجوار و الدول الأوروبية و دراسة التفاعل و التعامل مع هذه الفئة المصدرة من سورية.

الإقتراب النسقي: هو إطار تحليلي يأخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الإجتماعية كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار و تحديد المادة اللازمة للإجابة عن ذلك و كيفية التعامل.

تطرقنا من خلال هذا المنهج إلى دراسة قرارات المجلس الأوروبي في محاولة إلى الوصل لحل فيما يتعلق بأزمة اللاجئين السوريين.

-الاقتراب القانوني : يفترض مجموعة من المعايير و الضوابط القانونية التي تستخدم في التوصل إلى الحكم على أنه لاجئ أو مهاجر .

تقسيم الدراسة:

بناءا على الأهداف الأساسية للموضوع و استنادا للإشكالية المطروحة فقد فرضت علينا الدراسة التطرق إلى مجموعة من المتغيرات الطاغية على الدراسة، و تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يتضمن ثلاث مباحث إرتأينا تخصيصها للإطار المفاهيمي في محاولة التعمق لطرح مفهوم اللجوء كمتغير هام في دراستنا، و تعريفه من الناحية القانونية لإطلاق صفة اللجوء على الشخص المهدد و المضطهد لتعرضه لخوف تبرره أسباب تندرج ضمن معايير تعريفه في المواثيق التابعة للأمم المتحدة و القانون الدولي الإنساني كإطار واضح و مرجعية قانونية للدول في استضافة الأشخاص القادمين إليها على أساس فردي كان أو جماعي.

الفصل الثاني: يتم من خلاله الوقوف على دراسة تحليلية تتمثل في الأوضاع السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية لسورية كذلك أهمية سورية في منطقة الشرق الأوسط و ما يتضمنه نظام الحكم من تتابع لتقليد مناصب السلطة و تعسفها ضد الشعب أدى إلى ولوج الربيع العربي بتغيير الوضع السوري، مما أدى إلى اتخاذ مواقف تجاه الوضع في سورية من طرف الدول الكبرى، الإقليمية و موقف منظمة الأمم المتحدة.

الفصل الثالث: كما خصصنا الفصل الثالث في محاولة للوقوف على الوضع الأمني و الإنساني للسوريين و تأثير لجوئهم على المستوى الداخلي الديمغرافي ، و المستوى الخارجي في اقتصاديات الدول في محاولة الوقوف عند الأرقام المسجلة من طرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و مدى الانتشار نحو الدول المجاورة و تحوله نحو دول أوروبا و الوقوف على المأساة الحقيقية للاجئين السوريين التي لم يعرف لها العالم مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع: أهم ما جاء في المباحث الأربعة عرض لمواقف الدول الأوروبية سواء كانت إيجابية أو سلبية تجاه ما يمر به اللاجئ السوري كاستجابة إنسانية تحتسب للدول الأوروبية في محاولة منها لعب دور فعال في حل الأزمة.

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري (لمفهوم اللجوء).

المبحث الأول : ظاهرة اللجوء مقارنة مفاهيمية .

المبحث الثاني : اللجوء في المواثيق الدولية .

المبحث الثالث: الإطار القانوني لوضيعة اللاجئ.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري (لمفهوم اللجوء)

قبل أن تظهر اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949م ، والبرتوكولات التابعة لها عام 1977م،[1] وغيرها من القانون الدولي الإنساني[2] حول مساعدة اللاجئ والنازح والأسير وغير المقاتل من النساء الأطفال في وقت الحرب و مساعدته، وكان الإسلام سباقا إلى ذلك بل وما هذه الاتفاقيات إلا صدى لصوت الإسلام وسبقه في مساعدة وإغاثة اللاجئ والأسير.

يعتبر حق اللجوء تقليدا قديما؛ إذ يمكن إرجاع أصوله البعيدة إلى العهد الإغريقي عندما كانت الدولة تمنحه لمرتكبي جرائم معينة وفي العصر الروماني اعترفت السلطات بشكل محدود للغاية بهذا الحق.

كما شهد مفهوم "اللجوء" شيوعا خلال القرون الأولى من التاريخ المسيحي، وخاصة القرن الرابع الميلادي الذي شهد طفرة كبرى في حالاته مع تواترِ لجوء الأشخاص إلى الكنائس طلبا للحماية من الإمبراطورية الرومانية.

مع انتشار ظاهرة اللجوء، عمل رجال الدين المسيحي على استصدارِ قانون للجوء عُرف بـ"قانون اللجوء المسيحي". ومن يومها صارت الكنيسة "ملاذا آمنا" لكل المضطهدين والمنبوذين، ولها حرمة خاصة لكونها مكان عبادة وحيزا لا يجوز فيه الظلم ولا الاضطهاد. وفي القرون الوسطى، كان "قانون اللجوء المسيحي" يشمل الحماية من المتابعات المترتبة على جرائم الحق العام.

كما نجد نصوصا قانونية وحالات تطبيقية للجوء في التعاليم الاسلامية ؛ إذ نجد في القرآن الكريم والسنة النبوية نصا على مفهوم "الأمان"الذي هو صفة تُمنح لغير المسلمين، ويُسمح لهم بموجبها بدخول دولة الإسلام وضمان أمنهم ما داموا فيها.

قد يكون طلب الأمان نتيجة للاضطهاد السياسي أو الديني، كما قد يكون جراء غزوٍ أجنبي أو كوارث طبيعية أو مجاعة. ويحتفظ التاريخ الإسلامي بالهجرة إلى الحبشة كأول عملية لجوء جماعية دُفع إليها المسلمون هربا بدينهم من بطش قادة قريش في مكة المكرمة.

---

[1] نعمان عطا الله إلهيتي، **قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني**، ط1، دار مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص63—85.

[2] عمر سعد الله،**تطور تدوين القانون الدولي الإنساني**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص13-14
الطراونة، القانون الدولي الإنساني، ص18.

حق اللجوءهو مفهوم قضائي قديم يقضي بإعطاء الشخص الذي يتعر ّض للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو المعتقدات الدينية في بلده والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة ،أو بلد أجنبي الفرصة له للتعبير عن آراءه.

ينبغي عدم الخلط بين اللجوء السياسي وقانون اللاجئين الحديث، والذي يتعامل مع التدفق الهائل من السكان إلى البلدان الأخرى، فحق اللجوء هو حق يختص باهتمامات الأفراد، ويقدّ م في كل حالة على حدة. واللاجئ هو الشخصللذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوف ً على حياته، أو خوفا من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء الحرب، الإرهاب والفقر.

اللجوء على عدة انواع حسب ما ذكرته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة اللجو ء السياسي (اللجوء السياسى يتم منحه للشخصيات المشهورة، والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكوماتهم وللناشطين السياسين).

اللجوء الديني (اللجوء الديني هو أن يقوم الشخص باللجوء إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للإضهاد بسبب الدين أو المعتقدات اللادينية).

اللجوء الإنساني (اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الاثنية أو العرقية، وهناك دول تعيد اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد إنتهاء هذه الصراعات، ودول أخرى تبقيهم على أرضها. اللجوء الغذائي أو الإقتصادي وهو اللجوء من دولة لأخرى بسبب الكوارث البيئية التى تسبب المجاعات، وهو غالبا غير معمول به حاليا.

المبحث الأول : ظاهرة اللجوء مقاربة مفاهيمية

يوضح هذا المبحث التأصيل التاريخي لفكرة أو مفهوم اللجوء من أجل تحديد وشرح معنى "اللجوء" أو "اللاجئ" الواردة في قوانين وتشريعات والوثائق الدولية، وكذلك مجهودات المفكرين في تقديم واضح يحدد وضعية "اللاجئ" وفي الأخير تقدم نظرة عامة حول أهم المفاهيم ذات الصلة بالمفهوم الذي يشترك في صفة أو خاصية أو ميزة من هذه المفاهيم المذكورة على التوالي من خلال العرض.

المطلب الأول: نشأة اللجوء

اللجوء فكرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها، ولم يكف عن التطور منذ وجود الإنسان على سطح الأرض، وقد تناولت الحضارة القديمة موضوع اللجوء كذلك الهجرة، وانتقال جماعة من الناس من إقليم إلى آخر لأسباب مختلفة، وفكرة اللجوء في الوقت الحاضر قد لا ينطبق تماما على هذا الماضي يعتبر في تقديرنا مرحلة لا غنى عنها لفهم مضمون اللجوء في الوقت الراهن ومن هنا ننفرد للأصول التاريخية لفكرة اللجوء.

1/- اللجوء في الحضارة الفرعونية: من أقدم الحضارات التي عرفتها البشرية (الحضارة الفرعونية) حيث كان حق اللجوء عندهم نظاما معترفا به، وموجودا لدى الفراعنة، وكان يمنح للمستضعفين ومرتكبي الجرائم غير العمدية[1] .

2/- اللجوء عند اليهود: عرف اليهود اللجوء الديني حتي قبل أن يستقروا في فلسطين، وعندما استقروا أقاموا معابدهم و أموالهم ومساكنهم في القدس ليكون ملجأ للمقهورين والمجرمين والضعفاءو لم يكن المجتمع اليهودي يعرف التسامح بشأن الجرائم المعتبرة اليوم جرائم سياسية، وأقاموا اليهود مدننا عددها ستاً على ضفتي نهر الأردن وخصصوها للملجأ، بعد أن وجدوا صعوبة الوصول إلى المدينة (القدس).

ويعتبر نظام مدن الملجأ لم يكن نظاما للملجأ بالمعنى الصحيح قوة بأنه لم يكن يرمي إلى إفلات اللاجئ من حكم القانون بل كان يفترض صدور حكم مسبق يقرره في كل حالة على حده[2] .

3/- اللجوء عند الإغريق: بلغ نظام اللجوء الديني عند الإغريق درجة من التطور لم تعرفها الشعوب القديمة، وكان يتسع لحماية الجميع دون تمييز بين مجرم وبريء، فالقاعدة العامة تقول أم كل من اعتصم بالمعبد أو

---

[1] صلاح الدين طلب فرج، **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسة الدراسات الإسلامية)، م 17، ع1، (2009)، ص 167.

[2] برهان أمر الله، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص ص 33-34.

الأماكن الملحقة به لا يجوز المساس به مادام قد بقى داخل مكان الملجأ، بحيث أنه إذا غادر تزول عنه حماية الآلهة.

قد ظل نظام الملجأ الديني معمولا به إلى ما بعد الفتح الروماني، ذلك أن الغزاة قد وجدوه مستقرا في أعراف الشعب الإغريقي و معتقداته[1] .

4/- اللجوء في الشريعة الإسلامية: قد وردت فكرة اللجوء في القرآن الكريم والسنة النبوية اللذان يعتبر ان أساسا قانوني، في قوله تعالى ((وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا))[2].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن" .

ورد بألفاظ أخرى تضمنت معناه ومن ذلك قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون "[3] .

يرى بعض الفقهاء أن الشريعة الإسلامية جعلت الملجأ حق اللاجئ والتزاما على عاتق الدولة الإسلامية، وأن الملجأ يمنح للمسلم ولغير المسلم على سواء واستنادا إلى "المبدأ العام الذي يقر أن المسلم والكافر في مصاب الدنيا سواء".

اعتبر دار الإسلام مكان الملجأ لكل أجنبي غير مسلم جاء طلب للحماية[4]، وحصنت المسلمين على طلب الملجأ في دول أخرى هربا من الاضطهاد أو اعتداء عليهم في دينهم ومن ذلك قوله تعالى : ((والذين آمنوا وهاجروا في سبيل الله، والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا، لهم مغفرة ورزق كريم))[5] .

5/- اللجوء في العصور الوسطى: يقتصر منح الملجأ لمرتكبي الجرائم السياسية، التي كان بتوقف مدها على مصلحة الأمير الاقطاعي في ذلك، فضلا عن مدى قوته بالنسبة للقوى التي هرب منها اللاجئ[6] .

6/- اللجوء منذ القرن الثامن العاشر: لم يقتصر اللجوء على مرتكبي الجرائم العادية بل أنهم ذهبوا يطالبون به بالنسبة للمجرمين السياسيين، قد أسهمت الثورة الفرنسية في منح الملجأ حتى أوائل القرن التاسع عشر

[1] المرجع نفسه، ص 35.
[2] سورة البقرة، الآية 125.
[3] سورة التوبة، الآية 6.
[4] صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص 45.
[5] سورة الأنفال، الآية 74.
[6] صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص 50.

الذي انتصر نهائيا مبدأ منح الملجأ لمرتكبي الجرائم السياسية بتطبيقه في تشريعات وما تنص عليه معاهدات الدول، وبقيام الحرب العالمية الأولى وقع تطور على مستوى هذا المبدأ وشروطه وحظي باهتمام متزايد حيث أصبحت المسألة تتجاوز تسليم مجرمين إلى القبول بدخول الأجانب إلى إقليم الدولة الأخرى[1] .

7/- اللجوء منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا: نتيجة لظروف الحروب والاضطهاد الديني والعنصري والسياسي، وكذلك بسبب حركات التحرر والحروب الأهلية والاحتلال الأجنبي والاضطهاد، حيث عمت ظاهرة اللجوء لجميع الدول، ومن هنا أصبحت مشكلة الملجأ وحماية اللاجئين من اهتمامات الجماعة الدولية، من اجل إيجاد حل لبعض جوانبها على الأقل، وكانت من بين خطواتها إنشاء منظمات ووكالات متخصصة لحماية حقوق اللاجئين.

من هذه الجهود أخذت مجموعة من الدول تضمن دساتيرها الداخلية نصوصا تتعلق بمنح حق الملجأ للأجانب بشروط[2] .

المطلب الثاني :مفهوم اللجوء لغة واصطلاحا

أ- اللجوء لغة:

❖ **اللجوء:**

مصدر الفعل لجأ: يقال إلى الشيء والمكان يلجأ لجأ لجوءا و ملجأ ، بمعنى لاذ به و اعتصم ، قال ابن فارس : "اللام والجيم و الهمزة " : كلمة واحدة ، وهي اللجأ و الملجأ : المكان يتلجأ إليه : يقال : لجأن و التجأن [3].

❖ **اللجوء:**

الالتجاء، لجوء: مصدر لجأ اسم.

حق اللجوء السياسي: حق الالتجاء والاحتماء ببلد لكل إنسان غادر بلده مكرها ومضطرا خوفا من الاضطهاد بسبب أفكاره وآرائه .

لجأ الشخص إلى المكان غيره: قصده واحتمى به[4] .

---

[1] مرجع نفسه ، ص.ص 57 -58

[2] صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص 57-58.

[3] وليد خالد الربيع، **اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي** (دراسة مقارنة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ص8.

[4] **معج المعاني الجامع، معجم عربي عربي**، المأخوذ من الموقع الآتي:

www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ 14:15 24/03/2016

كلمة ملجأ asile مأخوذة من الإغريق حيث كانت تعني الحصانة الممنوحة لبعض الأفراد للإقامة في بعض المناطق المحددة[1] .

ب- اصطلاحا:

❖ اللجوء:

مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك حمل إقامته المعتادة حسب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو احداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من اجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته[2] .

❖ اللاجئ:

هو شخص يطلب اللجوء هربا من الخطر، وفي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر حصرية، وكما جرى في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين ، يعتبر اللاجئون أفرادا في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد[3] .

- التعليق على التعريفات:

هو مغادرة اللاجئين مقر أقامتهم بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد، وإلى البحث عن ملجأ لها خارج وطنها[4] .

اللاجئ هو لشخص لديه مخاوف وهذا يعني أن المخاوف التي يزعم وجودها ليست ذاتية أو مجرد حدس ولكن لها أساس من الواقع[5] .

---

[1] هايل نصر، **حق اللجوء في فرنسا**، الحوار المتمدن، العدد 1578، 2006، المأخوذ من الموقع الآتي:
www.anewar.org/debat/shoow.art.asp?aid :G7143 14:20 24/03/2016

[2] اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام 1974.

[3] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 349.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج5، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص 372.

[5] مأخوذة من الموقع الآتي:

http://bosla.imgo/ar/issues/refugees-and asylime(2016) .

اللاجئ عند بول فايس هو الشخص الذي –لأسباب سياسية- يوجد خارج دولة جنسيته أو -إذا كان عديم الجنسية- خارج دولة إقامته المعتادة ولا يتمتع بحماية أية حكومة، وبعبارة أخرى: أن توافر صفة اللاجئ في أحد الأشخاص رهن بتوافر عنصرين جوهريين:

- ❖ وجوده خارج دولته الأصل.
- ❖ وعدم تمتعه بالحماية الدبلوماسية لأية دولة[1] .

بتعريف آخر يعتبر من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد Vulnerable persons إما على أساس فردي بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ، وإما كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد[2] .

يعرف إعلان قرطاج عام 1984 اللاجئ على أنه:

"هم الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم بسبب أعمال العنف، أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية، أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخلت ببنية النظام العام في بلادهم" [3] .

كما يعرف اللجوء على أنه :

"كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية، في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة ان يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو إلى فئة اجتماعية أو آرائه السياسية ولا يستطيع أو لا يريد بسبب تلك الخشية أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه" [4].

إن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بشؤون اللاجئين لسنة 1951 وبروتوكول 1967 الخاص بها هي الوثائق الرئيسية في تعريف من هو اللاجئ بنسبة لحقوقهم والالتزامات القانونية للدول نحو اللاجئين وطبقا للفقرة الثانية من المادة الأولى فإن اللاجئ "هو شخص بسبب خوف له ما يبرره من أن يتعرض للاضطهاد لأسباب

---

[1] برهان أمر الله، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص ص 120-121.

[2] أحمد أوبو الوفا، **اللجوء في الإسلام**، دراسة، (القاهرة: كلية الحقوق)، ص ص 1-2.

[3] موسى بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلو السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 115.

[4] عبد الحميد الوالي، **حماية اللاجئين في العالم الغربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 18، 2002، ص 23.

*إعلان قرطاج، والذي عني بتحديد الأساس القانوني لمعاملة اللاجئين .

تتعلق بالعرق، الدين، الجنسية، العضوية في مجموعة اجتماعية خاصة، أو الرأي السياسي يكون خارج الدولة التي يحمل جنسيتها.

من المهم ملاحظة أن الشخص يصبح لاجئ عندما يستوفي المعايير الموضوعية في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، وهو الشيء الذي يقع قبل أن يكتسب الشخص الاعتراف الرسمي بكونه لاجئ[1] .

التعريف الإجرائي:

اللاجئ هو شخص أو مجموعة من الأشخاص تعرضوا لمجموعة من الممارسات التعسفية (الاضطهاد، بسبب العرق، الدين، الجنس، الرأي، الانتماء)، مما يجعلهم ينتقلون إلى بلد أكثر أمنا وحماية من البلد الرسمي.

المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة

من بين المفاهيم الذات صلة باللجوء أو التي تتشابه ولصيقة نذكرها على التوالي:

- **الاستجارة :** وهي من استجار : أي طلب الأمن، قال الله تعالى: ((وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتي يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون))[2]، وأجار والمجير هو الذي يمنعك ويجيرك[3] .

وكلمة استجارة أفضل من كلمة اللجوء المستخدمة في القانون الدولي المعاصر، ذلك انها تتضمن على كل المعاني والعناصر الخاصة بهذه المسألة:

فهي تعني وجود اضطهاد واضطرار دافع إلى طلب الحماية وإلا ما كان يستجير وقد اعتمد الإسلام نظام الاستجارة أو الإجارة أو طلب الجوار وهي تعني أن من يطلب منه الحماية عليه واجب منحها[4] .

- **ابن السبيل:** هو المسافر الذي انقطع به الطريق، فأراد الرجوع إلى بلده، فلم يجد ما يتبلغ به، فله من الصدقات نصيب، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه الذي جاوز بلدا إلى آخر[5].

وابن السبيل يطلق على المسافر إلى بلد غير بلده، وليس معه ما يستحين به عل متطلبات الحياة ولا على دفع تكاليف عودته إلى بلده، والإسلام يأمر بجعل حق في الزكاة لابن السبيل[6] .

---

[1] فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة باتنة، 2012، ص 21.

[2] سورة التوبة، الآية 6.

[3] صلاح الدين صلب فارح، المرجع السابق، ص ص 163-164.

[4] أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص ص 3-4.

[5] صلاح الدين فرج، مرجع سابق، ص 164.

[6] زغلول النجار، **من أسرار القرآن**، المأخوذ من الموقع:
www.ahtam.org/news q/27352.aspx(2016/03/20, 6 :36).

حسب النص القرآني ((وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل))[1] .

- **الإضطهاد:** هو تجاوز الحد في السلطة ومعاملة قهرية تعسفية، وانتهاك المبادئ الدستورية وخاص ما كان متعلقا بحماية حقوق الإنسان[2] .

وهو سلوكية يتمسك بها الجميع وكل جهة لا تعترف بمظلومية الجهة الأخرى، بل تنعتها بالظالمة والمستبدة والخارجة عن القانون[3] .

- **النزوح:** يعرف النزوح بانه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف أو التصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف[4] .

ويشترك اللاجئ والنازح في المخوف المبرر إلى مغادرة البلد الأصلي حين يعتبر النازحون "هم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم أو اماكن أقامتهم المعتادة خاصة نتيجة أو سعيا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية من فعل البشر، ولم يعبروا حدود دولة معترفا بها دوليا"[5] .

- **الهجرة:** هي مغادرة شخص ما دولته إلى دولة أخرى، بغرض الإقامة والاستيطان في البلد الجديد (المقصود)، وتعني الهجرة في الغالب مغادرة الأسرة بأكملها.

تختلف الهجرة عن السفر للعمل والعودة للوطن، وتعرف هذه بالهجرة الخارجية وتشمل العوامل التي تؤدي إلى الهجرة عدة أسباب إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

وتشمل الاعتبارات السياسية عدة عوامل منها: الاضطهاد والارهاب والتعسف بسبب العرق أو المذهب أو خلافات دينية او عنصرية أو ما شابه ذلك[6] .

---

[1] سورة الإسراء، الآية 26.

[2] **معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي**، المأخوذ من الموقع:
www.almaang.com/ar/dict/ar-ar (2016/03/20 , 6 :45).

[3] يعقوب يوسف جبر الرفاعي، **الاضطهاد السياسي**، الرابط الآتي:
www.alithad.com/paper.php?mame=peusefil: (2016/03/20 , 6 :55).

[4] مصطلح الهجرة، **النزوح واللجوء**: المأخوذ من الموقع الآتي:
www.arab volunteering.org/corner/threads/660 (2016/03/20 , 6 :55).

[5] **النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط1، (القاهرة: المركز الإقليمي للإعلام، 2010)، ص6.

[6] سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوربي**، مجلة المفكر، ع 5، جامعة بسكرة، ص 345.

تعرف على أنها عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قصرية[1] .

من الأمور المعترف بها على نطاق واسه، أن الفرق بين اللاجئين والمهاجرين قد أصبح غامض حيث أن الدافع للهجرة أصبح متعدد ومعقد وتجدر الإشارة إلى العناصر الأساسية في التفريق بين اللاجئين والمهاجرين من حيث السبب (اقتصادي) والضحية و المستوى المتحرك ، (دولة حماية دبلوماسية، لجوء سياسي)[2] .

- الهجرة غير الشرعية: هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يطلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الأبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه[3] .

تختلف تسميتها بين هجرة غير نظامية وهجرة غير قانونية وهجرة سرية، وتعرف بأنها انتقال أفراد وجماعات من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة الدولية والمحلية منها لدخول بطرق غير شرعية تتخذ الهجرة عدة أشكال[4].

يشترك اللاجئ والمهاجر غير الشرعي في كون طالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الأبعاد يأخذون صغة الغير الشرعية في البلد الذين هم فيه .

الأجنبي هو كل شخص لا يتمتع بجنسيتها[5]، سواء أكان يحمل جنسية دولة أخرى أما كان لا يحمل جنسية دولة ما، أي عديم الجنسية سواء مقيما على إقليمها.

[1] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط1، (عمان: دار أسامة المشرق الثقافي، 2006)، ص 342.

[2] عبد الحميد الوالي، **إشكالية اللجوء على العقيدين العربي والدولي**، (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية،بدون سنة طبع)، ص 89.

[3] سعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2012، ص ص 14-15.

[4] المأخوذ من الموقع الآتي:

http://www.aljazéera.net/enelc lepedia (2016/02/29 , 15 :23).

[5] فؤاد ذيب، **المركز القانوني للأجانب**، الموسوعة العربية، سورية.

المبحث الثاني : اللجوء في المواثيق الدولية

يبحث هذا المبحث في تمديد مفهوم "اللجوء" الذي نصت عليه مجموعة من المواثيق والمنظمات لتقديم وضع محدد وإطلاق صغة "اللاجئ" على الأشخاص لظروفهم القاسية التي تمر بها المجتمعات من حالات الحروب والاضطهادات لأسباب عديدة يصعب تحدديها ووصف الفرد بـ "اللاجئ" من أجل إعطائه إطار قانوني وتدابير لتقديم المساعدة والحماية.

المطلب الأول : مفهوم اللجوء في ميثاق عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة

في ظل عصبة الأمم:

تمثلت مهمة عصبة الأمم المذكورة في ميثاقها في ضمان السلم والأمن الدوليين، ومنع الحروب وتنظيم وتوثيق التعاون الدولي، فكانت أولى منظمة أصدرت وثائق دولية تضمنت نظاما من القواعد القانونية الرامية إلى حماية اللاجئين.

في ظل هيئة الأمم المتحدة:

بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة تزايد عدد اللاجئين، كما تعرض ميثاق الأمم المتحدة بصفة غير مباشرة لوضعية اللاجئين، وذلك من خلال نص المادة الأولىالفقرة الثالثة التي تتضمن مقاصد الأمم المتحدة، كما تعرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 بصفة عامة في ما يخص "اللاجئ" ومبدأ حق اللجوء في المادة 14 منه.

اعتمدت اتفاقية في جوان 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضية بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرار 428 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1954.

تعتبر هذه الاتفاقية أساس القانون الدولي للاجئين وتعرف هذه الاتفاقية كلمة "لاجئ" وتحدد حقوق اللاجئ بما في ذلك حقوقه منها حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر[1] .

ومع ظهور أزمات جديدة خاصة باللاجئين من خمسينيات القرن العشرين ومطلع الستينيات، أصبح من الضروري توسيع نطاق الاتفاقية، لذلك تم صياغة وإقرار بروتوكول للاتفاقية الذي عرف بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967.

[1] اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أمثلة وأجوبة، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 6.

الهدف من البروتوكول 1967 هو الاعتراف بإمكانية تطبيق اتفاقية 1951 على تحركات اللاجئين المعاصرة وتنطبق بنود الاتفاقية على اللاجئين الذين يستوفون التعريف الذي وضع دون القيود الجغرافية والزمنية على الاتفاقية، وهي بنود يجب تقبلها من طرف الدول (حيث وقعت 140 دولة على كل من الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها)، وتلتزم هذه الدول بمعايير الأهلية المنصوص عليها في اتفاقية 1951، على سبيل المثال الحق في الحصول على وثائق السفر[1] .

تظل اتفاقية عام 1951 أساسا لقانون اللاجئين الدولي، وتعريفها للاجئ حيث تعطي الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها 1967 ثلاث موضوعات أساسية:

- ❖ التعريف الأساسي للاجئ بالإضافة إلى شروط توقف وضع اللاجئ والاستبعاد من هذا الوضع.
- ❖ الوضع القانوني للاجئين في بلد لجؤهم، وواجباتهم والتزاماتهم والحق في الحصول على الحماية من العودة القسرية (التعسفية).
- ❖ يعتبر عمل المفوض السامي أية سمة سياسية، بل هو عمل إنساني واجتماعي القاعدة فيه أن يعالج شؤون مجموعات وفئات من اللاجئين.

من بين الأحكام العامة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقرر بعد الاستماع إلى المفوض السامي حول الموضوع، إنشاء لجنة استشارية لشؤون اللاجئين لاهتمام بمشكلة اللاجئين[2].

يحتوي بروتوكول عام 1967 أنه أزال الحدود الجغرافية والزمنية الواردة في الاتفاقية الأصلية التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوربا قبل 1951 يطلب الحصول على صفة اللاجئين.

- ❖ **مادة 1:**

ألف لأغراض هذه الاتفاقية تنطبق لفظة "لاجئ" على :

1/- كل شخص اعتبر لاجئ بمقتضى ترتيبات 12 آيار/مايو 1926 و30 حزيران/يونيو 1928 أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933 و10 شباط/فبراير 1983، بروتوكول 14 أيلول/سبتمبر

[1] مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، **حماية الأشخاص الذي هم موقع اهتمام المفوضية**، برنامج التعليم الذاتي1، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 30.

[2] النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها 428 المؤرخ في 1950.

1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين، ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية بصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2.

2/- كل شخص يوجد نتيجة احداث وقعت قبل 1 يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أولا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج مكان إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد[1].

الإعلان حول اللجوء الإقليمي 1967:

أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعكس الإجماع الدولي حول الرأي بأن منح اللجوء هو عمل سلمي وإنساني لا يجب أت تعتبره أية دولة أنه غير ودي، ويشير إلى أن مسؤولية تقدير ادعاءات تعود للدولة التي يلتمس الفرد فيها الأمان[2]. استلهام المبادئ في كل من المواد التالية: (1-2-3-4).

المطلب الثاني : مفهوم اللجوء في ميثاق الوحدة الإفريقية 1969

واجهت الكثير من الدول في إفريقيا بعد مدة من استقلالها تحديات بإعادة الإعمار وضرورة توفير الحماية والمساعدة والحلول المستدامة للاجئين الذين هجرتهم حروب التحرير والصراع، تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 وسنت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين واللجوء في إفريقيا (اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الإفريقية) عام 1969 ودخلت حيز التنفيذ عام 1974[3].

عرفت الاتفاقية مصطلح اللجوء عقب حروب التحرير والقضاء على الاستعمار التي اندلعت في القارة الإفريقية.

وفق المادة (1) تعريف مصطلح اللجوء:

---

[1] ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين مأخوذة من الموقع الآتي:
http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27201.html, (2016/03/24 , 14 :06).

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1974 الخاصة بوضع اللاجئين.

[3] أومسيس أوكيلو، **اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969واستمرار التحديات أمام الاتحاد الإفريقي**، نشرة الهجرة القمرية 48، 2014.

لأغراض هذه الاتفاقية مصطلح " لاجئ " يعني كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفا من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي.

في حين حسب المادة (1) ينقطع بتطبيق هذه الاتفاقية إلى أي "لاجئ" إذا:

أ- إعادة الاستفادة اختيارا من حماية استفادة بلد جنسيته، أو

ب- فقد جنسيته التي أعاد اكتسابها اختياريا، أو...إلخ.

المادة (2) حق اللجوء السياسي:

تبذل الدول الأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية أقصى مساعيها والتي تتفق مع تشريعاتها الخاصة لاستقبال اللاجئين وتأمين الاستقرار لهؤلاء اللاجئين.

إن منح اللجوء إلى اللاجئين هو فعل سلمي إنساني، ولا يجب أن تعتبره أي دولة عضو على أنه فعل معاد[1] .

كذلك تسلم بضرورة أن تعالج الدول الأسباب الجذرية للتشريد القسري معالجة حازمة وأن تهيء الظروف التي تسير ايجاد حلول دائمة للاجئين و المشردين، و أن تشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل الدول على تعزيز السلام والاستقرار والرخاء في جميع انحاء القارة الإفريقية.

ضرورة تعزيز قدرة الدول على توفير المساعدة والحماية للاجئين والعائدين والمشردين وبضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، في إطار تقاسم الأعباء، بزيادة ما يقدمه من مساعدات مادية ومالية وتقنية إلى البلدان المتأثرة بمشكلة اللاجئين العائدين والمشردين[2] .

في حين تحمل المادة (4-5-6-7-8) في مضمونها تقديم إحالة حول حالة اللاجئين[3] .

---

[1] مكتبة حقوق الإنسان، **الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا**، 1974.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **قرار اتخذته الجمعية العامة 135/65 – مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في إفريقيا**، 2002، ص 6.

[3] مكتبة حقوق الإنسان، **الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا 1974.**

* المادة (4): عدم التمييز: لتعهد الدول الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على كافة اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين، أو الجنسية، أو عقدية جماعة اجتماعية معينة، أو بسبب الآراء السياسية.

المطلب الثالث : اللجوء في وثائق مجلس أوروبا.

الاتفاقية الأوربية سنة 1950 فلم تشر صراحة أو ضمنا إلى الحق في اللجوء مما دعى الدول الأوروبية إلى أن تتدارك ذلك في مجلس أوروبا، إذا ما توفرت أسباب وظروف اللجوء[1] .

منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU) إلى توفيق سياساتها وممارساتها حول اللجوء، بداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزما قانونا، غير أنه من 1999 عملت حكومات الاتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يرتكز على التطبيق الشامل الكامل لاتفاقية 1951.

و بحلول شهر مايو 2004 تم توصل إلى اتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء، وتضمن الاتفاق على المسائل التالية:

- الحماية المؤقتة.
- المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء.
- نظام يحدد الدولة العضو المسؤولة عن نظر طلبات اللجوء.
- نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء.
- إيعاز التأهيل الذي يحدد مفهوم اللجوء والحماية المتفرعة عنه أو المتممة له، وبالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية.
- معايير الدنيا المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئ.

هذه القيود الأساسية تؤسس الحد الأدنى من المعايير الإجرائية تعتبر العلامة النهائية للمرحلة الأولى لتأسس نظام أوروبي مشترك للجوء، تكفل الحماية وتحديد لوضعية اللاجئ وترجمتها إلى تشريعات وطنية على مستوى الدول الأعضاء لتوفيق الممارسات[2].

[1] أحمد الرشدي، **الحماية الدولية للاجئين**، ط1، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997)، ص 61.

[2] مدخل إلى حماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص ص 30-31.

المبحث الثالث : الإطار القانوني لوضعية اللاجئ.

يبحث ويوضح هذا المبحث في معايير الواردة في تعريف "اللاجئ" نظر لاتفاقية 1951 وكذلك مجموعة من التعاريف في العرض، وهذه الأنسب التي تشكل الأسس لاتخاذ القرار في تحديد وضعية "اللاجئ"، والشروط على اللاجئ أن يستوفيها ليتم الاعتراف به بصفة قانونية رسمية من طرف الدولة المضيفة، ودراسة لمبررات الخوف لملتمسي اللجوء إلى هذا البلد.

المطلب الأول : معايير تعريف " اللاجئ " من خلال اتفاقية 1951

ترجع الأسباب الرئيسية وفي مجملها حسب القانون الدولي والتي تم الاتفاق عليها حسب اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين 1951، وبروتوكولها الملحق بها 1974 إلى

أولا : الخوف : ويقصد بالخوف ما كان ناتج عن التعرض لتعذيب والاضطهاد وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

فهو شرط يعتمد على خلفية الفرد الشخصية والأسرية وخبراته الذاتية والطريقة التي يشرح بها وضعه، يعد أي تعبير عن عدم الرغبة في العودة كافيا في العادة لتعزيز توافر عامل "الخوف" الذي ينص عليه تعريف اللاجئ.

بصفة عامة، تتطلب الأهلية للحصول على الحماية اللاجئ بموجب اتفاقية عام 1951 وجود خوف حالي أو مستقبلي من الاضطهاد[1] .

ثانيا: الاضطهاد: وهو ما كان ناتج عن التعرض والتهديد للحياة والحرية، ولانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليه الإعلانات والمواثيق الدولية[2] .

يمكن الاستنتاج من المادة 33 من اتفاقية عام 1951 أن تهديد للحياة أو الحرية البدنية شكل اضطهاد، ولكنه يشمل أيضا أنواعا اخرى من الأذى الشديد أو المأزق غير المحتملة، حيث يحدث هذا بشكل متكرر أو غالبا.

الأسباب الواردة بالاتفاقية بالتفصيل في الفقرات من 66 إلى 86 من دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[1] **تحديد وضع اللاجئ**، برنامج التعليم الذاتي 6، مطبوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 28.

[2] صلاح الدين فرج، مرجع سابق، ص 169.

العرق: ويطلق على الإنتماء على فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية تكون أكثر عرضة للاضطهاد من الأغلبية[1]، وهناك شكل آخر للاضطهاد والذي غالبا ما يكون على أساس العرق، هو الحرمان من المواطنة وفقد الحقوق المترتبة عليها.

الدين:حرية الدين حق أساسي من حقوق الإنسان وهو يشمل الحق في اعتناق أي دين وممارسة شعائره، إن كلمة "الدين" الواردة ذكرها في اتفاقية 1951 لا تشير فقط إلى الديانات ذات المؤسسات الراسخة، ولكنها أيضا تشمل أي نظام عقائدي، غالبا ما يكون الدين هو السبب العلة ولذلك يخشى الاضطهاد، ويأخذ شكلا من الأشكال التالية:

- ❖ فرض قيود على ممارسة الحرية الدينية.
- ❖ التمييز الشديد بسبب الممارسات الدينية أو الانتماء إلى جماعة دينية معينة...إلخ.

الجنسية: تشمل جماعات من الأشخاص المعوقين على أساس هويتهم العرقية أو الدينية أو الثقافية أو اللغوية الحقيقية أو المحسوسة.

1/- الانتماء إلى جماعة اجتماعية معينة:

ينطبق هذا على ملتمس اللجوء الذي ينتمي إلى مجموعة من الأشخاص تجمعهم سمة مشتركة غير خطر التعرض للاضطهاد.

الرأي السياسي: يفسر مفهوم " الرأي السياسي " كأساس للاعتراف بشخص كلاجئ بمعنى واسع، على أنه يشمل أي رأي يتعلق بالأمور التي تخص آليات الدولة أو الحكومة أو المجتمع، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضيق[2] .

وهناك أسباب أخر تفسر ظاهرة اللجوء تتمثل في أسباب عسكرية وسياسية أجبرت اللاجئين على ترك بلدانهم الأصلية ومنعوا من العودة إليها بالرغم من رغبتهم بالعودة[3] .

[1] تحديد وضع اللاجئ، مرجع سابق، ص 33.

[2] صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص 169.

[3] فكرى قدرة، **الدور الإعلامي لوكالة القوث الدولية (الأونروا) من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينين في الأردن**، " دراسة تقييمية " قدمة هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 45.

المطلب الثاني : أنواع وأسس وضعية اللاجئ.

سنتطرق إلى أنواع اللجوء على اختلاف وجهات النظر تقسم إلى :

أ- أنواع اللجوء:

أولا: الملجأ الديني:

اتفق جميع أرخو لنظام الملجأ إلى أن هذا النظام قد نشأ في الأصل نشأة دينية، ويمكن القول أن جميع الشعوب القديمة تقريبا هي عرفت الملجأ الديني في إحدى مراحل تاريخها، المقصود بالملجأ ذلك المكان الذي يعتصم ويحتمى به اللاجئ، قرارا من القتل أو التعذيب، طلبا للأمن لما في ذلك المكان من حرمة دينية وقدسية عند أفراد المجتمع.

ثانيا: الملجأ الإقليمي:

ترجع فكرة الملجأ الإقليمي إلى تاريخ العصور القديمة حيث وجدت من العوامل ما ساعد على تكوينها وتطورها، لم تكن الجماعة التي التجا إليها الشخص يملك معاقبته طبقا لقوانينها لأنه لم يخالف أحكامها، كذلك لم تكن قوانين الجماعة التي هرب منها لتنطبق عليه داخل الجماعة الجديدة، ومن هنا كان اللاجئ من الناحية العملية ينجو من العقاب.

والملجأ الإقليمي ظاهرة ابتداعها الإنسان ليواجه بها الإنسان الأقوى منه وطغيانه[1] .

ثالثا: الملجأ الدبلوماسي:

يطلق البعض على الملجأ الدبلوماسي بالملجأ الداخلي intérieur أو الملجأ خارج الإقليم Extra territorial أو الملجأ في امتداد الإقليم Exterritioral asylum يقصد كذلك به ما كان إلى دولة أجنبية أو إلى إحدى سفاراتها في الخارج، أو إلى إحدى سفنها أو طائراتها، حيث يطلب فيها اللاجئ الإقامة مؤقتا أو لمدة طويلة هربا من خطر داهم يهدد حياته وسلامته .

رابعا: اللجوء الإنساني:

اعتبر اللجوء الإنساني في أشهر أنواع اللجوء لأنه لكافة الناس على مجموعة يعينها، الشي الذي يجعل اللجوء الإنساني الأشهر والأكثر من ناحية الأشخاص الحاصلين عليه.

وأسباب اللجوء الإنساني هي الحروب والصراعات العرقية ومثال على ذلك سوريا والعراق.

[1] برهان أمر الله، مرجع سابق، ص 46.

خامسا: اللجوء السياسي:

نوع من أنواع اللجوء التي لا تمنح إلا لشخصيات المشهورة والقادة المشتقين من حكوماتهم أو جيوشهم أو الناشطين السياسيين، ويتميز اللجوء السياسي بعدة مزايا منها زيادة المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للاجئ السياسي، والتأمين الشخص خصوصا إذا كان اللاجئ شخصية مستهدفة[1] .

إذا نظرنا إلى كافة أنواع اللجوء نجدها تصب في اتجاه واحد وهو الإنسانية، وإنما صنفت على هذا الأساس حتي تتم معالجة كل لاجئ بما يناسبه ويتناسب مع حالته.

ثانيا: أسس وضعية اللجوء:

الأسس التي يقوم عليها وصف وضعية " اللاجئ "

أ- على الأساس الفردي:

لم تركز اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها 1967 التابع لها إجراء معين لتحديد وضع اللاجئ كلما أمكن ذلك في شكل إجراء فردي، وبعد فحص معمق عن الظروف الشخصية لملتمسي اللجوء (وهي مراحل وإجراءات الواجب اتباعها لمعرفة الدول حيث يحدد وضع اللاجئ على أساس فردي)[2] .

ب- على الأساس الجماعي:

يكون الاعتراف بوضع اللاجئ للجماعات ذات صلة على وجه الخصوص في سياق التدفق الجماعي، حيث يصل ملتمسو الحماية الدولية بأعداد وبمعدل كبير لدرجة تجعل دراسة طلباتهم على أساس فردي أمرا لا يمكن ممارسته عمليا، يكون عادة سبب التدفق الضخم جليا، مثل تصعيد خطير في حرب أهلي بين الطوائف العرقية – إذا توفر دليل موثوق به حول الأحداث الحاصلة في بلد الأصل، مصادره متعددة (الإعلام، التقارير)، ويظهر أن أكثرية الواصلين سيكونون أهلا لوضع اللاجئ، يفترض أن يقوم بلد اللجوء بالاعتراف الواجبة التطبيق[3]، على أساس الوهلة الأولى.

تتمتع النساء والرجال والفتيات المعترف بهم كلاجئين على أساس جماعي، بنفس وضع الأشخاص الذي تم منحهم وضع اللاجئ على أساس فردي[4] .

---

[1] أحمد المسلماني، **أخبار اللجوء والهجرة**، 2005، المأخوذ من الموقع الآتي:
Htpp://www.immig.us.com/ (2016/03/28 , 20 :42).

[2] تحديد وضع اللاجئ، مرجع سابق، ص 11.

[3] مدخل إلى حماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص 129.

[4] تحديد وضع اللاجئ، مرجع سابق، ص ص 11-12.

المطلب الثالث : مراحل وإجراءات طالبي اللجوء وحقوقهم.

قضية اللجوء أو طلب اللجوء هي الخطوات التي يمر بها طالب اللجوء من تقديم الطلب طلبا للحماية حتى الحصول على جواب نهائي على الطلب بالقبول أو الرفض.

المرحلة الأولى: تقديم طلب اللجوء:

عند وصول إلى أي بلد من أجل طلب اللجوء يجب إعلام السلطات تفتيش الحدود أو الشرطة، في بادئ الأمر يستوضح سلطات التفتيش (فلندا) أو الشرطة الحدود والمعلومات الشخصية ومسار الرحلة، بناء على هذه المعلومات تقرر السلطات التحقيق بطلب أم لا.

يتم تقديم الطلب إلى الدوائر ويتم البت فيها، يجب أن يقدم الطلب مكتوبا ويجب أن يعبر بوضوح تام ماذا تريد شورح وإعطاء الأسباب المقنعة والتي تكون مهمة الطلب.

إجراءات المرحلة الأولى:

- ❖ تعبئة الاستمارة الموجودة في المراكز.
- ❖ يجب التوقيع وتاريخ الطلب[1] .
- ❖ تأخذ صورة شمسية وبصمات الأصابع وغيرها من علامات التعريف الشخصية

من أجل الحصول على تصريح الإقامة، وكذلك يؤخذ اللاجئ لتحقيق لدى الشرطة والانتظار حتى يتم استيضاح ودراسة المعلومات الشخصية.

يستدعي اللاجئ للمقابلة لدى مديرية الهجرة حيث يتم التحقيق بالأسس التي تطلب اللجوء استنادا إليها[2] .

بعد كل الإجراءات الخاصة بالمعلومات الشخصية، سيتم اختيار اللغة التي تتم بها معاملة اللاجئ من قبل مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة).

بعد ذلك يتم وضع اللاجئ في مراكز الاستقبال طالبي اللجوء للسكن بع للنظر في الطلب[3].

[1] كتيب دليل اللاجئين في ولاية تورينغن، **دليل اللاجئ في ولاية تورينغن**، 2006، ص 8.

[2] صفحة معلومات الطلب اللجوء، مديرية الهجرة، ص 1-3.

[3] **اللجوء في بلجيكا**، كتيب معلوماتي لطالبي اللجوء حول طريقة اللجوء والسكن ببلجيكا، ص 5.

المرحلة الثانية: الإحالة:

بعد تقديم الطلب لدى مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة)، يحال الطلب ضمن قائمة النظر في الطلبات لدى الجهات المختصة داخل مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة)[1].

المرحلة الثالثة: مركز الاستقبال:

خلال فترة الإحالة يتم إسكان اللاجئ في مراكز للاستقبال يكون جماعي تقدم فيه كل المتطلبات اليومية (الغذاء، الملابس، الإجراءات الطبية، نفسية، التعليم، العمل)[2] .

المرحلة الرابعة: الاستدعاء والتحقيق:

يتم استدعاء طالب اللجوء إلى مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة) من أجل المثول أمام التحقيق في سبب تقديم طلب الهجرة حيث بعد التحقيق ودراسة الطلب ترسل المفوضية أو المصلحة موظف اللجوء المختص للبحث في:

1/- هل الأقوال حقيقة موثوق بها ؟

2/- هل تنطبق شروط المحددة في معاهدة جنيف للاجئين أو سيتم شمول في وضع الحماية الاحتياطية ؟

في حالة الأقوال الموثوق بها ستكون دراسة اللجوء دراسة أسباب اللجوء على الأساس التالي:

- ❖ الجنسية.
- ❖ العرق.
- ❖ الدين أو المعتقد السياسي.
- ❖ الانتماء لمجموعة اجتماعية معينة.

المرحلة الخامسة: اتخاذ القرار:

بعد إجراء التحقيق بطلب اللجوء، تواصل مديرية الهجرة (مصلحة الأجانب) النظر في الوثائق الكتابية، وكذلك بناء على الأقوال التي تم في مرحلة المقابلة، وعلى وجه العموم تبت مديرية الهجرة لمصلحة الأجانب بطلبات اللجوء حسب تواريخ وصولها.

كذلك يؤثر وضع حقوق الإنسان على القرار بشكل حاسم عندما تكون أوضاع اللاجئ مزرية.

[1] اللجوء إلى بلجيكا، مرجع نفسه ، ص 8.

[2] مرجع نفسه، ص 11.

من خلال كل هذه الإجراءات الخاصة بطلب اللجوء من طرف مصلحة الأجانب يتم التصريح إعطاء الإقامة بناء على سبب إنساني محدد، ترسل مديرية الهجرة (مصلحة الأجانب) قرار إلى محل الإقامة (مراكز الاستقبال أو مسكن مستقل) بقبول الإيجابي أو القرار السلبي[1] .

المرحلة السادسة: القبول الإيجابي:

يعطي حق اللجوء في هذه الحالة بسبب مبرر الخوف من التعرض للاضطهاد في البلد الأصلي وبسبب الاضطهاد هو الأصل العرقي، الديانة، الجنسية أو الانتساب إلى مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي، بحصول على حق اللجوء تصبح لدى اللاجئ وضعية لاجئ في البلد المستقبل له[2] .

أما هناك حالات تصريح إقامة على أساس الحماية من الدرجة الثانية، وإن لم تكن كلا من حق اللجوء أو الحماية من الدرجة الثانية، يتم تقديم تصريح إقامة لأسباب إنسانية، إذا لم يكن بإمكانه العودة إلى البلد الأصلي.

بعد ذلك يتم إعطاء اللاجئ وثيقة إقامة تحمل المعلومات الشخصية (البصمة، الصورة...) تكون نافذة لمدة محددة من طرف مديرية الهجرة (مصلحة الأجانب)[3] .

بالاعتراف بصفة اللاجئ يحق له العمل والتمتع بنفس الحقوق والواجبات المطلوبة من مواطني الدولة المقيمة فيها وكذلك الاستفادة من استقدام العائلة ومعاملة الطلب.

المرحلة السابعة: القرار السلبي:

الجواب السلبي يعني أنه تم رفض طلب منح صفة اللاجئ أو الحماية من الدرجة الثانية وهذا له تأثير مباشر على الإقامة في هذا البلد، أو بترحيل أو الطرب المباشر، حيث يقدم استئناف على هذا القرار في حين لم تكفي هذه الاعتراض فيجب المغادرة[4] .

[1] صفحة معلومات لطالب اللجوء، مديرية الهجرة، ص 3.
[2] اللجوء إلى بلجيكا، مرجع سابق، ص 31.
[3] صفحة معلومات لطالب اللجوء، مرجع سابق، ص 4.
[4] اللجوء إلى بلجيكا، مرجع سابق، ص 35.

المرحلة الثامنة: العودة:

العودة الطوعية هي المغادرة والعودة إلى البلد الذي كنت مقيما فيه في السابق يجب اتخاذ القرار العودة من قبل اللاجئ، دون أي أكراه أو ضغط على أساس المعلومات الدقيقة والصادقة عن شروط العودة ووضع البلد الحالي الذي ينوي السفر إليه[1] .

حقوق اللاجئين:

يحول اللاجئ المعترف به عددا من الحقوق والمزايا بالإضافة إلى الحماية من الطرد أو الرد فالجميع من الحقوق المعنية ينبثق من صكوك حقوق الإنسان الدولية وفعليا من القانون العرفي الدولي، وينبغي على الدول الأطرف في اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 أن تلتزم بمعايير مماثلة وكذلك الدول غير الأطراف في هذه الصكوك.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوفي الحماية لحق اللاجئين وطالبي اللجوء في الحصول على شروط عمل عادلة وتفضيلية، وفي تحقيق مستوى معيشي كاف والحصول على التعليم[2] .

- الحماية من التهديدات السلامة الجسدية للاجئين داخل الدولة المضيفة.
- السماح باللجوء إلى القضاء في بلد اللجوء دون عوائق.
- التمتع بحرية التنقل، شأنهم في ذلك مواطني الدولة المضيفة.
- لم شمل أفراد العائلة المقربين في بلد اللجوء في أسرع وقت ممكن.

اتخاذ تدابير خاصة لحماية المستضعفين بصفة خاصة "النساء والأطفال"، إن قدرة اللاجئين على التمتع بحقوقهم الواردة، ولاسيما الحق في حرية التنقل والحماية من الطرد أو الرد، تكون أكبر إذا كان بحوزتهم وثائق هوية، التي تصدر من قبل بلد اللجوء التي تصدر وثائق لكل لاجئ.

تنص اتفاقية عام 1951 أيضا على أن الحكومة المعنية يجب أن تطبق نصوصها على اللاجئين داخل أراضيها بدون تمييز بسبب العرق أو الدين أو البلد الأصلي[3] .

---

[1] باسك بياواس وآخرون، **العودة الطوعية دليل المهاجرين العائدين**، وارسو، 2013، ص 7.

[2] شريف السي علي، **نظرة عامة على حقوق اللاجئين**، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة العفو الدولية.

[3] تحديد وضع اللاجئ، مرجع سابق، ص ص 13-14.

كما تحظى حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بحماية المعاهدات الأخرى، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعتبر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري معاهد مميزة في ضمان تمتع اللاجئين وطالب اللجوء بنطاق واسع من الحقوق[1] ، بموجب المادة (5)* من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

[1] شريف السيد علي، مرجع سابق، د ص.

* المادة 5: الحقوق الممنوحة، بمعزل عن هذه الاتفاقية: لا يعتبر أي حكم في هذه الاتفاقية مخلاً بأية حقوق أو مزايا تمنحها دولة متعاقدة للاجئين بمعزل عن هذه الاتفاقية.

خلاصة الفصل الأول :

ما يمكن استنتاجه أن اللجوء كمفهوم أو مصطلح فهو متجذر و متجدد عبر التاريخ و منذ وجود الإنسان على مر العصور القديمة والعصور الوسطى إلى يومنا هذا . فمن خلال مختلف المفاهيم و التعاريف المعتمدة لنطلق صفة اللاجئ على الشخص الذي تعرض لمختلف أشكال الاضطهاد و خوف ما يبرره يهدده بسبب العرق ، الدين أو الجنس أو الرأي السياسي ، الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة ...

و إن معايير تحديد من هو اللاجئ منصوص عليها في المادة (1) من الاتفاقية 1951 و البروتوكول التابع لها المتعلقة بوضع اللاجئين ، بالإضافة إلى ذلك الأشخاص المنصوص عليها في التعاريف الموسعة المشتقة من القرارات اللاحقة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وكذلك التعاريف التي قدمتها كلا من الهيئات الآخرى منظمة الوحدة الإفريقية ، إعلان قرطاج التي تحكم الجوانب المتعلقة باللاجئين في التشريع الوطني .

و يعتبر قرار الاعتراف باللاجئ قرار صريحا فهو يقرر و يؤكد رسميا أن الشخص المعني لاجئ و يخول له الحماية و مجموعة من الحقوق (العمل ، التعليم ، السكن ، الصحة ، ....) المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951 و كذلك إعلان حقوق الإنسان الدولي و القانون الدولي . و أدائه للواجبات تجاه الدولة المضيفة له ، و يحق له أن تقدم له المساعدة في إيجاد حل بحسب حالته تكون في شكل عودة طوعية أو الإدماج داخل الدولة المضيفة له .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : دراسة تحليلية للأزمة السورية .

المبحث الأول : الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية قبل اندلا ع الثورة السورية .

المبحث الثاني : تداعيات الربيع العربي على سورية .

المبحث الثالث :مواقف الدول من الأزمة السورية .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأزمة السورية.

تعتبر سورية منطقة لها أهمية جغرافية و إستراتيجية في الشرق الأوسط مما جعلها محط الأطماع الإستعمارية عبر التاريخ لاسيما في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، و تعرف سورية في نظامها السياسي إنقلابات كثيرة منذ الإستقلال و صولا إلى فترة حكم حافظ الأسد ثم خلافة إبنه، و تميزت هذه الفترة بإنشقاقات عدة على مستوى عال و مشاكل إقتصادية خطيرة و في الوقت الذي تنامت فيه قوة الثوار الإسلاميين المتطرفين، إجتدب الرئيس بشار الأسد عددا أكبر من السوريين إلى صفه بناءا على حجة أنه رئيسا علمانيا قويا خير من حكم إسلامي متطرف، و لم تعد سوريا كما كانت من قبل لقد عم الخراب في كل شئ، و تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر و مسقبل للاجئين إلى دولة طاردة لسكانها و ذلك راجع إلى الشرارة التي إنطلق منها الربيع العربي، ما إنعكس على المنطقة السورية حيث أصبح الوضع في سورية مفتوحا على شتى الإحتمالات مما دفع إلى الدول، سواء الدول العربية أو الغربية و الأمم المتحدة كهيئة دولية حافظة للسلم و الأمن الدوليين في إتخاذ مواقف مؤيدة لأحد الأطراف في هذه الأزمة.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية قبل إندلاع الثورة السورية.

تعتبر سورية دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط لعدة اعتبارات اقتصادية، اجتماعية، سياسية و إستراتيجية، أعطى لهذه المنطقة بعد حيوي و دور مهم على الساحة الإقليمية لهذه المنطقة و عليه نطرح في هذا المبحث ثلاث مطالب يتمثل المطلب الأول في الأوضاع السياسية قبل الثورة و أهمية سورية في منطقة الشرق الأوسط، في حين يتناول المطلب الثاني الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في سورية، أما المطلب الثالث يتمثل في شكل الحكم و مدى تأثيره في المجتمع السوري.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية و أهمية سورية في منطقة الشرق الأوسط.

ظلت سوريا، منذ إستقلالها في عام 1946في عداد الدول التي يسودها نمط الإنقلاب العسكري كنمط أو أسلوب لتناقل السلطة بها. و رغم إعلانها للجمهورية عام 1941، ثم حصولها على الإستقلال بعدها بخمسة أعوام، إلا أنها منذ عام 1963 تخضع لحكم عسكري، و في عام 1949 شهدت سوريا ثلاث إنقلابات عسكرية متتالية كان الأول في شهر مارس بقيادة سامي الحناوي الذي بقي في السلطة حتى أطاح به في الإنقلاب الثاني في شهر أوت، و بمساعدة بريطانيا، العميل البريطاني حسني الزعيم، لكنه لم يبقى في السلطة هو الأخر أكثر من بضعة أشهر حيث أطاح به الإنقلاب الثالث في شهر ديسمبر من نفس العام بقيادة أديب الشبشكلي، و منذ الإنقلابات و حتى عام 1971، كان تاريخ الخلافة في سوريا عبارة عن سلسلة من الإنقلابات العسكرية.[1]

تأتي فترة الرئيس الراحل حافظ الأسد، الذي سعى في ترسيخ دعائم الإستقرار السياسي و الإبقاء على الوضع الذي دشنه حيث يمثل أولوية قصوى و أهمية عظمى بالنسبة للقيادة السورية، بحيث أضحت أية مطالبات أو نداءات بتغيير هذا الوضع الراهن أو إصلاحه، تمردا على النظام و تأمرا على إستقرار البلاد وأمنها.[2]

تميز عهد بشار الأسد بفتور شديد مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد إحتلال العراق في 2003، و إزداد تأزما بعدإتهام سورية بالوقوف وراء عملية إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، كما أنه فتح مخازن سلاح للجيش السوري للمقاومة اللبنانية في حرب جويلية2006، لكنه على الصعيد الداخلي لم ينجح في تحقيق إنفتاح أكبر فيما يتعلق بالحريات و مكافحة الفساد مما فجر إنتفاضة عارمة في15 مارس 2011، إنطلقت في "درعا" الجنوب الشرقي و إمتدت إلى عدة مدن سورية رفعت شعار"الشعب يريد إسقاط الرئيس"، و هو الأن يصارع البقاء.[3]

---

[1] صلاح سالم زرنوفة، **عبد العزيز شادي، تجدد القيادة و التنمية في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، 2011)، ص236.

[2] المرجع نفسه، ص 235.

[3] سامية بلقاضي،""، الخبر اليومي،العدد،(30 سبتمبر2011)، ص 12.

بسبب موقع سوريا الإستراتيجي الحساس فإن الصراع عليها هو الفصل الأشد خطرا في الصراع على الشرق الأوسط، جغرافيته و موقعه في نظام الدول العتيد حيث تعد سورية مهد لحضارات عديدة أبدعت في مجالات عدة من عمارة و فنون و علوم، و لا سيما و أنها على ملتقى ثلاث قارات: أسيا، إفريقيا، و أوروبا، تأسست عليها ممالك و جرت فوق أرضها حروب، و سكنت منذ مليون عام حتى الأن إككتشفت فيها"33"حضارة مختلفة، و"500"موقع أثري من الحضارات. و يعد رجال العلم و الفكر أن سورية لا تخرج عن المثلث الحضاري الذي يضم(اليمن، وادي النيل، بلاد الرافدين) و بفضلها تكونت الحضارة الشرقية و من ثم الغربية، و سورية هي أول من بنى حضارة مكتملة في العالم بكل مؤسساتها الحكومية في النصف الثاني من الألف الرابع قبل الميلاد على يد المعموريين.[1]

و لموقع سورية الجغرافي أهمية خاصة كونها ذات مركز متوسط بين قارات العالم القديم، فهي إمتداد طبيعي لشبه الجزيرة العربية، تحدها شمالا جبال طوروس و شرقا خط وهمي ينطلق من جبل سنجار فيجتاز نهر الفرات عند أبو كامل إلى العقبة جنوبا، و من الجنوب خط وهمي أخر من العقبة إلى رفح فيفصلها عن جزيرة سيناء، و غربا البحر الأبيض المتوسط. و تعرف في كتب الغرب"سورية الطبيعية"و لدى العرب ببلاد"الشام"لأنها تقع على مشأمة القبلة أي ميسرتها.[2]

أفضل شاهد موثق على أهمية سورية الجيوسياسية هو ما ورد في تقرير لجنة"كنغ-كرين"الأمريكية"لما كانت سورية جزءا من رأس الجسر الذي يربط أوروبا، أسيا، و إفريقيا، حيث يلتقي الشرق و الغرب بصورة فريدة-فإن موقعها ذو أهمية إستراتيجية، و سياسية و تجارية، كما أن له أهمية من زاوية الحضارة العالمية لهذا يجب أن تتصف التسوية التي توضع لهذه المنطقة بالعدالة، بحيث تبقى على الأقل ذات نتائج حسنة لها صفة الإستمرارية بالنسبة لقضية نمو حضارة خيرة في العالم".[3]

---

[1] ثروت الحنكاوي اللهيبي، **الأطماع الأجنبية في بلاد الشام سورية تحت الإنتداب الفرنسي**، (الأردن: دار دجلة، ط1، 2014)، ص.ص 22،21.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] ثروت الحنكاوي اللهيبي، ص 24.

المطلب الثاني: الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في سورية.

1-الأوضاع الإجتماعية: إن الطابع الإستبدادي الشمولي للسلطة التي شكلت بعد إنقلاب 8 مارس 1963، و خصوصا بعد إنقلاب حافظ الأسد في 16 نوفمبر 1970، فرضت هيمنة شاملة على المؤسسات المجتمعية و أخضعت النقابات و الإتحادات لسلطة الأجهزة الأمنية و السيطرة الحزبية، و ضبط الحراك السياسي في"جبهة"متحكم فيها و التي قدمت أحزابا شيوعية و قومية تحت قيادة حزب البعث الذي أصبح حسب الدستور المقرر 1973 هو القائد للدولة و المجتمع، يتحكم فيها الرئيس على المؤسسات و الهيئات و النقابات المجتمعية بذلك تحقق شرط ضبط حراك الطبقات الإجتماعية و الفئات الشبابية بالتحكم في الهيئات المعنية بالدفاع عن مصالح هذه الطبقات و الفئات و منعت كل أشكال الإحتجاج الإجتماعي، حق الإضراب و الإحتجاج ممنوعا و شمل هذا النظام السلطوي الشمولي الواقع الإقتصادي، الإجتماعي تعززت كثيرا بعد سيطرة البعث على السلطة في 8 مارس 1963 فقد حلت أزمة الريف عبر تطبيق الإصلاح الزراعي الذي وسع الطبقة الوسطى و خفض كثيرا من حجم الفقراء في الريف، و أممت الشركات و سعت الصناعات و بالتالي حققت مصالح فئات مجتمعية مهمة من خلال خلق وضع معيشي جيد، و حققت الضمان الصحي و الإجتماعي.[1]

2-الأوضاع الإقتصادية: بالرغم من أن تاريخ سورية السياسي منذ الإستقلال قد تميز بعدم الإستقرار، فإن ذلك لم ينعكس على وضعها الإقتصادي العام، فسورية اليوم هي واحدة من الدول العربية و دول العالم الثالث القليلة التي إستطاعت أن تحقق نموا إقتصاديا مقبولا في ظروف صعبة و معقدة ليس أقلها الصراع العربي الإسرائيلي و ما يفرضه من أعباء هائلة، إن معدل النمو الإجمالي و مستوى الناتج المحلي في سورية يضعان هذا القطر في مرتبة متقدمة بين الدول النامية.[2]

لقد بدأ التحول في السياسات الإقتصادية في سورية من إقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على النفط و على سيطرة القطاع العام إلى إقتصاد يقوده القطاع الخاص و بقاعدة إنتاج متنوعة تدريجيا منذ العام 1990، حيث قامت الحكومة بإصلاحات لدعم القطاع الخاص و إعادة تعريف دوره من خلال أطروحة"التعددية الإقتصادية"، ثم تعمقت هذه الإصلاحات بإعتماد ما يسمى"إقتصاد السوق

---

[1] عمرو الشوبكي و أخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي،"مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن"**،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص.ص 339،340.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: دار الهدى للنشر و التوزيع، ج3)، ص 303.

الإجتماعي"عام 2005، و ساهمت هذه التحولات في الحفاظ على نسب نمو مقبولة نسبيا. كما ساهمت هذه السياسات في زيادة الصادرات غير النفطية و تنوعها، و أصبح القطاع الخاص تدريجيا المحرك الأساسي لهذا النمو.

كذلك عانى الإقتصاد السوري من تدني الإستثمارات الأجنبية و إنحصارها غالبا في قطاع المضاربات العقارية، و بالمقابل بقي الإستثمار العام غير فعال نتيجة سياسة الإنكماش الإقتصادي التي إتبعتها الحكومة لتقليص الدين العام، و بقيت البيئة الإستثمارية في سورية تعاني بشكل عام من تفشي الفساد و الإحتكار.[1]

المطلب الثالث: شكل الحكم في سورية و مدى تأثيره في المجتمع السوري.

تعرف المادة الأولى من الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية الدولة السورية الحالية بأنها"دولة ديمقراطية شعبية و إشتراكية"و بأن"القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي"، و بأن الشعب فيه"جزء من الأمة العربية يعمل و يناضل لتحقيق وحدتها الشاملة". و تنص المادة الثانية من الدستور على أن نظام الحكم في سورية جمهوري، و تنص المادة الثالثة على أنه"دين رئيس الجمهورية الإسلام"و أن"الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع".[2]

يمكن القول بأن نص الدستور يكرس نظاما رئاسيا أكثر منه نظاما برلمانيا، فبموجب أحكام الدستور يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات شمولية تفوق تلك المعطاة لرئيس الجمهورية في فرنسا في ظل دستور الجمهورية الخامسة لعام 1958، و لا تسمح برقابة حقيقية من قبل مجلس الشعب المنتخب على السياسات و الإدارة العامة إلا بشكل محدود جدا، و قد أكدت الممارسة هذا الطابع الرئاسي و عمقته من خلال إرتباط قرارات حزب البعث بشخص رئيس الجمهورية كأمين عام للحزب. و يذكر بأن الرئيس بشار الأسد قد تولى زمام السلطة بعد وفاة والده في عام 2000، و قد حصل على فترة رئاسية أخرى في عام 2007 بحصوله 97.6% من الأصوات في إستفتاء على ترشيح حزب البعث له و ليس بناءا على منافسة بين مرشحين مختلفين.[3]

---

[1] الخطة الوطنية لمستقبل سورية، تقرير: **إعادة الإعمار و الإنعاش الاقتصادي**، كانون الأول 2012، ص.ص 2،3.

[2] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق،ص 301.

[3] الخطة الوطنية لمستقبل سورية، تقرير: **التحول نحو الديمقراطية أسس الحوكمة الرشيدة و بناء المؤسسات**، كانون الأول 2012، ص 5.

المبحث الثاني: تداعيات الربيع العربي على سورية.

شهدت المنطقة العربية بدءا بتونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، منذ 2011، تحولا تاريخيا و أحداث متواصلة إنعكست على الوضع الإقليمي للمنطقة، عجل في إعادة تشكيل مستقبل المنطقة العربية و منطقة الشرق بأسره نسلط في هذه الدراسة الضوء على مفهوم الربيع العربي لدى السوريين و أسباب إندلاعه في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يتناول مظاهر الأزمة السورية، و سنتناول في المطلب الثالث تطورات الأزمة على الساحة السورية.

المطلب الأول: مفهوم الربيع العربي لدى السوريين و أسباب إندلاعه.

تمر سورية بواحدة من أكثر لحظات تاريخها الحديث صعوبة و تعقيدا، من علاماتها هذا الصراع الذي يدور في معظم مدنها و قراها بين أجهزة رسمية و شبه رسمية تدافع عن نظامها القائم من جهة، و قطاعات واسعة من الشعب تريد تغييره أو حتى إسقاطه منحهة أخرى، و قد إستمدت الأزمة في سورية قوتها من ثورات ما يسمى بالربيع العربي الذي يطلق على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءا بتونس بداية العام 2011، حيث كانت صحيفة" الأندبندنت "البريطانية أول من إستخدم هذا المصطلح.

قد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضا بثورات الربيع الأوروبي و إستخدام مصطلح "ربيع براغ"للتعبير عن إنتفاضة الشعب الجيوكوسلوفاكي عام 1965.[1]

و إنطلقت ثورات الربيع العربي بعد تراكم المظالم و التدهور الذي لم يترك مجالا واحدا إلا حل فيه الخراب و الإنهيار بفعل الفساد و الإستبداد و الحكم القمعي، و الذي يعمل بالوكالة عن قوى إستعمارية تسعى للهيمنة على مقدرات الإقليم و ثرواته و إراداته المستقلة.[2]

و قد بدأت في الشهور الأولى من عام 2011، في بلدان منطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية من حركات ثورية متوالية بدأت بالجمهورية التونسية ثم بجمهورية مصر العربية فاليمن ثم ليبيا و البحرين

---

[1] مصلح خضر شرقي الجبوري، **جذور الإستبداد و الربيع العربي**، (عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014)، ص 185.

[2] عمر دراج، **الربيع العربي-الواقع و الأفاق رؤية إستشرافية**،(المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 27 نوفمبر 2015)، ص 2.

ثم الجمهورية العربية السورية،[1] و قبلها كانت الجزائر حيث دشن الجزائريوون بداية 2011 بما أصبح يعرف"ثورة الزيت و السكر".[2]

من المؤكد أن التغييرات التي جرت في العالم العربي في مستهل عام 2011، قد فرضت نفسها على الأوضاع في سورية ذلك أن عملية التغيير داخل النخبة السياسية السورية خصوصا على قمة النظام السياسي، طالما إرتبطت بأعمال عنف و أنشطة و سلوكيات غير سلمية حتى بات الإستقرار السياسي و المؤسسي حلما بعيد المنال[3]، فهناك الكثير من الأسئلة و نقاط الإستفهام حول الأحداث في سورية و أسبابها سيتم التطرق إلي بعض هذه الأسباب فيما يلي:

- تكمن هذه الأسباب و قبل كل شئ في البيئة الداخلية القمعية التي إنبثقت منها، و قد كانت النتيجة خليطا غير متجانس من المنفيين و المثقفين و المعارضين العلمانيين الذي يفتقرون إلى قاعدة سياسية حقيقية، إضافة إلى الإخوان المنفصلين عن قاعدتهم الطبيعية.[4]

- ثار شباب الثورة السورية ضد حالة الشقاء و إنعدام الأمل التي وقعت فيها أجيال من السوريين لخمسين عاما بنزولهم إلى الشوارع كل يوم، و عبر شباب الثورة عن إدراكهم العميق بأن ظروف الحياة الشقية التي يعيشون فيها ليست قدرا، و أن سبب ذلك سوء إدارة معمم الشؤون العامة و أن المعاناة على المستوى المحلي مرتبطة بعبث السياسات على المستوى الوطني، و أن التخبط في السياسات الوطنية سببه غياب المشاركة و الشفافية و المحاسبة و غياب القضاء المستقل كما أدركوا أن فقدان إمكانيات مساءلة الحكومة سببه إنعدام تداول السلطة، و أن كل ذلك تم تكريسه في الدساتير السورية المتلاحقة في الخمسين سنة الماضية التي جعلت السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية تتضافر لتجعل من الحكم أداة للإحاطة بالتذمر و إسكاته، و إنتاجا للخوف بدل أن تكون ضامنا للكرامة الإنسانية.[5]

---

[1] هشام محمود الإقداحي، **الحراك السياسي**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص 355.

[2] صلاح سالم زرنوفة، عبد العزيز شادي، **تجدد القيادة و التنمية في الوطن العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، 2001)، ص 235.

[3] هشام محمود الاقداحي، المرجع السابق، ص 356.

[4] أي شئ إلا السياسة: **وضع المعارضة السياسية السورية**، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، أكتوبر 2013.

[5] فهد معن، **الثورة السورية قصة البداية**،(مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014/07/22)، ص 9.

- إلى جانب العوامل الإقتصادية و الإجتماعية العديدة التي يرجح أن تكون من أسباب الصراع يشكو نموذج إدارة المؤسسات في سورية من مواطن ضعف نتيجة لإقصاء أعداد كبيرة من السكان و تهميشهم.[1]

- إنغلاق نموذج إدارة المؤسسات في سورية و إستعصائه على الإصلاح.[2]

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة السورية.

لقد أخذت الأزمة السورية تظهر بوضوح على الصعد السياسية و الإجتماعية و الوطنية.

1- على الصعيد السياسي: نما المجتمع السوري نموا كميا و نوعيا هائلا خلال نصف القرن الماضي، و تعلم و تقدم و تغيرت بناه بينما بقي نظامه السياسي في الحال التي تأسس عليها قبل حوالي نصف قرن بل و زاده التغير المجتمعي إنغلاقا على ذاته، و إعتمادا على أجهزته الأمنية و خلال الفترة التي تلت غياب الرئيس الراحل حافظ الأسد بدل النظام طريقته، و حاول إبقاء المجال السياسي ثابتا، و إحتواء مشكلاته التي بدت واضحة للعيان.[3]

كما قيد بعض صلاحيات الأمن بمنحه المسألة الأمنية أولوية عطلت المسعى الإصلاحي، وسع هذا من نفوذه بعد فترة بدأ يتقلص خلالها وسط تذمر واضح من قادته و أجهزته فاستغل الفرصة و أحكم قبضته على السلطة بطريقة أراد أن لا تكون قابلة للتقييد أو الإلغاء، فأخذت سورية تذهب سياسيا عكس الإتجاه الذي كانت قد وعدت أن تسير فيه و وضع البلاد على مشارف مفاجأة ترقبها الجميع و حذروا منها.[4]

2- على الصعيد الإجتماعي: تضافر النمو الإجتماعي مع الجمود و التراجع السياسي، و تدهور مستويات عيش و حياة قطاعات واسعة من تكوينات المجتمع الأهلي، خاصة بعد تطبيق سياسات"إقتصاد السوق الإجتماعي"الليبيرالية التي قوضت موارد رزق أعداد هائلة من الريفيين و سكان المدن الصغيرة و المتوسطة التي تعيش على الإقتصاد الريفي، و أجبرت كتلا بشرية كبيرة على

---

[1] الخطة الوطنية لمستقبل سورية،**"تقرير أولي لإطلاق المشروع"**، كانون الأول 2012، ص 2.

[2] الخطة الوطنية لمستقبل سورية،**"إعادة الإعمار و الإنعاش الإقتصادي"**، كانون الأول 2012، ص 1.

[3] عبد الإله بلقزيز، **رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر-المغرب-سورية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص 188.

[4] المرجع نفسه، ص 189.

مغادرة أماكن عيشها التاريخية و بنمو قطاعات واسعة من المجتمع نوعيا و كميا، إنسانيا و معرفيا، من دون أن تنال أي نصيب من الحرية و مع تدهور قطاعات واسعة أخرى إجتماعيا و إقتصاديا، من دون أن تستطيع الحفاظ على حقها في العمل و على نصيب عادل من الدخل و مع إحتجاز الإصلاح، و إنفلات الإفساد، و تعاظم هوة الدخل بين من يملكون و لا يملكون و تركز الثروة بطريقة يصعب تصديقها جلبت معها نمط ترف أسطوري، و أخيرا إعتماد القبضة الأمنية للإبقاء على الأمر القائم و إغلاق أبواب أي حل إصلاحي، إجتمع من يريدون دورا في الشأن العام مع من يريدون حصتهم من الثروة و الرزق و صار الإنفجار مسألة فرصة أو حادث.[1]

3-على الصعيد الوطني: تلازم موقف النظام من الإحتلال مع نقطة ضعف جوهرية بالنسبة إلى كثير من السوريين، تتجلى في حقيقة أنه ساعد حزب الله على تحرير جنوب لبنان بالقوة، في حين أحجم هو عن إستخدامها لتحرير الجولان و عجز في الوقت نفسه، عن ممارسة ضغوط محلية و قومية و إقليمية و دولية بوسعها إجبار العدو الإسرائيلي على الإنسحاب سلميا من أراضيه.

زاد من خطورة المسألة تعارض الحد الخارجي للسياسة السورية مع حدها الداخلي، حيث قام الأول على المواجهة بدا الثاني عاجزا عن حملها أو ضمان نجاحها، بينما أيقن عدد متزايد من السوريين أنه تتم إدامة الثاني عبر إستخدام أدواتي للأول يفرغه من مضامينه الوطنية العامة و يربطه بمأرب النظام الخاصة المتصلة حصرا ببقاء السلطة التي تدير أزمات سورية الداخلية المعقدة و المستعصية.[2]

المطلب الثالث: تطورات الأزمة على الساحة السورية.

توحد المجتمع السوري المدني و الأهلي، و توحدت قوة المعرفة الباحثة عن دور و قوة العمل اليائسة قوة نخب معطلة، و قوة قطاعات شعبية واسعة محرومة و قوة الأهالي الراغبين في مخرج عملي لأول مرة في تاريخ سورية المعاصر. حيث أتيحت فرصة لهذه القوى نزلت إلى الشوارع مطالبة بما تفتقر إليه: الحرية، العدالة الإجتماعية، بالأخص الذي تشكل هذا الوعي بدءا من أواسط العام 2000، قد نقله إليه من قيم صنعت المجتمع الحديث: الحرية، المواطنة، حكم القانون...إلخ كل هذه جعلت التمرد

[1] عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 190.

[2] المرجع نفسه، ص 193.

يحدث و كأنه في مجال ما بعد سلطوي، أي أن هذا الحراك تخطى إنطلاقة السلطة القائمة و عالمها السياسي و تجاوزها.[1]

أثبت التمرد أن النظام هو المتخلف و المتأخر مقارنة بالمجتمع الذي أثبت أنه بالصبر المسالم على تضحيات هائلة أنه هو المتقدم و المدني، حين رفض الإستجابة حتى لمطلب الحرية مع أنه أحد شعاراته و وعوده التاريخية، و حول تمردا أقر بأحقية مطالبه إلى مؤامرة غامضة المعالم فهي تارة من صنع قوى إسلامية متطرفة لم تستطيع تحديد هويتها أو تقديم أدلة مقنعة على وجودها و نشاطها إلى اليوم.

رغم أنه إعتقل عشرات ألاف السوريين، و قتل الألاف منهم رافضا في الوقت نفسه إعتبار ما يحدث ردا مجتمعيا على أزمة تاريخية متعددة الأوجه تعالج هذه الأزمة بالعنف الذي بدأ هنا مفرطا و تصاعد بوتيرة حربية حقيقية، حتى ليخال المرء أن الجيش و قوى الأمن يقاتلان عدوا خارجيا إحتل وطنهما بينما تعالج الأزمة بالسياسية و وسائلها لا حاجة إلى القول أن التصدي للمؤامرة يتطلب الحفاظ على النظام و التمسك به يوم إنفجار التمرد الذي يأخذ شكل عصيان يتسع أكثر فأكثر من يوم إلى أخر.[2]

[1] عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 194.
[2] المرجع نفسه، ص 195.

المبحث الثالث: مواقف الدول من الأزمة السورية.

تفاقم الوضع في سورية و أسفرت عنه عدة نتائج أثرت على أوضاع الشعب و دول الجوار، كذلك إختلفت مواقف الدول العربية و الغربية على حد سواء بين المساندة للثورة من عدمها و سنتناول في هذا المبحث مواقف الدول من الأزمة السورية، حيث يتمثل المطلب الأول في موقف الدول الكبرى و هي روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتناول المطلب الثاني موقف الدول الإقليمية و هي تركيا، إيران، الأردن، العراق، لبنان، أما المطلب الثالث يتناول موقف منظمة الأمم المتحدة من الأزمة السورية.

المطلب الأول: موقف الدول الكبرى.

1- روسيا: فمع إنطلاقة الثورة السورية في أذار 2011، كانت روسيا من أبرز داعمي نظام الأسد قدمت الأسلحة و الأجهزة و المعدات لقوات النظام، علاوة على تقديم الخبراء والمشرفين العسكريين و المساهمة في وضع الخطط العسكرية له، و لعل دعم روسيا لنظام الأسد بالسلاح و الخبرات و إستمرارها في توقيع الإتفاقيات و المعاهدات مقابل إمتيازات لصالح شركات روسية رغم تدهور الوضع الأمني في سورية يعزز النظرية التي ترى أن العلاقات الروسية تجاه سورية هي علاقة"إحتلال"مبنية على أطماع روسية، و أن المخاوف على الأطماع الروسية تأتي من أي تغيير محتمل في سورية.[1]

قد أدركت روسيا أن رهانها على القدرة العسكرية للنظام في قمعه للحراك الثوري أو حتى على صعيد التسليح لم يعد يؤتي أكله بسبب حالات التشظي و التعددية و الفصائلية التي باتت واضحة في جسد القوى العسكرية الموالية، سيما بعد تغيير تكتيكات فصائل المقاومة و إستراتيجياتها المسلحة في الشمال و الجنوب و في محيط العاصمة دمشق. كان لا بد من دفعها لأخذ منحى أخر في قمع الثورة السورية لتقدم على التدخل العسكري المباشر منتهكة السيادة السورية، و بالمحصلة فإن التزويد الروسي غير المنقطع للجيش السوري بالسلاح من دون وضع قيود على إستخدامه و إستخدام روسيا حق

[1] هيثم المالح، **روسيا و الثورة السورية"من دعم القاتل إلى شريك في القتل"**، (الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، ط1، 2016)، ص 17.

النقض في مجلس الأمن، يوضح الموقف الروسي المعادي من الثورة السورية و تشجيع النظام على قمعها بقوة السلاح.[1]

تسعى روسيا من وراء هذا التدخل إلى إعادة وضعية القطبية الثنائية للنظام الدولي بعدما إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية عقب إنهيار الإتحاد السوفييتي و ظهور ما يعرف بالأحادية القطبية، و بالتالي فإن روسيا تسعى لإعادة دورها على الساحة الدولية كقوة فاعلة خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية و منذ سقوط الإتحاد السوفييتي تسعى لمحاصرة روسيا سياسيا و إستراتيجيا لمنع قيامها كقوى فاعلة مرة أخرى، و يظهر ذلك بشكل واضح من خلال محاولة حلف الناتو ضم معظم دول شرق أوروبا و سعي الولايات المتحدة الأمريكية لنشر نظم الدفاع الصاروخي لتطويق روسيا، و في المقابل تحاول روسيا الوقوف ضد السياسات الأمريكية إتجاهها فتدخلت في جورجيا و أوكرانيا عام 2008 لمنع ثورات أججتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسعى روسيا لإنشاء كيانات تحالفية خارج النطاق الغربي كمنطقة "شنغهاي" و منظمة دول "البريكس".[2]

من خلال تدخلها في الأزمة السورية بمساندتها لنظام الأسد و حمايته بشتى الطرق إستنادا على العلاقات السياسية، الإقتصادية، العسكرية، القائمة بين البلدين و المصالح الروسية في سوريا والتي ترجع إلى فترات تاريخية طويلة فضلا عن إستخدامها لحق الإعتراض في مجلس الأمن ضد كل مشروعات القرارات لإدانة النظام السوري و إتخاذ إجراءات رادعة ضد الأمر الذي أدى إلى صعوبة إسقاط نظام بشار الأسد و وقف إنتهاكاته لحقوق المدنيين.[3]

2-الولايات المتحدة الأمريكية: هناك ستة خيارات محتملة يمكن أن تعمل عليها الإدارة الأمريكية فيما يخص سورية و هي كالتالي:

أ/ دعها تحترق: يتلخص هذا الخيار في ترك سورية لمصيرها تحترق بالحرب الدائرة فيها و بالتالي إيقاف الحملة الجوية ضد تنظيم"داعش"الإرهابي و كذلك وقف برنامج تدريب و دعم المعارضة السورية.

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص 19،20.

[2] مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، (مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد الرابع، جانفي 2014)، ص.ص 211،212.

[3] المرجع نفسه، ص 214.

ب/ العمل مع الحلفاء على محاربة"داعش": يستند هذا الخيار على توجيه ضربات جوية ضد"داعش"و لكنه يحتاج لأن يترافق مع عمليات برية تقوم بها قوات حليفة لواشنطن للسيطرة على المناطق التي يطرد منها التنظيم.

ج/ العمل مع الرئيس الأسد: أشار"بايمان" في هذا الخيار إلى ما طرحه الدبلوماسي العريق"ايان كروكر"الذي دعا إلى العمل مع الرئيس بشار الأسد، و بحسب"بايمان"من الناحية النظرية فإن الرئيس الأسد يقدم بديلا حقيقيا للفوضى و كذلك ل"داعش".

د/ مناطق حظر طيران، و ممرات و مناطق أمنة: هذا الخيار تبنته المرشحة الرئاسية الحالية وزيرة الخارجية السابقة"هيلاري كلينتون"و بحسب الكاتب يمكن أن توفر هذه المناطق ملاذا أمنا للسوريين المهجرين، إلا أن التكلفة المالية و السياسية لإنشائها باهضة جدا إذ أن ذلك يقتضي تدمير الدفاعات الجوية السورية، مما يضع الولايات المتحدة الأمريكية بحالة مواجهة مباشرة مع سورية و حلفائها.

هـ/ إحتواء العنف: حيث يعتبر هذا الخيار أفضل الخيارات الستة و أقلها تكلفة.[1]

إتخذت الولايات الأمريكية منذ البداية موقفا مؤيدا لسورية بدون الأسد، و دعمت المعارضة في بداية الأزمة السورية إلا أنها تراجعت شيئا فشيئا و كان عدم إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية ضد نظام بشار الأسد بعد إستخدامه السلاح الكيميائي عام 2013 نقطة تحول أدت إلى تعزيز الموقف الروسي، كما إستفادت روسيا من المخاوف المتعلقة بإمكانية إنتقال السلطة إلى قوى إسلامية أو إلى"داعش"في حال سقوط نظام بشار الأسد.[2]

كما تدعم الولايات المتحدة الأمريكية بقوة"حزب الإتحاد الديمقراطي"منذ ظهور تهديد تنظيم"داعش"الإرهابي، حيث تعتبر الإدارة الأمريكية أن الحزب هو الفاعل الأقوى في المنظمة القريبة من منظمة سيطرة"داعش"لذلك ترغب في أن يصبح الحزب أكثر فعالية و أن يحتل مكانا في مستقبل سورية.[3]

---

[1] **سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية**، (مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، العدد 3، جانفي 2016)، ص.ص 7،8.

[2] أحمد ساحق يوسف، المرجع السابق، المأخوذ من الرابط الأتي:

http://aa.com.tr/ar(04-04-2016;00:10).

[3] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: موقف الدول الإقليمية.

1- تركيا: السياسة التركية لم تتوان في شجب العنف في مناطق ثورات العرب، إنطلاقا من حرية التعبير و حفاظا على حقوق المواطن العربي المسلم إلى الحد الذي جعلها تستخدم وسائل الضغط على بشار الأسد لوقف العنف المفرط تجاه الشعب السوري، و ذلك لو أد فكرة تدخل الغرب في الشأن السوري تدخلا عسكريا و رغم أنها تتحرك ببطء حيال تلك المسألة إلا أن لها إعتبارات سياسية قد لا يعيها كثيرون ممن يحكمون على موقفها هذا بالبطء أو التباطؤ و الإعتبارات هي:

- جوار سوريا مع الحدود التركية، و هو ما يعني أن أي تحرك خطأ من شأنه أن يهدد أمن تركيا القومي.

- وجود عدد من الأكراد السوريين الذين قد يستخدمون ضد تركيا ليتضافروا مع أبناء بلدتهم من أكراد تركيا.

- تخوف تركيا من وقوع صدام بينها و بين إيران بسبب عرقلتها للنظام السوري الحليف لإيران أمام قمعه للثورة السورية.[1]

الثورة السورية تعد سلاحا ذا حدين في المنظور السياسي التركي، فالعلاقة التركية-السورية هي من أبرز إنجازات حزب العدالة و التنمية الخارجية منذ مجيئه إلى السلطة في العام 2002، أي بعد أن كان البلد على شفير الحرب في العام 1998، و تطورت العلاقات بينهما بعد إتفاق"أضنة"الموقع في 20 أكتوبر 1998، و أنهى ملف إحتضان سورية لحزب العمال الكردستاني.[2]

كما ترى تركيا أن حل الأزمة السورية يكون عبر مفاوضات تنتهي بوضع خطة واقعية قابلة للتطبيق. و تصر أنقرة على وضع جدول زمني يحدد تاريخ رحيل بشار الأسد عن السلطة بإعتباره المسؤول عن مقتل مئات الألاف و تشريد الملايين من الشعب السوري مؤكدة أن المجتمع السوري و المعارضة لا تقبل بقائه في السلطة.[3]

---

[1] خالد أبو الحسن و أخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012)، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] أحمد ساحق يوسف"مواقف **الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل مفاوضات جنيف**"، المأخوذة من الرابط الأتي:
http://aa.com.tr/ar 10-04-2016

2- إيران: إن التفاوت الذي بدا شكليا بين إيران الرسمية و المعارضة الإيرانية الإصلاحية من تطورات الثورات في تونس، مصر، ليبيا، يبدو أكثر وضوحا عند الحديث عن الثورة السورية، فالنظام السياسي الإيراني يضع كل ثقله خلف النظام السوري و يقدم تفسيرا شبيها لذلك الذي يقدمه النظام السوري من أن الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعا، لكن هناك من يسئ الإستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري. تسوية الحسابات تلك مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سورية و لاسيما المرتبط منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كحزب الله و حماس و الجهاد الإسلامي، و تحاول إيران تبني موقف غير بعيد عن الموقف الرسمي السوري الذي يروج للحاجة إلى الإصلاح في سورية، و أن النظام جاد في إجراء تلك الإصلاحات و لعل محاولة إيران التواصل مع الإسلاميين السوريين لتخفيف الضغط على النظام السوري لم تلقى أذنا صاغية، بل ربما أثارت غضب النظام السوري الذي يرى أنه لا لقاء مع الإسلاميين و يعني هنا الإخوان المسلمين.[1]

3- الأردن: إتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ إندلا ع الثورة السورية بحالة من الغموض و الجدل الذي لم ينقطع حتى اللحظة تجاه النزاع الدائر بين الطرفين في سورية، في حين بقي الخيار العلني لصانع القرار الرسمي متمثلا بالحل السياسي بوصفه خيارا ينهي الأزمة و يجنب الترويج لأي حل عسكري. و قد أيد الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية في ما يتعلق بالأزمة السورية، و لكنه تحفظ عن مسألة فرض العقوبات الإقتصادية فقط، و أعلن رسميا أنه لن يلتزم بها لكنها حرصت في الوقت نفسه على إستمرار فتح الحدود للاجئين السوريين للنزوح إلى مخيم تل الزعتري شمال الأردن، و خضع الأردن في رسم سياسته الخارجية تجاه الثورة السورية للتفاعل الإقليمي و الدولي بصفة عامة، و لطبيعة العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة من دون أن يغفل المعطيات المحلية و أخذها بعين الإعتبار بطريقة تضمن مصلحته الحيوية و إستقراره الداخلي.[2]

4- العراق: لا يمكن فصل مواقف القوى السياسية العراقية من الثورة السورية عن طبيعة الصراع الذي يحكم القوى السياسية العراقية منذ لحظة الإحتلال الأمريكي في أفريل 2003، و خصوصا بين أكبر

---

[1] محجوب الزويري، **إيران"الثورة"و الثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مألاتها**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016)، ص 5.

[2] خالد وليد محمود، نيروز ساتيك،**"الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2013)، ص.ص 22،19.

تكتلين سياسيين هما دولة القانون المتاحلفة مع بعض الأحزاب السياسية ذات الطابع المذهبي و القائمة العراقية ذات الطابع العلماني.

حاولت الحكومة العراقية في تصريحاتها الصحفية أن تصور موقفها خلال المرحلة السلمية من الثورة السورية بأنها في موقع وسطي بين النظام و المعارضة، من خلال دعواتها المتكررة إلى الحوار و إيجاد حل سياسي وسطي يساوي بين النظام السياسي و المعارضة في سورية.[1]

أما على صعيد العمل في إطار الجامعة العربية، فقد إمتنع العراق عن التصويت على قرار مجلس الجامعة العربية الذي علق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية و جميع المنظمات و الأجهزة التابعة لها في 12 نوفمبر، و ينبغي الفصل في المواقف العراقية من الثورة السورية بين القوى السياسية العراقية و المستوى الشعبي، كما أن عملية الفصل بين تلك المواقف ينبغي ألا تبنى إنطلاقا من حكم مسبق على أساس الإنتماءات الطائفية، بناءا على أن الموقف الشعبي مع النظام و من ثم فهو ضد الثورة السورية.

5- لبنان: إنقسم فرقاء السياسة اللبنانية إزاء الدعوة إلى النأي بالنفس عن الصراع في سورية و تداعياته اللبنانية المحتملة إلى الفريقين التاليين:

أ/ فريق الوسط: و قد ضم هذا الفريق الرئيس اللبناني"ميشال سليمان"و رئيس الحكومة"نجيب ميقاتي"و"وليد جنبلاط"زعيم جبهة النضال الوطني. و كان كل من هؤلاء الزعماء حريصا على إبقاء علاقات التعاون مع الحكومة السورية، و لكن مع الإبتعاد عن الإلتحاق بأي من الطرفين المتصارعين و من هذا الفريق خرجت الدعوة إلى النأي بالنفس.[2]

ب/ الأذاريون: و هم الذين لم يكونوا فريقا واحدا بل فريقين إثنين، و هما 8 أذار و 14 أذار، و قد إتفق كل من موقعه على أن إتخاذ موقف تجاه الصراع في سورية أمر تحتمه العوامل الأخلاقية و الواقعية في أن واحد و ذلك على الرغم من وجود تيارات داخل كل طرف تميل إلى سياسة النأي بالنفس.

[1] خالد وليد محمود، نيروز ساتيك، المرجع السابق، ص.ص 11،16.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

المطلب الثالث: موقف منظمة الأمم المتحدة من الأزمة السورية.

أسفرت الأزمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية عدة مئات من القتلى و الجرحى و المحتجزين و المتشردين و طبع أعمال العنف، إستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية و إنتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. فمجلس الأمن تكلم بصوت واحد من خلال بياناته الرئاسية المؤرخة في 3 أوت 2011، و 21 مارس و 5 أفريل 2012، و قراره 2042 (2012) المؤرخ في 14 أفريل 2012، و ثبات المجلس على وحدة الكلمة هو أيضا عامل بالغ الأهمية في السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة، و بدأ في 16 أفريل 2012 إيفاد الفريق المتقدم المؤلف من 30 مراقبا عسكريا غير مسلح على الأكثر الذي أذن به مجلس الأمن بموجب الفقرة 7 من القرار 2042 (2012). و بدأ إتصالاته بالأطراف و هو في صدد الشروع في تقديم تقارير عن وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله المرتكبة من قبل جميع الأطراف، و يقود الفريق عسكري برتبة عقيد و سيتم تعزيز الفريق بسرعة بأفراد دعم البعثة اللازمين، بمن فيهم خبراء الذخيرة و موظفوا الأمن التابعون للأمم المتحدة.

ستشمل بعثة موسعة هي بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، نشر ما يصل إلى 300 مراقب من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين و يجري نشرهم تدريجيا على مدى أسابيع في حوالي 10 مواقع في جميع أرجاء الجمهورية العربية السورية.[1]

بموجب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لفترة أولية مدتها 90 يوما و كلفها برصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف، و رصد و دعم التنفيذ الكامل لإقتراح النقاط الست الذي أقرها المجلس في قراره 2042 (2012)، و يتضمن هذا التقرير وصفا شاملا لتنفيذ القرار 2043(2013) بما في ذلك خطة النقاط الست.[2]

[1] منظمة الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة 19 أفريل 2012 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، (19 أفريل 2012)، ص.ص 1،5.

[2] منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2043 (2012)،"6 جويلية 2012"، ص1.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استنتاجه أن:

عانت سورية قديما من المستعمر البريطاني و الفرنسي و بالرغم من هذا كله بقيت سورية دولة لها مكانة على الساحة الإقليمية و الدولية، سواءا من الناحية الإقتصادية أو السياسية و حتى الثقافية و الحضارية لا ننسى أن سورية لها العديد من الحضارات نذكر منها"حضارة الأكاديون، الأشوريون، العموريون، الأراميون، الفينيقيون، و العرب"، و تلعب سورية دور مهم لا غنى عنه في الشرق الأوسط و تتمتع بنهضة إقتصادية أكسبتها قوة جعلتها محل أطماع الدول الأوروبية و الأمريكية و لا ننسى بالذكر إيران مع إحتمال فسخ تحالفهما الذي يمثل تهديد للأنظمة العربية فضلا عن إسرائيل، و دخلت سورية مرحلة جديدة منذ 2011 حيث توقع الكثير من السوريون عدم تؤثر النظام السوري بالأحداث التي شهدتها الدول العربية بداية من تونس، مصر، ليبيا، اليمن...إلخ، أوهمت الكثيرين على سقوط نظام بشار الأسد الذي يصف الأزمة أنها مجرد تجليات داخلية لصراع إقليمي و دولي شرس، و لم يحسم الأمر بعد سواء من قبل النظام (القضاء على الثورة) أو من قبل الثوار (إسقاط النظام الحاكم)، و يرجع ذلك إلى تدخلات دولية في هذه الأزمة و على رأسها التدخل الروسي و إستخدامه المتكرر لحق الإعتراض في مجلس الأمن، و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة إختيارات أهمها دعم حزب الإتحاد الديمقراطي، كذلك مواقف الدول الإقليمية من خلال رؤية تركيا أن الأزمة السورية هي شأن داخلي تركي ما أثار جدل كبير في دمشق و إعتبرته تدخل في الشأن الداخلي لسورية فيما تحاول إيران تبني سياسة قريبة من سياسة سورية و هي الإصلاح السوري، كذلك هيئة الأمم المتحدة من خلال البعثات الدبلوماسية و قرارات مجلس الأمن لوقف القتال في سورية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : دراسة الحركيات السببية لأزمة اللاجئين السوريين .

المبحث الأول : بروز مشكلة اللاجئين السوريين .

المبحث الثاني : وجهة اللاجئين السوريين .

المبحث الثالث : أوضاع اللاجئين السوريين .

الفصل الثالث : دراسة الحركيات السببية لازمة اللاجئين السوريين.

تدخل الأزمة السورية عامها الخامس دون أن تلوح لها نهاية في الأفق ، آثار الأزمة كبيرة حيث لقى ما يقرب من 90 ألف شخص على الأقل حتفهم منذ بداية الصراع ، و أجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم بمن فيهم 3,2 مليون لجئوا إلى البلدان المجاورة و البلدان الأوروبية .

قد ألحقت الازمة أضرار اجتماعية و اقتصادية غير مسبوقة بالبلدان المضيفة في المنطقة مما أثر على استقرارها أدت إلى تفاقم جوانب الضعف القائمة من قبل و أرهقت البنى التحتية و الاجتماعية و الاقتصادية .

تضم لبنان و الأردن أعلى نسبتي في العالم من حيث عدد اللاجئين السوريين مثلها مثل البلدان المجاورة الآخرى المضيفة للاجئين وهي العراق مصر و تركيا .

يفقد الكثير من اللاجئين السوريين الأمل في عدم وجود أي مؤشرات على وجود حل للأزمة ، و تفاقم الحيرة بشأن المستقبل و الظروف اليائسة التي يعاني منها و غلاء المعيشة في الدول المجاورة .

مما أدى إلى زدياد وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون البحر إلى أوروبا طلبا للجوء ، نظرا لارتفاع مستويات العنف و انتشار القتال في معظم الاراضي السورية . يشكل اللجوء إلى أوروبا بالنسبة للاجئين السوريين حلا لمعاناتهم المستمرة منذ سنوات ، حيث قدمت الدول الأوروبية تسهيلات في ما يتعلق بالإقامة والمعونة الاجتماعية ... إلخ .

افتتحت الدول المجاورة و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مخيمات رسمية للاجئين السوريين ، لاستقبال الاعداد المتدفقة من اللاجئين يوميا . تحوي هذه المخيمات على تجمعات تأوي عدد كبير من اللاجئين السوريين .

تمثل الاستجابة في هيكل معونات جديدة ، وتعد الخطط الإقليمية و الدولية للاجئين السوريين و تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية ، بالجمع بين القدرات و الموارد الإنسانية و الإغاثية ، و هي خطط تقودها وكالات تابعة للأمم المتحدة و منظمات غير حكومية وطنية و دولية ، على الرغم من ذلك يواجه اللاجئ السوري تحديات على مستوى الدول المضيفة له .

المبحث الأول : بروز مشكلة اللاجئين السوريين.

عرفت منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة من الألفية، مجموعة من التأثيرات والتغيرات والثورات ضد الأنظمة، أدت إلى تغيير في بنية المجتمعية و الأوضاع الأمنية بشكل كبير على مستوى امن المنطقة والإقليم ككل، وما انجر عن هذه الثورات من مشاكل تتفاوت درجات الخطورة من واحدة إلى أخرى على سبيل المثال بروز مشكلة اللاجئين السوريين لما لها الأثر على جميع المستويات و مناحي الحياة وعلى البيئة الوطنية والإقليمية من خلال المطلب الأول لإبراز المستوى الأمني والإنساني لهده المشكلة والمطلب الثاني المستوى المجتمعي و الاقتصادي للدول.

المطلب الأول: على المستوى الأمني والإنساني.

ما يجري في سوريا من صرا ع خسر مع الوقت كل مضمون أنساني[1]، وانهيار الدولة السورية والدخول في حرب أهلية داخلية ممتدة راح ضحيتها ما يقرب عن 300 ألف سوري[2]، وتغلبت فيه المعاني الخارجية على المعنى السوري، وبات مجرد آلة للقتل و الدمار تغذيتها ماديا وسياسيا صراعات إقليمية ودولية وانه لم يحسم بعد، وأن لازال مفتوحا على الاحتمالات، منذ بداية الأزمة و النظام يقتل في شعبه معظمهم مدنيين[3].

فإن الأزمة أدت إلى تحريك الأوضاع الديموغرافية والسكانية ولا زالت، ليس في داخل سورية فقط، و لكن في داخل حول الجوار الإقليمي، وعلى الحدود بين الدول، ناهيك عن شبح التطرف والعنف والإرهاب المخيم على المنطقة[4].

تزايد حدة الصراع واتساع نطاقه الجغرافي خلال المرحلة الأولى للصراع طلت ظلت حركة اللاجئين محدودة لاجتياح القرى والمدن بالآليات العسكرية، بدأت حركة للنزوح الجماعي في الداخل واللجوء للخارج في الاتساع.

وكذلك القحط والظروف القاسية وانعدام الأمن والجريمة وكذلك العنف ضد النساء والأطفال القصر، كذلك يعاني السوريين من الحصار من قبل قوات النظام، ومن قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

---

[1] راتب شعبو، **مشكلة اللاجئين ليست مشكلة إنسانية**، المأخوذ من الموقع:
https://humasotak.com/article/18081. (2016/04/02 , 20 :34)

[2] من الرباط الآتي:
Yumm.yu.edu.jo/index.php ? option.com.content (2016/04/02 , 11 :58)

[3] راتب شعبو، **مشكلة اللاجئين ليست مشكلة إنسانية**، المأخوذ من الموقع:
https://humasotak.com/article/18081. (2016/04/02 , 20 :34)

[4] محمود حمدي أبو القاسم، **ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار**، من الموقع الآتي:
http://araa.sa/index.php?view=article8id. (2016/04/02 , 11 :45)

في حين تتعرض المناطق المحاصرة، للقصف العشوائي بالبراميل المتفجرة والضربات الصاروخية والقصف المدفعي، والهجوم بالمواد الكيماوية[1] .

قتل وجرح أكثر من مليون سوري، ونزوح حوالي نصف السكان[2]. و يستمر الوضع في التدهور، إذا أن 13.5 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية داخل سوريا بمن فيهم 6.5 مليون شخص نازحا داخليا كما أن ما يقارب عن 5 ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها[3].

حيث وصلت معاناة المدنيين السوريين إلى مستوى تاريخي، حجما وشدة، في ظل مواصلة الأطراف المتحاربة اقتراف الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الحصار واستهداف المدنيين[4].

يعتبر واقع النازحين السوريين أكثر ألما وأشد قهرا ومأساوية، على كافة الأصعدة القانونية والإغاثية والصحية والحماية والأمان، يخضع لظروف أسوء بكثير من مواقع اللاجئين السورين المختلفة (لبنان، تركيا، الأردن، العراق)، فالنازحون السوريين يحتاجون إلى مساعدة بصورة عاجلة لتحسين ظروف عيشهم وحمايتهم وتقديم الدعم والعون.

وأصبحت مشكلة النازحون داخليا أحد أهم عناصر المشكلة الإنسانية في مجال السياسة الدولية[5].

وصفت لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية ما يحدث من تآكل كبير للمساحات المدنية نتيجة للنزوح الجماعي الذي تفاقم بسبب تناقص الأماكن التي يمكن للمدنيين اللجوء إليها.

ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع المسلح ويكافحون يوميا للتغلب على المشقات التي تواجههم للبقاء على قيد الحياة وتدهور أوضاعهم المعيشية[6] .

و جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 فإنه **"لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة".**

---

[1] **لاجئو الحرب في سوريا:** على الرابط التالي:
https://chronicle.famack/ar/specials/refigees/refugees-war-syria. (2016/04/02 , 20 :42)

[2] **الصراع في سوريا يقوض أمن المنطقة وخارجها**، من الموقع الآتي:
Arabic.cnn.com/middleeast/2015/08/21 syrai-civil-war-im-comoms. (2016/03/30 , 12:30)

[3] **الأزمة السورية، نداء المنظمة الدولية للهجرة 2016**، خطة الاستجابة الإستراتيجية للجمهورية العربية السورية والخطة الإقليمية للاجئين وتعززي القدرة على مواجهة الأزمات، 2016.

[4] **90منظمة تدعو لمواجهة الأزمة الإنسانية في سوريا**، من الموقع الآتي:
www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria. (2016/03/30 , 11 :56)

[5] ناصر الغزالي، **النازحون في سورية واللاجئون السوريين في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ص 6-8.

[6] **الأزمة في سوريا تدخل عامها الثالث مع تزايد تحمل المدنيين العبء الأكبر**، النشرة الإنسانية، العدد 21، 2013، ص1.

وصرحت المادة 14 من الإعلان بأن:

1- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هروبا من الاضطهاد.

والتي تتبنى بكل وضوح أن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل سورية أو داخل دولة أخرى كـ(مقيما) فيها، في أن يلتمس لنفسه ملجأ آمنا.

بسبب انتهاك الخطير لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع من قبل النظام والجماعات المسلحة وهذا ما يحصل في سورية بكافة معطياته وأبعاد الخطرة على المواطن السوري، بذلك ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا، وخطير يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة وتحديد اتفاقية 1951 والبروتوكول 1967 الملحق بها[1]

المطلب الثاني : على المستوى المجتمعي والاقتصادي للدول.

تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف في الواقع السوري، حيث يرتكز اللاجئون في المخيمات أو المدن بدلا من توزيعهم بالتساوي على كامل التراب الوطني.

تتزايد مخاطر عملية التحرك الديموغرافي كونها تحدث في إقليم تتسم أرضيته وأسسه البنيوية الاجتماعية بالرخاوة والضعف، حيث تبدو مجتمعات دول المنطقة مزيج من عرقيات وأديان ومذاهب متعايشة عند الحد الأدنى من معايير التوافق.

حيث أدت الحرب في سوريا إلى نمو أعداد هؤلاء اللاجئين بالفعل وزادت التحديات السائدة في البلدان المضيفة[2]، حيث هذا الواقع الديمغرافي فرض على الدول المجاورة ما أثر بشكل كبير على سيناريو التحول الديموغرافي حيث أن اللاجئين يعيشون في المخيمات وبعض المحفظات لمختلف دول الجوار[3] .

الصراع في سوريا إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلي تركت آثار سلبية على المستوى الاقتصادي وسوق العمل على مختلف المستويات، وإجمالا فإن النمو الاقتصادي انخفض من حوالي 8% سنويا على مدى الفترة 2008-2010 إلى 3% عام 2011 إلى 2% في عام 2012 بمعدل أقل من العام 2013 و هذا راجع إلى هشاشة الوضع الأمني، وإغلاق الحدود السورية والطريق الوحيد لخروج التجارة والاستثمارات الخاصة.

[1] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[2] راتب شعبو، مشكلة اللاجئين لسيت مشكلة إنسانية، من الموقع الآتي:

https://humasotak.com/article/18081. (2016/04/02 , 20 :34)

[3] من الرابط الآتي:

Yumm.yu.edu.jo/index.php ? option.com.content. (2016/04/02 , 11 :58)

شهد كذلك العجز التجاري حد كبير، السياحة والعقارات متضررة بشكل كبير وخاصة العجز المالي الكبير أصلا قد اتسعت أكثر بسبب انخفاض الأرباح إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي، نقص الإيرادات بسبب انخفاض النشاط التجاري المضطرب، النشاط الاقتصادي وصناعة السياحة شديدة التأثير بالأزمة[1] .

أما على مستوى دول الجوار حيث لوحظ تحفظ بعض البلدان استقبال اللاجئين لتخوفها من الخلل في التركيبة السكانية والاضطرابات الطائفية والإرهاب والمنافسة في سوق العمل من السكان الأصليين، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد المقياس الأكثر استخداما على نطاق واسع لثروة البلد.

تتحمل البلدان المضيفة العبء الأكبر للاجئين السوريين في حين تعاني هذه الدول من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد، على الرغم أن اللاجئين في البلدان المضيفة يساهمون في اقتصاد الدول إذا ما سمح لهم الاندماج في المجتمع، على الرغم أن الاقتصاد اللبناني على سبيل المثال عانى من الآثار المترتبة على الحرب الأهلية في سوريا، إلا أن وجودهم عوض جزءا كبيرا من الخسائر الاقتصادية[2].

في حين يتلقى اللاجئين السوريين الأسوأ إلا في البلدان المضيفة وخاصة لبنان ما يعادل 60 دولار أمريكي للفرد الواحد شهريا كمعونة غذائية بما يقل عن خط الفقر الذي قررته هيئة الأمم المتحدة[3] .

على الرغم من ذلك تعرضت البني التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة إلا أن يمكن لمجموعة من القطاعات الاستفادة على الرغم من الضغوطات على الصعيد الاقتصادي في إطار المجتمعات المحلية، حيث هذه الحركة للاجئين السوريين ساهم في حركة التجارة حيث أصبحت نشطة، فالتحق العديد بالمحلات التجارية وزاد الطلب على السكن والشراء لمختلف السلع داخل التجمعات السكانية التي يتواجد بها اللاجئين السوريين[4] .

كذلك تحمل هذه الأزمة تكلفة مادية تنفق في إنشاء العديد من المخيمات للاجئين وبعض مراكز الاستقبال المؤقتة، والرعاية الصحية وفرص التعليم، فإن ضعف هذه الموارد وتزايد الأعداد يحول دون تغطية كافة المتطلبات والاحتياجات الأساسية، وهذا يهدد اللاجئين والدول المستقبلية[5] .

---

[1] International labour organization regional office for the arab stutes, **assessment for the impact of syrian refugees in lebanon and their employment profile**, 2013, pp 34-35.

[2] https://chronicle.fanack.com/ar/specials/refugess. (2016/04/02 , 20:52)

[3] **أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام**، من الموقع الآتي:

https://www.ammesty.erg/ar/latest/news/2016/2/syrias-refugee crisis in-numbers. (2016/03/26 , 20:30).

[4] فريحات، **أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، مخاطر وفرص:** من الموقع الآتي:

http://governance.arji.net/blog. (2016/03/18 , 20 :10).

[5] محمود حمد أبو القاسم، **ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار**، من الموقع الآتي:

http://araa.sa/index.php?view=article8id. (2016/04/02 , 11 :45)

المبحث الثاني : وجهة اللاجئين السوريين.

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على انتشار لدى اللاجئين على مستوى الدول والأرقام التي تم إحصائها من قبل المنظمات الخاصة وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال تقريرها حول الأزمة السورية أوضاع لاجئين السوريين بالأخص باعتبارها أكبر أزمة في تاريخ البشرية، نعرض من خلال المطلب الأول ضيافة دول الجوار والعربية لهذه الفئة المتضررة من الأوضاع الداخلية لبلدهم، المطلب الثاني نتطرق إلى الدولة التركية ومحلها من هذه الأزمة، المطلب الثالث الطرف الأوروبي المرحب بهذه الفئة الإنسانية من اللاجئين السوريين.

المطلب الأول :اللجوء إلى دول الجوار والدول العربية.

تسلط الأزمة السورية الضوء على اختلاف سياسة الدول حيال اللاجئين ومنحهم حق اللجوء من عدمه، و تستضيف دول الجوار اللاجئين السوريين بأعداد هائلة:

❖ لبنان:

يعتبر تدفق السوريين كبيرا جدا في لبنان مع تسجيل 1.1 مليون لاجئ سوري، ما رفع بنسبة 25% عدد سكان البلاد البالغ عددهم 4.4 مليون شخص، وفي تصريح لمفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن وطأة تدفق مليون لاجئ ضخمة على أي بلد، ففي حالة لبنان وهي دولة صغيرة تعاني من صعوبات داخلية فتأثير هائل[1] .

❖ الأردن:

لا يوجد في الأردن قانون اللاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع الأردن على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد فيه إجراءات للحصول على اللجوء، ويصر الأردن على حقه في ترحيل أي شخص بضيافته متى يشاء، وقد أحال الأردن مهمة تحديد اللاجئين للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وحسب المفوضية يستضيف الأردن 103.488 لاجئ سوري في بداية الأزمة حتى وصل إلى 629 ألف لاجئ، مما سجلوا أو بانتظار التسجيل، ويقطن حوالي 65% من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية في حين نسبة 35% المتبقية يقيمون في زعتري حيث استقبل ما يقرب 30.000 شخص[2] .

---

[1] **القائمة الكاملة بالأرقام... هذه دول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب**، من الرابط الآتي:
www.radiosawa.com/content/syrian-refugees-conutrees-welcome/280535.html. (2016/04/08 , 14 :51)

[2] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص38.

❖ العراق:

يستضيف العراق الذي نزح فيه داخليا 3.9 ملايين عراقي بسبب الصراع الدائر فيه بين القوات الحكومية من جهة وبين تنيظم الدولة الاسلامية من جهة اخرى، الا انه ومع ظروف هذه فقد استقبل 245.022 لاجئ من سوريا[1]، وهو في ارتفاع حيث وصل عدد اللاجئين السوريين نحو 6494 لاجئ، ويذكر أن آلاف الأخرى من اللاجئين السوريين غالبيتهم من أكراد سوريا ودخلوا الأراضي العراقية عبر منفذ ربيعة الحدودي في شمال العراق وأقاموا في معسكر (دوميز) بمحافظة دهوك بإقليم كردستان العراق[2] .

حيث أن معظم العابرين عائلات تضم نساء وأطفالا وعجائز من مناطق حلب والحسكة ومناطق أخرى تمزقها الحرب وأخرى محاصرة في سوريا التي تصاعدت فيها وتيرة الحرب آلاف اللاجئين السوريين يتدفقون على العراق[3].

❖ مصر:

لجا آلالاف من السوريين هربا من تهديدات القتل والتدمير التي شهدتها المدن والتعذيب والهجمات العسكرية الى الاستقرار في ضواحي القاهرة والإسكندرية والمحافظات ألأخرى في مصر، ويقدر عدد اللاجئين السوريين 40 ألف دخلوا في غالبيتهم بصيغة رسمية عن طريق مطار القاهرة، ويتواجد قسم لا يستهان به من الناشطين الشباب السوريين، الذين يحملون الشهادات والقدرات العلمية المتميزة وقد وصل إلى 132 ألف[4] .

في حين قدمت دول الخليج بما فيها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين صفر قرصة لإعادة توظيف لاجئين السوريين[5].

---

[1] **أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام**، من الرابط الآتي:

https://www.ammesty.org/ar/latest/news/2016/02/syrias.refugee-crisis-in-numbers. (2016/04/08 , 15 :33).

[2] **عدد اللاجئين السوريين في العراق البالغ 6494** :من الرابط الآتي:

Furatneuss.com/furtnews. (2016/04/08 , 17 :38).

[3] المأخوذ من الرابط:

www.aljazeera.net./news/arabica. (2016/04/08 , 17 :48).

[4] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 49.

[5] **أزمة اللاجئين بالأرقام**، من الرابط الآتي:

https://www.ammesty.org/ar/latest/news/2016/02/syrias.refugee-crisis-in-numbers. (2016/04/08 , 15 :33).

المطلب الثاني : اللجوء إلى تركيا.

على الرغم أن تركيا وقعت على اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين فإنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ما تسميه "بالقيد الجغرافي" الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوروبيين، وبذلك فإن اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 وإنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بمديد العون لهم كما صرحت الحكومة التركية[1] .

فبحسب تصريح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، تضاعفت عدد اللاجئين السوريين المتجهين إلى الحدود التركية ليصل حوالي 35 ألف لاجئ، حيث تركيا تصرح أنها مستعدة لمساعدة اللاجئين الذين يفرون من الهجوم الذي تشنه الحكومة السورية على مواقع تسيطر عليها المعارضة المسلحة قرب مدينة حلب الشمالية[2] .

والعدد في تزايد قد وصل إلى 2.5 مليون لاجئ، أكثر من أي بلد أخر في العالم[3] .

وتأوي تركيا 14% من اللاجئين في مخيمات وتبقي المقصد الأول للاجئين نظرا للحدود المشتركة بيت البلدين[4]، بينما 90% يقيمون في داخل تركيا دون مساعدات ولا خدمات في محاولة من اللاجئين الحصول على فرص أكبر في العمل والخدمات[5] .

وأفادت المنظمة بأن ظروف اللاجئين السوريين في تركيا تبقى صعبة جدا على رغم محاولات الحكومة التركية تحسينها، مشيرو إلى أن أكثر من 400 ألف طفل سوري لا يذهبون إلى المدرسة لأن عائلاتهم لا تستطيع تحمل كلفة المستلزمات[6] .

---

[1] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 44.

[2] **تركيا ارتفاع هائل في عدد اللاجئين السوريين المتجهين إلى الحدود التركية**، من الموقع الآتي:
www.bbc.com/arabic/midleest. (2016/04/10 , 14 :48).

[3] **أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام**، من الرابط الآتي:
https://www.ammesty.org/ar/latest/news/2016/02/syrias.refugee-crisis-in-numbers. (2016/04/08 , 15 :33).

[4] **القائمة كاملة بالأرقام. هذه الدول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب**، من الرابط الآتي:
www.radiosawa.com/contont/syrian-refugees-conutries-welcome/280535.html. (2016/04/08 , 14 :51).

[5] **تركيا وقضية اللاجئين السوريين... وجهة نظر**، من الرابط الآتي:
Massd.com/179967.htm. (2016/04/11 , 11 :41).

[6] هيو من رايتس ، **تركيا وحدها لا تستطيع حل أزمة اللاجئين السوريين**، من الرابط الآتي:
www.clhayat.com/article/137756304. (2016/04/11 , 11 :42).

المطلب الثالث : الوجهة نحو أوروبا.

لم تكن أزمة اللاجئين السوريين في حدود الدولة ذاتها او اقتصرت ايضا على الحدود الاقليمية، واتسم بعده الانساني والسياسي للقارة الاوربية أيضا واصبح متناولا يوميا موضوع الجئيين السوريين في اروقة الساسة الأوروبيين لأنها كارثة وتشرد السكان كارثة إنسانية بسبب طابعه للبشرية جمعاء.

و كان يمكن لدو ل جوار سوريا تتحمل عبئا كبيرا من حوالي 2.8 مليون لاجئ، الا ان سياسة بعض الدول وقوانينها حولت هذه المآساة الاقليمية الى مأساة عالمية، حيث أن حالة اللاجئين من البلدان المجاورة أدى إلى إرهاق بالفعل العلاقات داخل المنطقة وخلق التوترات بين اللاجئين والسكان المضيفين[1] .

وبالنسبة للجوء اللاجئين السوريين إلى أوروبا فإنه بسبب لا وجود لمؤشرات على نهاية الحرب في سوريا،و الأوضاع تزداد سوء والخدمات مستمرة في انهيارها، ولذلك فإن الناس يواصلون الهرب الى اي مكان قد يحميهم، بينما أخذ اللاجئون في الدول المجاورة يفتقدون الأمل بإمكانية عودتهم إلى بلادهم.

فالعيش كلاجئ في دول الجوار يعتبر بائسا بالنسبة إلى كثيرين منهم، كان المكان الأول بالنسبة إلى ملايين اللاجئين السوريين بحثا عن الأمان هو دول الجوار، مثل تركيا ولبنان الأردن والعراق ومصر، حيث أنه لا توجد مساعدات دولية كافية لمساعدة اللاجئين في تلك الدول، وهذه الأزمة زادوا من أعباء الدول التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة.

ومن أهم الأسباب اللجوء نحو أوروبا الترحيب الذي حظي به اللاجئون من أوروبا، وتناقلته وسائل الإعلام الاجتماعي والتلفزيونية، حيث كان لهذا الترحيب أثر ايجابي في أوساط اللاجئين في دول الجوار أو من ينتظرون فرصة اللجوء[2] .

فقرر العديد منهم التوجه إلى القارة الأوروبية، مثلهم مثل باقي اللاجئين في العالم، فهم ببساطة يريدون الرعاية الصحية والتعليم الجيدين، إذ أنهم يعلقون آمالا كبيرة على مساعدات الانتقال الواسعة المقدمة للاجئين، كما أن السياسة الأوروبية القائمة على لم شمل الأسرة هي ميزة أخرى، إذ تسمح للأشخاص الضعفاء تجنب مخاطر الهروب الأولى .[3]

---

[1] Dawn chatty**, protection in Europe for refugees from Syria**, (OX FORD : ox ford department of international development, 2014), p p

[2] **6 أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا**، من الرابط الآتي:
www.skynews arabia.com/web/article/785629/6. (2016/03/28 , 20:44).

[3] **تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا**، لماذا الآن بالتحديد، أنظر الرابط الآتي:
www.washington institute.org/ar/policy-analysis/vieu/why-now-the syrian- refugee-flow-to-europe. (2016/04/11 , 17:40).

هجر حوالي 1.5 مليون مهاجر غير شرعي إلى الاتحاد الأوروبي عبر مختلف الطرق، إذ عبر أكثر من 850 ألف البحر بين تركيا واليونان، و150 ألف آخرين إلى إيطاليا من الساحل الليبي، ويشكل السوريين ثلث هؤلاء المهاجرين، فاعتبار من ديسمبر كان إجمالي عدد طالبي اللجوء السوريين في الاتحاد الأوروبي 897 ألف بعد أن ارتفع هذا العدد من 235 ألف في غضون عام واحد فقط، وقد بدأت نسبة كبيرة من هذه الزيادة وبلغت ذروتها حتى وصلت إلى 156 ألف.

خلال هذا العام 2016 قد نزح أكثر من مليوني شخص بسبب القتال في شمال وغرب سوريا، وعلى وجه التحديد من الأجزاء التي يسيطر عليها الثوار في محافظة أدلب وغرب محافظة حلب، والأراضي التي تسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، شرقي محافظة حلب، إذ أن الزيادة الكبيرة في اللاجئين في تركيا تشكل مؤشرا رئيسيا حول المكان الذي سيتوجه إليه العديد من اللاجئين، ويشكل اللاجئون الذين قدوا بالفعل إلى أوروبا جزءا من هذه الزيادة في ظل غياب معالجة جذور المشكلة في سوريا[1] .

المبحث الثالث : أوضاع اللاجئين السوريين.

يتطرق هذا المبحث على أوضاع اللاجئين السوريين في مخيمات الدول المضيفة و الأوضاع المحيطة بهذه الفئة من السوريين الذين تشردوا بسبب القتال الدائر في سوريا مما خلق الرعب والهرب من طرف سكانها نحو أماكن أكثر أمنا.المطلب الأول يتناول أوضاع اللاجئين السوريين في المخيمات اللجوء، المطلب الثاني يدرس الاستجابات الإنسانية تجاه هذه الأزمة التي حلت على الشعب السوري في حين المطلب الثالث يبحث في التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين.

المطلب الأول: أوضاع اللاجئين السوريين في المخيمات الاقليمية.

1 مخيم الزعتري (الأردن) :

أقامت وكالات الإغاثة العالمية، أول مخيم أردني رسمي للاجئين السوريين بمنطقة الزعتري والآن أصبح هذا المخيم رابع اكبر مدينة في الأردن، ومنذ افتتاحه أصبح اكبرا جدا وبشكل سريع حيث انتشرت فيه الخيام المزدحمة وتمددت بشكل كبير وبصعوبة أيضا، وكان ذلك على شكل شبكات منظمة.

[1] فابريس بالونش، **أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا**، أنظر الموقع الآتي:
www.washington institute.org/ar/policy-analysis/vieu/the wacst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe. (2016/04/11 , 18: 05).

يتواجد بهذا المخيم إلى ما يقارب 120 إلف سوري الذي يعتبر بيتهم، وهو اكبر مخيم للاجئين في العالم[1] .

يقيم فيه حوالي 81.000 سوري، انشأ المخيم في 29 جويلية 2012 وسط تدفقات ضخمة للاجئين القادمين من سوريا، وقد تأسس هذا المخيم في تسعة أيام و توسع سريعا منذ ذلك الحين، في بداية الأمر، عانى هذا المخيم في الإنارة الكهربائية.

استبدلت الخيام التي أقامها اللاجئين في أول وصولهم إلى مخيم الزعتري بمأوى مسبقة الصنع، ويشكل الأطفال نصف عدد السكان، الذي يطرح تحديات على صعيد تامين التعليم المدرسي، و كذلك على صعيد الاستثمار المستقبلي[2] .

خصصت إدارة المخيم الزعتري للاجئين السوريين في محافظة المفرق 50 مدخل بيانات للعمل جنبا إلى جنب مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السوريين، لإعادة تسجيل اللاجئين السوريين ففي مخيم الزعتري، يأتي بهدف الوقوف على العدد الحقيقي للاجئين السوريين داخل المخيم نظرا لوجود نظام كفالات وعودة طوعية للاجئين وبما يدفع بمعرفة وصول الخدمات إلى طالبيها من اللاجئين في المخيم[3] .

رغم المساعدات والإجراءات التي قامت بها المملكة الأردنية وكذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلا أن اللاجئ السوري يعاني في أيامه اليومية، والأوضاع المعيشية خاصة في الشتاء يعانون كثيرا من المشاكل سواء كانت أمراضا ناجمة عن البرد الشديد أو تسرب المياه داخل الكرفانات، أو تجمع مياه الأمطار في الخارج.

إن توزيع المساعدات التي تصل إلى الزعتري يتم بطريقة غير عادلة، حيث أن الدعم الدولي تضاءل فالمنظمات والجهات التي كانت تدعم لم تعد كذلك، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها المنطقة[4] .

---

[1] كيس دوسبيتي، **الحياة في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن:** أنظر الموقع الآتي:
https:// www.bbc.com/arabic/middeleesat/2013/07/130730 zaatari refugee camp(2016-04-04,13:08)

[2] **مخيم الزعتري في الأردن يبلغ عامه الثالث وسط تحديات تواجه مستقبل آلاف المقيمين فيه:** المأخوذ من الرابط الآتي:
Httpd://www.uniher-arabic.org/55b9e4126.html(2016-04-04,13 :39)

[3] **المفوضية "تقيد تسجيل اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري**، أنظر الموقع الآتي:
https://alghad.com/articles/512776(2016-04-04,13:46)

[4] هناء الكلحوت، **لاجيؤ مخيم الزعتري: تفاقم المعاناة في برد الكرفانات**، من الرابط الآتي:
https://www.alaraby.co.uk/society/2016/02/10/(2016-04-12,12:10)

يحتوي مخيم الزعتري على إجمالي يقدر بـ: 2500 متاجر اللاجئين 60% من السكان اللاجئين يحصلون على نوع ما من الدخل في المخيم، وعلى الرغم من هذه عناصر الاستقرار، إلا أن أغلبية اللاجئين مازالت مركزة على العودة[1] .

2 مخيم دوميز (العراق).

أكبر مخيم للاجئين السوريين في العراق يمتد على مساحة 60 كلم و يسكنه 70 ألف لاجئ ،يستقبل إقليم كردستان أكبر عدد من اللاجئين السوريين الذين فروا إلى العراق ، يقطن أغلبهم في مخيم دوميز ، التابعة لمحافظة دهوك المحاذية لسوريا و تركيا ، استمد اسمه من بلدة دوميز الكردية التي اختارت حكومة إقليم كردستان المساحات الشاسعة المحاذية لها لأن تكون مخيم " دوميز " المخصص لإستقبال اللاجئين السوريين .

تتحمل حكومة إقليم كردستان 80% من نفقات اللاجئين السوريين من أجل أن يعيشوا بكرامتهم ، بينما لا تهتم المنظمات الدولية كثيرا بهم مثلما ما يهتمون بأمثالهم في الاردن لبنان و تركيا .

تم إنفاق ما يزيد عن 50 مليون دولار حتى الآن ، هذا عدا الأرض و مستلزمات السكن و العمل و المدارس و المعلمين و الأطباء و رجال الأمن و توفير الطاقة الكهربائية و الماء و بقية الخدمات .[2]

لكن مع تزايد الأعداد تفاقمت المشكلة و اتجهت أحوالهم إلى الاسواء ، فإدارة المخيم أصبحت عاجزة على تأمين متطلبات الأعداد المتزايدة رغم كل الجهود المبذولة و المساعي الحثيثة من الحكومة لتقديم الخدمات بما يضمن إقامة مؤقتة مقبولة للموجودين في المخيم ، بعيدة إلى حد ما عن الحاجة و المرض و المشاكل .[3]

3 مخيم البقاع (لبنان).

يؤوي هذا المخيم حوالي 20 أسرة يقيم أفرادها في خيام من القماش المهتري ، لا يحصل اللاجئون السوريون على المساعدات الإنسانية بشكل منتظم . باستثناء حصولهم على القسيمة الشهرية التي تزودهم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من اجل شراء الطعام و الوقود .

---

[1] Inside Zaatari refugee camp **: the fourth largest city in Jordan**, from the web site : www.telegraph .co.uk/news/worldnews/middeleeast/Jordan/11782770 what-is-life-like-inside-the largest-syrian-refugee-camp-Zaatari-in-Jordan.html(2016-04-12,6 :41)

[2] معد فياض ، **إقليم كردستان يفتح أبواب أكبر مخيم للاجئين السوريين في العراق** ، المأخوذ من الرابط الآتي :
Archive.aawsot.com/ details.asp? section=4&issueno=1733&article=746.VxttcrFYrLIU (2016-04-23 . 13:56)

[3] ماري عيسى ، **اللاجئون السوريون في مخيم دوميز .. زيجات كثيرة و 600 ولادة** ، المآخوذة من الرابط الآتي :
www.almadapaper.net/ar/news/uuu.909 (2016-04-23 .14:05)

ويعتبر هذا المخيم من المخيمات المعزولة و المنسية ، حيث يستضيف لبنان عدد من اللاجئين السوريين المسجلين فيه إلى 850000 لاجئ و لاجئة ، و قد يكون الرقم الفعلي أكثر من ذلك بكثير ، خاصة أن تقديرات الحكومة اللبنانية أن اللاجئون السوريين داخل لبنان احتمال انه يعادل ربع سكان البلاد[1] .

4 المخيمات في تركيا .

عبر العديد من السوريين من حماة و حمص و اللاذقية و غيرها نحو محافظة هاتاي الحدودية التركية الذين استقروا و انتشروا إلى المدن الآخرى ، أقام الهلال الأحمر التركي مخيمات لتجميع و اعاشة الآلاف ممن عبرو الحدود السورية التركية ، و سمحت الحكومة التركية للبعض منهم بالسكن في المدن القريبة و غضت الطرف عن عمل بعضهم في بعض الوظائف ، على الرغم من ذلك تتعامل الحكومة التركية مع السوريين على أنهم ضيوف و ليسوا لاجئين هو وصف ينتقص كثيرا لحقوق هذه الآلاف من السوريين حسب اتفاقية جنيف للاجئين خاصة في حق العمل و التعامل معهم كأحد أبناء الدولة المضيفة .

يعيش آلاف السوريين على المعونات سواء كانت نقدية أو غذائية تزيد أحيانا و تقل أحيانا ومعها تقل تتباين أوضاعهم المعيشية ، في حين يعاني اللاجئين السوريين من البرد القارص الذي زاد من همومهم [2].

المطلب الثاني : الاستجابة الإنسانية الاقليمية و الدولية لأوضاع اللاجئين السوريين.

تمثلت الاستجابة الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين من خلال عمل كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمات سورية مختصة باللاجئين السوريين، تختص هذه المنظمات في إيصال صوت اللاجئ السوري للحكومات الغربية وخاصة في ظل عدم وجود كيان سياسي معترف به (دولة) تتحدث باسم لاجئ، وإن تواصل المنظمات الدولية لزيادة الاستجابة الإنسانية لمشكلة اللاجئين، والعمل كحلقة وصل بين اللاجئين السوريين والمنظمات العالمية المعنية باللاجئين أنفسهم.

على مستوى لبنان مثلا تتواجد به منظمات معنية بالشؤون الاجتماعية للاجئ السوري والخاصة بتدريس الأطفال "بسمة وزيتونة" .

في حين خصص الاتحاد الأوروبي برنامج لمساعدة اللاجئين السوريين حيث اعتبرت أن الأزمة السورية هي أزمة إنسانية في المقام الأول ويجب الوقوف معها من ناحية إنسانية، حيث تناولت في محاورها الآتي:

[1] خير النساء دهالا، **مخيمات منسية: اللاجؤون السوريون في البقاع اللبناني**، ع 21، منظمة العفو الدولية.

[2] أحمد بشيو، **أحوال اللاجئين السوريين على الحدود التركية**، المأخوذ من الموقع الآتي:
www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2010/02/08. (2016-04-23 , 16 :19).

- **المحور الأول:** محاولة مساعدة السوريين المقيمين داخل الأراضي السورية.
- **المحور الثاني:** العمل على ضم السوريين اللاجئين في دول الجوار إلى المجتمعات التي يعيشون بها.
- **المحور الثالث:** موقف الاتحاد الأوروبي من قدوم اللاجئين السوريين إلى أراضيهم وما عليه أن يقوموا به تجاه هؤلاء اللاجئين بأن يقوموا بعمل تسهيلات خاصة لهم وهذا الأمر لا يخص اللاجئين السوريين فقط بل يخص جميع من وصل كلاجئ إلى هذه الدول[1] .

ومع استمرار الأزمة في سوريا، تشهد الحاجات الإنسانية داخل البلاد وخارجها تصاعدا سريعا، على الرغم من سياسة وعمل المنظمات وكذلك ما قدمه الاتحاد الأوروبي من مساعدات، تأثرت قدرات المنظمات الدولية على توفير المساعدات داخل سوريا وخضعت إلى قيود كبيرة، لذلك ركزت معظم الهيئات الدولية اهتمامها على وضع اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى كل من تركيا ولبنان والأردن والعراق[2] .

كذلك تعمل منظمة العمل الدولية وتضاعف من جهودها من أجل التنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين، ومكافحة مشكلة عمل الأطفال المتنامية بسرعة بين اللاجئين، وتعمل كخطوة أولى مهمة، على الحصول على معلومات إضافية عن هذه الظاهرة " عمل الأطفال "، بهدف إثراء المشاريع المستقبلية[3] .

كذلك كانت هناك استجابة من طرف منظمة "قطر الخيرية" و "البنك الإسلامي للتنمية" مبادرة تم بموجبها تخصيص 14 مليون دولار أمريكي مناصفة بين الجانبين لدعم جهود تعليم لفائدة النازحين واللاجئين السوريين. وأعلنت هذه المبادرة في مؤتمر "الأزمة الإنسانية السورية واقع المعاناة وحجم الإستجابة" الذي عقد بالدوحة بمشاركة خمسين منظمة دولية وإقليمية ومحلية مهمته بالشأن الإنساني والإغاثي والتنموي[4] .

---

[1] مؤتمر **أزمة اللاجئين السوريين بين " الاستجابة والتنسيق "** يختتم أعماله ويقدم مقترحات لتركيا لمساعدة اللاجئين السوريين، المأخوذ الرابط الآتي: http//www.absouria.net/content/(2016-04-12, 7 :09)

[2] كارولين أبو سعدة، ميكائيلا سيرافيني، **التحديات الإنسانية والطبية أمام مساعدة اللاجئين الجدد في لبنان والعراق**، النشرة الهجرة القسرية، ع 44، (نوفمبر 2013)، ص 70.

[3] منظمة العمل الدولية، **تصدي منظمة العمل الدولية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن**، عمل الأطفال، (الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، 31 ديسمبر 2013).

[4] **مبادرة من قطر الخيرية والبنك الإسلامي للتنمية والتعمير لاجئي سوريا بتحويل 14 مليون دولار**، من الرابط الآتي: Arabic.news.com/2015-10-29/c-137460361.html(2016-04-12, 07 :59)

في حين قامت الدولة الإماراتية بإنشاء المخيم الإماراتي الأردني للاجئين في منطقة صريجيب الفهود والمستشفى الإماراتي في الأردن وتعاونت مع عدد من الدول كذلك لتنفيذ مشاريع المساعدات منها المملكة المتحدة والنرويج وإنشاء مخيم الهلال الأحر الإماراتي للاجئين السوريين في العراق[1] .

خطط برامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعامين 2014-2015، تم تصميم البرامج لتوضيح:

- ما الذي تم التخطيط له -في إطار عملية تخطيط تقييم الاحتياجات العالمية ووضع الأولويات- لمجموعات محددة من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية؛
- الاحتياجات المحددة التي يمكن تغطيتها إذا تم توفير تمويل كامل ومرن (الأهداف الشاملة لعام 2015)؛
- الاحتياجات التي قد لا تتم تلبيتها في حال وجود نقص في تمويل الميزانية المعتمدة من اللجنة التنفيذية .[2]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه اللاجئ السوري.

تبرز التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين:

رغم التجانس في كثير من العادات والتقاليد بين السوريين والأتراك لكن هناك بعض العادات في المجتمع التركي تختلف عن المجتمع السوري بالإضافة إلى اختلاف اللغة، وهذا ما أدى إلى وجود بعض الاختلافات بين السوريين والأتراك، معظمها ناتج عن عدم انخراط السوريين بالمجتمع التركي والتأقلم مع العادات والتقاليد التركية المختلفة.

وكذلك على سوق العمالة تواجه السوريين تحديات حيث قسم يبحث عن عمل، وهؤلاء كثير تجاوزت نسبتهم 55% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم في عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جدا، عدم تسجيل التأمينات، المعاملة غير اللائقة من أرباب العمل، عدم دفع الأجرة بشكل كامل.

تنحصر مشكلاتهم في أن إيجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم توفر شروط السكن اللائق في كثير من البيوت.

يعيش اللاجئون في أماكن مبعثرة ويجعل ذلك وصولهم إلى المستشفيات أمرا في غاية الصعوبة، وإضافة إلى حتى لو أن المفوضية تغطي بعض تكاليف المستشفيات للاجئين، فهي لا تغطي جميع اللاجئين، مما يضطر اللاجئين دفع النقود من أجل الحصول على الخدمات الصعبة ثانوية وثالثية[3] .

---

[1] **تقرير أكثر من 173 مليار دولار قيمة مساعدات الإمارات التنموية والإنسانية والخيرية حول العالم خلال 44 عاما**، أنظر إلى الرابط الآتي:
https://www.wam.ae/ar/report/emirates/1395290641684.html (2016-04-12, 8:06)

[2] **عمل المفوضية في الأردن** ، المأخوذة من الرابط الآتي :
http://www.unhcr-arabic.org/53787ec96.html

[3] كارولين أبو سعدة، ميكائيلا سيرافيني، المرجع السابق، ص ص 71-72.

حيث أن دعم يقدم إلى تلبية حاجات الفئات اللبنانية بموازاة احتياجات اللاجئين، أنواع الدعم الموصى بها تشمل التركيز على خلق فرص عمل محلية مع تحسين سوق العمل ككل الحكم في لبنان لتجنب المزيد من تدهور ظروف العمل.

كذلك يواجه اللاجئين السوريين العديد من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه ومياه الصرف الصحي، يضعهم لبنان أمام تحدي لتأمين الوضع الصحي للاجئ السوري[1] .

ارتفاع معدل الفقر داخل اللاجئين السوريين نظرا إلى زيادة التوترات داخل الهياكل الاجتماعية للدول المضيفة ومناصفة اللاجئ السوري لقمة العيش مع الدول المضيفة الفقيرة[2] .

[1] International labor organization regional office for the Arab states,Lg, 2013,PP39-40.
[2] Cameron Thibos**, Half a country Displaced : the Syrian refugee and JDP crisis**, (European university, Florence: migration policy center),PP6-7.

خلاصة الفصل الثالث :

إن ما تمر به سوريا الآن من أحداث على المستوى الداخلي من أوضاع أمنية و إنسانية انعكست على السوريين بنزوحهم و لجوئهم إلى الدول المجاورة لها هربا من الاقتتال الدائم و المستمر والمستهدف للمدنين و انعدام سبل العيش و الخوف المستمر ، أحدثت كل هذه الاوضاع بروز مشكلة اللاجئين السوريين نحو الدول المجاورة لها بحثا عن الأمان و الحماية و الذين سجلوا بأعداد هائلة .

عملت وتعمل الدول المجاورة لأسباب إنسانية في توفير الحماية للاجئين السوريين وتلبية حاجاتهم وتقديم المساعدات الإنسانية و مختلف الخدمات الاجتماعية . كما رحبت الدول الأوروبية و فتحت أبوابها للاجئين السوريين في لفتة إنسانية تجاه اللاجئين السوريين بالأخص في تأمين لهم الظروف المواتية للعيش و حمايتهم .

طبيعة استمرارية الأزمة السورية أثرت على سلوك و مواقف اللاجئين و المجتمعات المحلية المتأثرة من هذه المشكلة ، أضفت على البيئة الجديدة للاجئين توترات اجتماعية من طرف المجتمعات المضيفة من خلال زيادة التنافس على الموارد المعيشية ، على الرغم من الاستجابات الإنسانية الدولية و الإقليمية في تقديمها للمساعدات المتواصلة التي لم توفق إلى حد كبير في استيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين بالأخص فئة النساء و الأطفال .

الفصل الرابع

الفصل الرابع : دور الإتحاد الأوروبي في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين .

المبحث الأول : السياسة الأمنية الأوروبية .

المبحث الثاني : مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين السوريين .

المبحث الثالث : تهديدات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي .

المبحث الرابع : السيناريوهات المحتملة لأزمة اللاجئين السوريين .

الفصل الرابع: دور الإتحاد الأوروبي في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين.

لقد تبنت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بدور القوة في العلاقات الدولية.و كان ذلك على خلفية تجربتها التاريخية، و ما خلفته الحربان العالميتان من خسائر كارثية للقارة الأوروبية، و أعطت أوروبا إشارات عدة تؤكد رغبتها إلى لعب دور في منطقة الشرق الأوسط يتناسب مع طبيعة العلاقات القوية التي تربطه بدول المنطقة و مع حجم مصالحه الحيوية فيها.

لقد شهدت السنوات الأخيرة الكثير من النقاشات الأوروبية حو ل مشاريع الأمن و الدفاع الذاتي، حيث يمكن ملاحظة الكم الوافر من الأطروحات و التصورات الخاصة ببلورة سياسة أمنية، و يمكن النظر إلى معاهدة ماستريخت باعتبارها حجر الزاوية في هذا المجال، و تواجه أوروبا حليا خطر يتمثل في تهديدات كثيرة تؤثر بالسلب على أمنها مما عجل إلى تبني إستراتيجيات من أجل مواجهة و محاولة للحد من هذه التهديدات المباشرة المتمثلة في (الهجرة الغير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة...إلخ)، تفاقم أزمة اللاجئين السوريين الذين يسعوون للوصول إلى الدول الأوروبية عبر تركيا و اليونان والشواطئ الليبية كل هذا تزامن مع إهتمام أبدته بعض الدول الأوروبية على لسان مسؤوليها، و مواقف متشددة تبنتها دول أخرى في مواجهة ما أسمته بالهجرة الجماعية و في الوقت الذي أبدى فيه مواطنو بعض الدول تعاطفا واضحا مع موجات اللاجئين الذين تستقبلهم بلادهم، و مع مرور الوقت شكلت أزمة اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية رأي عام أوروبي منقسم كان واضحا على المستوى الرسمي و بدوره على أراء و إتجاهات الشارع في الدول الأوروبية. و في مقدرة الدول الأوروبية في تحمل الأعباء و تكلفة إستقبال اللاجئيين و طلبات اللجوء بما يتعارض مع إتفاق "دبلن" و إتفاقية"شنغن" و محاولة من الإتحاد الأوروبي في تقديم حل للأزمة السورية من أجل التخلص من تبعات مشكلة اللاجئيين السوريين.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الأوروبية.

يقع على عاتق القارة الأوروبية تبني إستراتيجية أمنية أوروبية، مسؤوليات أكبر من أي وقت سابق في تاريخها فإن أوروبا تواجه تهديدات و تحديات معقدة أكثر و أكثر من مخلفات النزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا و مناطق أخرى في العا لم تبقى غير محلولة، و سنتطرق في هذا المبحث إلى معادلة الأمن الأوروبي الذي يتمثل في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يتناول تهديدات الأمن الأوروبي فيما يتخصص المطلب الثالث في التعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية المعاصرة.

المطلب الأول: معادلة الأمن الأوروبي.

لقد ظلت أليات و مؤسسات الأمن الأوروبي قاصرة على مجاراة مستجدات و ديناميات الواقع الأوروبي المتطور بما يشبه دورة تمر بها مسألة الأمن الأوروبي، تمتد لبضع عقود لتتجدد عقب كل إنهيار للتوازنات الأوروبية التي تحددها التحالفات المتضادة بين القوى الرئيسية لضمان الأوروبي. و من هذه التحالفات تلك التي تأسست ضد طموحات"نابليون"أو التوازنات التي أقامها بسمارك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أو الاتفاقيات التي خلفتها معاهدات الصلح في"تريانون"و"فرساي"عقب الحرب العالمية الأولى.[1]

بينما كانت قضية الأمن في أوروبا حبيسة الإطار الأوروبي و ما يسفر عنه من توازنات، فإنها و منذ الحرب العالمية الأولى تحديدا أصبحت قضية عالمية تدخل في إطار منظومة الأمن العالمي ليتكرس هذا الوضع بعد الحرب العالمية الثانية بإنتهاء"المركزية الأوروبية"مع إنتقال مركز القرار في السياسة الدولية إلى قوى جديدة في الشرق و الغرب، ممثلة في الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي اللتان تحولتا إلى كيانات سياسة عملاقة لها القدرة على تحقيق مصالحها و فرض رؤيتها، و هكذا تحولت أوروبا إلى ساحة للصراع و رهان من رهاناته بعدما كانت و لعدة قرون محركة و فاعله الأساسي، و من المفارقات أن هذا التحول جعل أطول فترة إستقرار شهدتها مؤسسات الأمن الأوروبي هي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة التي ميزت هذه الفترة.

أوروبا التي كانت رهانا أساسيا في الحرب الباردة بين القوتين العظميين، أصبحت تواجه بعد نهاية هذه الحرب تحديا مضاعفا"تحدي الأمن و تحدي القوة"فعملية إعادة تنظيم أمن أوروبا أصبحت تمثل أولوية سياسية-إستراتيجية، و حالة التعقيد التي عرفتها البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تظهر من خلال وجود عدة فضاءات عسكرية-أمنية، تمثل ترتيبات مختلفة حسب إنتمائها إلى إحدى المنظمات الأوروبية الإقليمية و من جهة أخرى هناك من الدول الأوروبية من يؤيد تفعيل أليات الإندماج العسكري و الأمني و هناك على النقيض من ذلك يعارض السير في هذا الإتجاه و يفضل الإبقاء على هذا المشهد التعددي.[2]

---

[1] زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (لبنان: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط1، 2011)، ص 183.

[2] زهير بوعمامة، المرجع نفسه، ص.ص 183،184.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن الأوروبي.

عرفت أوروبا في ظل العولمة مجموعة من التهديدات المعقدة المتعددة و الأكثر ترابطا مما جعلها تمثل تهديدا مباشرا على الأمن الأوروبي و هي كالتالي:

حالة اللاإستقرار في منطقة الشرق و وسط أوروبا التي نشأت من الفراغ الجيوسياسي و الأمني الذي تركه الإنسحاب السوفييتي من هذه المنطقة، إضافة إلى توفرها على مجموعة من بذور الأزمات و النزاعات المعقدة خاصة مشاكل الحدود و الأقليات، و حالة التدهور الشامل المتعلقة بالإختلال في التوازنات الإقتصادية نتيجة عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، و كذا المخاطر المرتبطة بعملية الإنتقال نحو الديمقراطية و هي كلها مؤشرات كانت تنذر بتفجر الأوضاع.

المخاطر التي يمكن أن تأتي في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، خاصة تلك المتعلقة بإحتمال إنفجار الأوضاع في ظل ظروف سوسيو-إقتصادية متأزمة و ما لها من تداعيات على زيادة ظاهرة الهجرة التي أصبحت من الإنشغالات الأمنية للأوروبيين، و كذا حالة اللاإستقرار التي تمر بها بعض الدول الناتجة عن تصاعد أعمال العنف في المواجهات مع تيار إسلامي متشدد يعلن عداءه الصريح للغرب، و يمكنه نقل نشاطاته إلى الضفة الأخرى من المتوسط كذلك إنتشار أسلحة الدمار الشامل و نشاط الحركات الإرهابية.[1]

المطلب الثالث: التعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية المعاصرة.

إن التقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر سواء بالنظر إلى طبيعتها أو طبيعة الأليات الواجب إعتمادها للرد عليها، حيث لخصت الإستراتيجية الأوروبية للأمن التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في كل من الإرهاب و إنتشار أسلحة الدمار الشامل و الصراعات الإقليمية و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، كما حددت أساليب التصدي لها في التعاون الدولي لأجل مكافحة الإرهاب عبر مقاربة مدنية-عسكرية و بناء الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة الجنوب متوسطية.[2]

---

[1] زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص.ص 251،252.

[2] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010)، ص.ص165،166.

تواجه الدول الأوروبية صعوبات كثيرة خاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية فإلى جانب تدفق المهاجرين إليها فإنها تعاني مشاكل أخرى لها إرتباط مباشر بالهجرة، و ذلك مثل تزايد نشاط السوق لليد العاملة و التهرب الضريبي و الإنفلات الأمني.

لأجل الحد من الهجرة إعتمدت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود و مكافحة الهجرة غير الشرعية و تعتمد الخطة على ثلاث محاور أساسية:

1/ دفع الدول الأوروبية لإعتماد قاعدة بيانات و نظام موحد في التعامل مع إشكالية منح تأشيرات لدخول الرعايا الأجانب.

2/ إرسال فريق من رجال الأمن و المختصين قوامه ثلاثمائة شخص يمكن نشرهم عند الضرورة في الحالات الطارئة على نقاط الحدود الخارجية الأوروبية للمساعدة و لتنظيم عمليات التصدي لها.

3/ إعتماد سياسة صارمة في مجال التصدير للهجرة السرية و الإتجار باليد العاملة الأجنبية غير المرخص لها.[1]

رغم التهديدات التي تواجه أوروبا عملت على توفير الأمن و الإستقرار في الجوار و ساعد الشركاء في مواجهة تحدياتهم السياسية و الأمنية و الإقتصادية عبر الإستعانة بعدد من أدواته و ألياته على غرار الحوارات السياسية و الخاصة بحقوق الإنسان، و البعثات المنبثقة عن السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة و المساعدات المالية ذات الصلة الهادفة من بين أمور أخرى إلى تعزيز حكم القانون و دعم إصلاح القضاء. ركزت أوروبا على تعزيز الأنظمة القضائية للشركاء في مكافحة التهريب من خلال بناء القدرات لمراقبة الحدود، و أثمرت هذه المساعدة بعض النتائج الإيجابية في المغرب و الجزائر و تونس و مصر و قدمت أوروبا مساعدة للأردن لإجراء مسح للهجرة شمل أيضا ظروف اللاجئين.[2]

[1] هشام صاغور، المرجع السابق، ص.ص103،104.

[2] البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي و اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية و لجنة المناطق،**"تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في عام 2014"**، (بروكسل في 25.03.2015).

المبحث الثاني: مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين السوريين.

تتواصل المأسي التي يشهدها عالم اليوم، و بالأخص اللاجئ السوري الذي يعاني من قوارب الموت في مياه البحر الأبيض المتوسط المتجهة نحو البيت الأوروبي الذي فتح أبوابه أمامااللاجئين السوريين كوقفة إنسانية في حين هذا التوافد المهول من طرف اللاجئين السوريين نحو الأبواب الأوروبية يشكل تحدي بالنسبة للدول الأوروبية في إستيعاب هذه الوفود الكبيرة من اللاجئين، على الرغم من ذلك تتعارض المواقف بين دول الإتحاد حول إستقبال من عدمه لهذه الوفود و تقاسمها للأعباء بين دول الإتحاد، و سنتناول في هذا المبحث موقف دول المعبر و المستقبلة للاجئين في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يتمثل في سياسة الإستقطاب و التعامل مع الأزمة، و يتناول المطلب الثالث سياسة رفض اللجوء.

المطلب الأول: موقف دول المعبر و المستقبلة للاجئين.

تؤثر أزمة اللاجئين على إستقرار أوروبا حيث إستجاب قادة هذه الدول للأزمة الإنسانية الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية يجهد الأوروبيون إلى التعاطي مع الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يعبرون حدود بلدانهم، حيث تتواصل الإنقسامات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حول كيفية توزيع و إدارة هذه الأزمة الإنسانية.[1]

تستقبل ألمانيا 99 ألف لاجئ و من المتوقع إرتفاع عدد طلبات اللجوء التي تسجل حاليا 98.700 للسوريين وحدهم، و إنضمت السويد إلى ألمانيا في إظهارها مستوى عالي من المسؤولية إتجاه أزمة اللاجئين قدرت بإستقبال 65 ألف لاجئ لكن فرنسا أعربت عن إستعدادها على تحمل المسؤولية إتجاه 6700 لاجئ و إضافة 24 ألف لاجئ على المدى العامين المقبلين.

في إحصاء للدول الأوروبية الأخرى التي رحبت باللاجئين السوريين حيث أعلنت بريطانيا بإستقبال ما يصل إلى 20 ألف لاجئ سوري، في حين سعت الدنمارك للحد من وصول المزيد من اللاجئين التي تلقت 11.300 من طلبات الجوء السوري.[2]

---

[1] **جذور أزمة اللاجئين في أوروبا**، المأخوذة من الرابط الآتي:
http://carnegie-org/publication/?fa=61585(2016.04.17,13:25).

[2] **القائمة الكاملة بالأرقام..هذه دول تستقبل اللاجئين و تلك تتهرب**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http:// www.radio sawa.com /content/syrian-refuquees-countries-welcome/280535.html/#xzz46a4eqya6.(2016.04.18,08 :38).

مثلت أزمة اللاجئين هاجسا متزايدا لدول الإتحاد الأوروبي و تأثيره عليه، و تعاني القارة الأوروبية منذ إندلاع الحرب في سوريا من تسارع معدلات الهجرة إليها عبر طرق محددة تمر في الأغلب بليبيا و اليونان و البحر وصولا لقلب أوروبا، في محاولة لها للبحث عن سبل للسيطرة على التوافد الكبير بما يتناسب مع أعضائها.[1]

فيما يمثل عدد اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى حدود الإتحاد الأوروبي خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام بلغ 340 ألف لاجئ مقابل 123 ألف، خلال الفترة ذاتها من العام 2014، بحسب وكالة"فرونتيكس"المكلفة بالحدود الخارجية لمنطقة"شنغن"و يعمد اللاجئون السوريون إلى طرق عدة للدخول إلى أوروبا قد تكلف الكثيرين منهم حياتهم فقد قالت صحيفة الغارديان البريطانية أنهم يتوجهون إلى الدائرة القطبية الشمالية للولوج من قرية صغيرة في روسيا إلى النرويج بلدة كوركينز النرويجية التي تبعد عن دمشق أكثر من 5000 كيلومتر، و معدل درجات الحرارة اليومي تحت الصفر للهروب من جحيم الحرب الذي يرونه على يد ميليشيات النظام و إيران و حزب الله و أبي الفضل العباص و المقاتلين الشيعة من أفغانستان.[2]

برز الموقف الألماني باستقبال الوافدين إلى خلق مسارات لحركة اللاجئين من دول خط الإستقبال في اليونان و إيطاليا، مرورا بدول مثل كرواتيا، سلوفاكيا، المجر، وصولا إلى النمسا و منها إلى ألمانيا. أحدثت هذه المسارات ضغوطا و إرباكا لدول الممر التي لا تملك الإمكانيات المادية للتعامل مع هذا الحجم من الحركة البشرية و التي تتخوف من تداعياتها الأمنية و الاقتصادية و كانت المجر من أكثر دول الممر تشددا بالنسبة لهذه الأزمة، حيث إنتقد رئيس وزراء المجر"فيكتور أوربان"خطاب ألمانيا و سياستها و وصفها ب"الإمبريالية الأخلاقية"حيث عارض فكرة ضرورة إحتواء اللاجئين على أساس مبادئ حقوق الإنسان و التعددية الثقافية ، طارحا خطاب مناقض يحذر من ضياع الهوية المسيحية لأوروبا كما أحدثت الأزمة توترات على صعيد كتلة دول شرق أوروبا ذاتها بسبب الارتباك الناتج عن حركة تدفق اللاجئين نحو دول شرق أوروبا. أغلقت المجر في 15 سبتمبر حدودها مع صربيا و كرواتيا في إجراء أحادي و بدون التنسيق مع دول الجوار، و أجازت إستخدام قواتها الأمنية للقوة و اعتقال اللاجئين لقمع أي محاولات لاختراق

---

[1] محمود الميناوي، **سيناريوهات متشابكة: تاثيرات أزمة اللاجئين و الهجرة على منطقة ال"شنجن"**، المأخوذة من الرابط الأتي:
http://www.fekr-online.com/article.(2016.04.16,13:21).

[2] أزمة اللاجئين السوريين: **إحصائيات مخجلة..و مواقف مشينة**، المأخوذة من الرابط الأتي:
http://www.asharqu alarabi.org.uk9-2015-ad-id !339373.hs

أراضيها ترتب على ذلك تحول في مسار اللاجئين إلى دولة كرواتيا بحثا عن طريق بديل، و قد بدأت كرواتيا باستقبال اللاجئين على أساس أنهم سيعبرون أراضيها إلى سلوفاكيا التي رفضت إستقبالهم، و من ثم تزايدت الضغوط على كرواتيا التي تعد أحدث الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي و أكثرهم فقرا أدت هذه التورات و عجز كرواتيا عن احتواء أعداد اللاجئين المتزايدة إلى إغلاق حدودها مع صربيا فيما وصف بأنها الأزمة الأسوأ منذ عهد الحرب اليوغسلافية في التسعينيات و هو السيناريو الذي يبدو قابلا للتكرر بين دول أخرى، بالإضافة إلى إتجاه بعض الدول في شرق أوروبا لإقامة أسوار على حدودها لنع تسلل اللاجئين.[1]

المطلب الثاني: سياسة الإستقطاب و التعامل مع الأزمة.

إلتزاما بالأجندة الأوروبية في اللاجئين، تقدم المفوضية الأوروبية رزمة متكاملة من المقترحات التي ستساعد في معالجة أزمة اللاجئين التي تواجه الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الدول المجاورة بما يتضمن معالجة الأسباب الجذرية التي تقود الناس للسعي إلى اللجوء في أوروبا، و تمثلت في مجموعة من الإجراءات التي ستخفف الضغط على الدول الأعضاء الأكثر تأثرا خاصة اليونان و إيطاليا من خلال إقتراح بنقل 120.000 شخص هم بحاجة واضحة إلى حماية دولية إلى دول أخرى في الإتحاد الأوروبي، تقترح المفوضية الأوروبية قانون لإقامة قائمة أوروبية موحدة لدول المنشأ الأمنة ستسمح بالنظر بشكل أسرع في طلبات اللجوء.

يتوجب على الدول الأعضاء أن تلبي بشكل كافي و سريع الإحتياجات الأنية لطالبي اللجوء من ناحية الإسكان و الخدمات، بيان اليوم يوفر الإرشاد للسلطات الوطنية و الإقليمية و المحلية حول كيفية ضمان التقيد بقانون الإتحاد الأوروبي عند توريد هذه الخدمات بأسلوب بسيط و سريع بعيدا عن البيروقراطية.[2]

تطالب إيطاليا و غيرها من دول جنوب الإتحاد الأوروبي بمساعدتها في التعامل مع ألاف اللاجئين الذين يصلون سواحل أوروبا في قوارب عبر البحر المتوسط من ليبيا.[3]

---

[1] **أزمة اللاجئين تضغط على تماسك الإتحاد الأوروبي**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.rcssmideast.org/article/4158/(2016.04.17,17;20)

[2] المفوضية الأوروبية، **أزمة اللاجئين-المفوضية الأوروبية تتخذ مواقف عملية حازمة**، (ستراسبورغ، 09 أفريل 2015).

[3] **مشروع إعادة توزيع اللاجئين على دول الإتحاد الأوروبي و توطين اللاجئين السوريين**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://syhous.blogspot.com/2015/05/blog-post32.html.(2016.04.17;10:40).

ألمانيا بدورها شهدت مظاهرات تطالب بالتحرك للتعامل الإنساني مع اللاجئين و التخفيف من مأسيهم، و إتخذت مواقف مساندة لهم و دافعت على ضرورة إستقبالهم.[1]

بموجب قوانين"دبلن"الأوروبية و التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، يتوجب على مطالب اللجوء أن يسجل طلبه في أول دولة من دول الإتحاد يصل إليها و هذه الدولة هي التي تقرر ما إذا كانت ستقبل أو ترفض الطلب، دولة الوصول لأكثر من مليون شخص دخلوا الإتحاد الأوروبي العام الماضي و هو ما دفع أثينا إلى فتح حدودها للاجئين دون تسجيلهم ليتجهوا إلى دول الإتحاد الأخرى.[2]

المطلب الثالث: سياسة رفض اللجوء.

لم يكن السلوك الأوروبي مع أزمة اللاجئين متماثلا فيوجد دول أبدت تسامحا و تفهما لهذه الأزمة و تمسكت بالقيم الأوروبية، و دول تذرعت بهواجس أمنية و ديموغرافية إتخذت سياسات غير بناءة تجاه اللاجئين و معظم هذه الدول كانت دول عبور اللاجئين، و الكارثة كانت في أن كل دول الإتحاد الأوروبي لم يقبل اللاجئين إلا من الواصلين إليها و هذا كان سببا في غرق الكثير من الأبرياء و تعرضهم لعمليات النصب من قبل مافيات التهريب.[3]

تقوم الأجهزة الحكومية في اليونان و إيطاليا و بلغاريا باستخدام العنف و التعذيب مع اللاجئين، ثم تقوم بإطلاق سراحهم في داخل أراضيها و أحيانا بعد نقلهم إلى مناطق حدودية، في محاولة منها لدفعهم للهجرة إلى دول أوروبية أخرى.

تمثل مشكلة اللاجئين العالقين في ميناء"كاليه"في فرنسا، و الذين يحاولون العبور إلى بريطانيا وسط إمتناع من السلطات الفرنسية عن إتخاذ إجراءات بحقهم، ممارسة فرنسية لتصدير أزمة اللجوء على أرضها إلى بريطانيا.[4]

---

[1] **اللاجئون و أوروبا..أزمة القوانين و جبهة الرفض**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.aljazeera.net/knoowledgegate(2015.09.15;12:23).

[2] **تحضيرات أوروبية لتقاسم أعباء اللاجئين**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.aljazeera.net/news/international(2016.08.26;12:26).

[3] **أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://elaph.com/web/news/(2015.12.10)64402.html.

[4] **أزمة اللجوء في أوروبا: أزمة تتفاقم و حلول متأخرة**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.shrc.org/?p=22686.

سلوك الرافض لإستقبال اللاجئين في بعض العواصم الأوروبية كشفته سلوكات حكوماتها التي تقف في الخطوط الأولى للتصدي للمهاجرين، من بينها المجر التي أعلنت عن إنشاء جدار عازل لحمايتها من الهاجرين و هو ما قوبل برفض من جانب المفوضية الأوروبية..من جهتها قررت الدنمارك تقليص الإعانات الإجتماعية للاجئين، و حددت مناطق إقامتهم كما أعلنت خروجها من برنامج الإتحاد الأوروبي لإعادة توطين طالبي اللجوء، و أشارت إلى إمكانية خروجها من منطقة"شنغن"التي تسمح بحرية الإنتقال بين دول المنطقة و في خطوة أبعد من ذلك نشرت حكومة الدنمارك إعلانا في الصحف اللبنانية تحذر فيه من الهجرة إليها بعد خفض الإعانات المخصصة للاجئين القادمين حديثا إلى بلادها بمقدار 50%.[1]

[1] **أزمة اللاجئين السوريين: إحصائيات مخجلة.. ومواقف مشينة**، المأخوذة من نفس الرابط.

المبحث الثالث : تهديدات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي.

تواجه أوروبا أكبر موجة هجرة في تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، آتية من الشرق الاوسط بسبب الاوضاع الأمنية التي تعرفها المنطقة ، و تستقبل بالأخص اللاجئين السوريين التي تعتبر قضية عالمية تهدد الإنسانية لما لحق بهم من معاناة و تأزم للأوضاع على مستوى داخل سوريا و الدول المجاورة إلا أن هذا التوافد الكبير نحو أوروبا أسفرت عنه عدة مشاكل تتخوف منها دول الإتحاد الأوروبي التي نطرحها من خلال المطلب الأول : أثر تفجيرات باريس 13 نوفمبر 2015 على وضع اللاجئين السوريين ، أما المطلب الثاني نتطرق إلى تأثير الأزمة على قرارات المجلس الأوروبي ، ألقت هذه الأزمة بأثقالها على دول الاتحاد الأوروبي نتعرض لها من خلال المطلب الثالث : أعباء أزمة اللاجئين السوريين على دول الإتحاد الأوروبي .

المطلب الأول : أثر تفجيرات 13نوفمبر2015 على وضع اللاجئين السوريين.

تشهد أوروبا منعطفا حاسما مع الزيادة في أعداد اللاجئين الواصلين إلى البر الاوروبي ، إثر قرار المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بإلغاء العمل باتفاقية دبلن و فتح أبواب بلدها للمهاجرين لاسيما السوريين .

جاءت أحداث باريس لا لتضع مسألة اللجوء بمجملها أمام مفترق حاسم فحسب ،بل لتضع الإتحاد الأوروبي بين موقفين متناقضين ، إما الاستمرار بإتباع السياسة الليبرالية تجاه اللاجئين ، و إما اعتماد السياسة المحافظة و إغلاق الأبواب و بالتالي سحب القيم الأوروبية من التداول العالمي .[1]

[1] **اللاجئون السوريين... ما بعد أحداث باريس** ، من الرابط الآتي :
www.asharaqalarabi.org.uk/2015-11-18 (2016/04/18 , 08:47)

ألقت التفجيرات التي حدثت في العاصمة الفرنسية " باريس " ، ظلالها على أوضاع اللاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي الأوروبية عموما ، حيث يفتح الحديث عن إعادة النظر بمقترح خطة الإتحاد الأوروبي بشأن توزيع اللاجئين على دول أوروبا .[1]

رأى الكثير من المحللين و السياسيين أن ما شهدته فرنسا من تفجيرات يوم 13 نوفمبر2015يشبه كثيرا أحداث 11 سبتمبر ، محذرين من عواقبه الوخيمة على منطقة الشرق الأوسط ،[2]حيث لم تمر ساعات على هذه الاحداث حتى انطلقت هجمات ضد اللاجئين حيث تداول أنه اندلعت حريق في مخيم " كاليه " شمال فرنسا ، و الذي يقطن فيه مالا يقل عن 6000 لاجئ أغلبهم من سوريا ، و الاعتداء على لاجئ في بلدة ترالسوند بولاية هيكلنبورغ فوربومرن بألمانيا ، و إنفجار في منشأة معدة لاستقبال اللاجئين ، وحريق في مدرسة معدة لإستقبال لاجئين بالسويد.[3]

في جانب آخر ، بدأت أصوات الأحزاب اليمينية تزداد بسبب الضغط على الحكومات بلادهم لوضع حد لقضية اللاجئين الوافدين نظرا لمعتقداتهم الدينية ، وجود الاحتقان بشريحة من الشارع الغربي الملتف حول هذه الأحزاب يؤثر على اللاجئين السوريين المتواجدين في أوروبا .

عجلت هذه الأحداث في تغير مواقف الدول حول أزمة اللاجئين السوريين ، حيث فرنسا اوقفت العمل باتفاقية **شنغن** و تطالب برقابة شديدة على حدود الإتحاد الأوروبي ، و فنلندا تحمل اللاجئين مسؤولية أحداث باريس ، و ترفض إثر ذلك 65 % من طلبات اللجوء التي قدمت ، و النرويج تعلن أنها ستعيد اللاجئين الذين دخلوا أرضيها من روسيا ، و النمسا تسير على خطى المجر ببناء سياج على حدودها مع سلوفينيا لتخفيف عبور اللاجئين إلى أرضيها ، و الحكومة البولندية الجديدة تعلن وقف استقبال اللاجئين بموجب البرنامج الأوروبي . أما ألمانيا المقصد الأول للاجئين ، فقد بدأت تغير سياستها تجاه الهجرة ، و كان قرارها إعادة تفعيل اتفاقية دبلن .[4]

---

[1] عبد الوهاب عاصي ، **أثر أحداث 13 نوفمبر (باريس)على اللاجئين السوريين في أوروبا** ، من الرابط الآتي :
microsyria.com/2015/11/17/L (2016-04-18 , 8:22)

[2] محمود على و هدير محمود ، **" تفجيرات باريس " .. إستغلال أمريكي وغزو وغربي و تحريض ضد المسلمين و اللاجئين** ، من الرابط الآتي:
elbadil.com/2015/11/17 (2016-04-18 ,8:26

[3] حسين عبد العزيز ، **هجمات باريس .. هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.aljazeera.net/knowledagegatie/opinions/2015/11/22 (2016-04-18 , 8:59)

[4] حسين عبد العزيز ، المرجع نفسه .

الواضح أن هجمات باريس كثفت الاهتمام بالبعد الأمني على حساب البعد الإنساني و زادة من حدة الخلاف بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيال الهجرة ، وستجد الدول المناهضة للهجرة في أحداث باريس سببا إضافيا و مهما للتشبث في مواقفها ، الأمر الذي يحدث أزمة داخل الاتحاد الأوروبي ربما تقضي على اتفاقية **شنغن** .[1]

على الرغم من ذلك نفت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ربط أي عمل ارهابي باللاجئين على اعتبار أن اللاجئين هم ضحايا الأعمال الإرهابية ، و أن هؤلاء اللاجئين هربوا من بلادهم إلى أوروبا نتيجة الأعمال الإرهابية بحثا عن الأمان . و عن أحوال اللاجئين في حال أقدمت أوروبا على إقفال حدودها بوجههم ، أن هناك التزاما اخلاقيا و قانونيا من الدول الأوروبية تجاه طالبي اللجوء و اللاجئين ، مشددا على أن الدول الأوروبية ملزمة بفتح أبوابها و بمساعدة اللاجئين و طالبي اللجوء و توفير الحماية لهم .[2]

المطلب الثاني : تأثير الأزمة على قرارات المجلس الأوروبي.

تأرجحة القرارات لدى مجلس الأوروبي بين الصارمة و الانفتاح تجاه اللاجئين السوريين و استقبالهم داخل البيت الأوروبي ، دعت فرنسا إلى إقامة مراكز استقبال و فرز لمواجهة تدفق المهاجرين و اللاجئين إلى أوروبا ، فيما هددت النمسا بإتخاذ " سياسة مشددة " تجاه هذه الأزمة إذا لم تتوصل أوروبا إلى حل عادل ، في حين استمرت عمليات إنقاذ مئات اللاجئين في البحر المتوسط .

في لقاء لقادة و مسؤولون في الإتحاد الأوروبي بقادة دول غرب البلقان في فينا لمناقشة أزمة المهاجرين بعد أن أصبحت هذه المنطقة بوابة رئيسية لدخولهم إلى أوروبا الغربية .[3]

أعلنت المجر التي تواجه عددا قياسيا من المهاجرين الذين تدفقوا على حدودها مع صربيا أنها سترسل ألفين و مئة شرطي إلى الحدود ، فيما اقترح الحزب الحاكم اللجوء إلى الجيش " للدفاع الحدود ".

---

[1] حسين محمد ، **اللاجئون السوريون ... مابعد أحداث باريس** ، من الرابط الآتي :
https://arabic.nt.com/news/800671 (2016-04-17 , 09:30)

[2] مايا جياعي ، **بعد هجمات باريس .. ما مصير اللاجئين السوريين في أوروبا** ، من الرابط الآتي :
www.alhurra.com/content/syrian-refugees-in europe-after-paris-attack-/287024.html
(2016-04-17 , 09:44)

[3] **جدل أوروبي مع تصاعد أزمة المهاجرين** ، من الرابط الآتي :
www.aljazeera.net/news/internationl/2015/8/27/ (2016-04-17 , 10:25)

دعا وزير الداخلية الفرنسي برنارد كازنوف و مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **أنطونيو غويتريس** خلال لقائهما في جنيف إلى إقامة مراكز استقبال و فرز بشكل عاجل .

اقترحت المفوضية الأوروبية إعادة توزيع المهاجرين بشكل أكثر توازنا على دول الإتحاد الاوروبي لتخفيف العبء على و غيرها من الدول التي تواجه تدفقا للاجئين ، و وضع أجندة أوروبية حيال الهجرة التي ستدعو لتعديل كامل لسياسات الإتحاد الأوروبي .

تكثف الضغوط من أجل اتخاذ مثل هذه الإجراءات بعد غرق نحو 800 مهاجر جراء تحطم قاربهم في البحر الأبيض المتوسط ، و تحتاج اقتراحات المفوضية إلى موافقة جميع حكومات الإتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 للمصادقة عليها و هو أمر الغير مؤكد .[1]

في متابعة للاجتماع الأوروبي أن دول التشيك وسلوفاكيا و المجر و بولندا ، ودول أخرى في شرق أوروبا أبدت معارضتها مبدأ توزيع المهاجرين ، فيما بدأت النمسا و ألمانيا بتعزيز الرقابة الحدودية بهدف ضبط عملية تدفق اللاجئين .

أوضحت ألمانيا من جانبها ، أنها لا تنوي منع دخول لاجئين إضافيين إلى أراضيها و عزت قرار فرض رقابة على الحدود إلى تنظيم دخولهم ، بانتظار الاتفاق على توزيعهم على الدول الأوروبية ، وأعلنت ألمانيا أن هذا لا يعني أن تغلق حدودها أمام طالبي اللجوء و إنما ترغب في جعل العملية " أكثر إنضباط " .[2]

في تعقيب على قرار توزيع اللاجئين بين الدول الإتحاد الأوروبي عمل المفاوضون ما بوسعهم لاتخاذ احتياطات من النص النهائي أساس التقسيم الإلزامي للاجئين الذي اقترحته المفوضية الأوروبية ، و إن الأرقام أقرت من قبل الدول الأعضاء على أساس طوعي .

لكن قانونيا ، يترتب على الدول الأعضاء التي صوتت ضد آلية تقسيم المهاجرين قبول عدد من اللاجئين الذي حدده النص.

---

[1] **مشروع إعادة توزيع اللاجئين على دول الإتحاد الأوروبي و توطين اللاجئين السوريين** ، من الرابط الآتي :

syhous.blogspot.com/2015/05/blog.post-32.html. (2016-04-17, 10:40)

[2] **الإتحاد الأوروبي يفشل في التوصل لاتفاق حول توزيع اللاجئين** ، من الرابط الآتي :

www.alhurra.com/content/eu-military-actions-mediterranean-migrants/280938. html (2016-04-17, 11:08)

التعديل الآخر الذي أدخل على الخطة الأولية للمفوضية هو أن اللاجئين الذين سيتم إعادة إيوائهم لن يأتوا إلا من اليونان و إيطاليا ، في المقابل ستصبح المجر بلد لإيواء اللاجئين و خصص لها عدد في هذا المجال .

أعيد توزيع 54 ألف لاجئ من أصل 120 ألف كان يفترض أن يمروا عبر المجر ، على إيطاليا و اليونان.[1]

المطلب الثالث : أعباء أزمة اللاجئين السوريين على دول الإتحاد الأوروبي.

في عز أزمة اللاجئين الذين يتدفقون على بلدان الإتحاد الأوروبي عبر البوابة البلقانية و الليبية ، تداول الحديث عن الخطر الذي أصبح يهدد اتفاقية **شنغن** الأوروبية التي تنظم حرية تحرك الأشخاص و البضائع داخل الفضاء الأوروبي و التي تعد من أهم ركائز البين الأوروبي الموحد ..[2]

يمكن القول إن هناك ثلاث توجهات رئيسية تحكم الدول الأوروبية فيما يتعلق بمستقبل منطقة **شنغن.**

يتعلق التوجه الأول بإدخال تعديلات على الاتفاقية و يتزعم هذا الاتجاه كل من ألمانيا و فرنسا و إيطاليا ،بينما فيما يتعلق التوجه الثاني بالسعي نحو إلغاء الاتفاقية بشكل تام و تدعم هذا التوجه دولة الدنمارك و دول أوروبا الشرقية .

أما التوجه الثالث و هو الذي تتزعمه كل من لوكسمبورغ و إسبانيا و بلجيكا ، فيعتبر أي مساس بالاتفاقية هو خطوة للوراء ستضر الاقتصاديات و الأمن الأوروبي على السواء باعتبار أن **شنغن** هو أبرز عوامل نجاح تجربة الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى العملة الموحدة .[3]

للأسباب هذه التي يمر بها الإتحاد الأوروبي في أزمة الهجرة و اللاجئين السوريين الذين يعرفون تدفق هائل أثر على الأمن المجتمعي و الإقليمي و القومي الأوروبي و كذلك على المستوى الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول التي تعرف بعض دولها و خاصة الشرقية اقتصاديات ضعيفة غير قادرة على مجارة و

---

[1] **اجتماع لدول الإتحاد الأوروبي بشأن أزمة المهاجرين غداة الاتفاق على توزيع 120 ألف لاجئ** ، من الرابط الآتي : www.france24.com/ar/20150923 (2016-04-17, 11:49)

[2] **مصطفي الطوسة ، أزمة اللاجئين تهدد اتفاقية شنغن** ، (لندن : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية ، 17 أفريل2016) د ص.

[3] محمود الميناوي ، المرجع السابق .

استقبال اللاجئين الوافدين الجدد على التراب الأوروبي ، ويمكن حصر أسباب تباين الدول الأوروبية حول مسألة الهجرة و اللاجئين السوريين بالأخص في عدو عوامل .

1- العامل الاقتصادي :

فرضت أزمة اللاجئين نفسها على المشهد الأوروبي كأكبر تهديد أو ربما أفضل ميزة تواجهها أوروبا ، لذا تبدو أوروبا اليوم متفرقة و عاجزة عن التفاعل مع أزمة اللاجئين مابين مناهض آخر مرحب لكل منهم أسبابه و مبرراته .

يخشى بعض أفراد القارة الأوروبية من أزمة اللاجئين و انعكاساتها السلبية على مستقبل القارة الاقتصادي بفعل تباطؤ معدلات النمو و ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 10% في مجمل منطقة اليورو ، و بلوغها أكثر من 20 % من بعض دول الاتحاد مثل إسبانيا واليونان وإيطاليا، فضلا عن أن الإتحاد الأوروبي مازال يعاني مشكلات اقتصادي كبير بسبب أزمة اليونان ، وعدم استقرار اليورو ، في هذا الإطار عارضت بعض الدول و كذلك دول أوروبا الشرقية السالفة الذكر مخطط المفوضية الأوروبية المتعلق بنظام توزيع حصص اللاجئين على بلدان القارة .[1]

2- العامل السياسي و الأمني :

بما يمثله من صعود اليمين المتطرف في عدد من دول أوروبا و ضغطه المستمر على الحكومات الأوروبية لتبني موقف رافض لسياسة قبول المهاجرين و اللاجئين خاصة أن اليمين يستولي على السلطة في عدد من البلدان مثل المجر و يتحالف في كثير من الأحيان مع الحركات المناهضة للمهاجرين المسلمين .

التي تستغل عدد من الحوادث للمطالبة بفرض قيود أكبر على تدفق اللاجئين ، تزيد هذه الحوادث و كانت آخرها تفجيرات باريس ، من الهاجس لدى كثير من الدول الأوروبية حول قضية **شنغن** و الحدود و تزايد معها الدعوة لإغلاق الحدود ، أو خروج بعض الدول من إتفاقية **شنغن** .[2]

---

[1] أحمد ظاهر ، **المهاجرون .. امل أوروبا في أزمة عمل** ، " الخليج يومية سياسية " ، ع 26 (10أفريل 2015).

[2] محمود الميناوي ، مرجع سابق .

3- أزمة الهوية :

أهم ما أكدته هواجس أوروبا الثقافية من اللاجئين السوريين من هذه الزاوية يصبح قلق الأوروبيين الهوياتي مفهوما و ليس محض مبالغات ،[1]من أن يؤدي توافد اللاجئين إلى تغيرات هوياتية في المجتمعات الأوروبية المضيفة الذي سيحدث في المستقبل إلى إخلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان الأوروبية لصالح المهاجرين و اللاجئين العرب و المسلمين . أما التأثير الآني للاجئين في طريقة الحياة اليومية لا في هوية المجتمع ، و لأن المجتمعات الأوروبية ليست مجتمعات مهاجرين تاريخيا ، فإن التكتلات السكانية للاجئين في المناطق الأوروبية لم يتقبله أفرادها بشكل كامل ، و تفضل أن تكون خارج حدود بلدها ، و هذه عملية معقدة تحتاج إلى تعديل في سياسات دول تجاه توزيع اللاجئين وتعاني هذه المجتمعات نتيجة الاضطرابات الحادة في الهوية ، و هنا تقع المسؤولية على المهاجرين لا على الدولة المضيفة فقط . [2]

---

[1] أيمن نبيل ، **أوروبا و اللاجئون .. هواجس الاندماج و إشكالات الهوية** ، أنظر الرابط الآتي :
www.aljazeera.net /knoluledgegate / opinions/2015/09/14 (2016-04-17 , 17:09)

[2] زينب زهران ، **أزمة اللاجئين و التغيرات الثقافية في المجتمع الأوروبي** ، من الرابط الآتي :
www.newsluck.net/2564 (2016-04-17,17:57)

المبحث الرابع : السيناريوهات المحتملة لأزمة اللاجئين السوريين.

تفاقمت أزمة اللاجئين السوريين و سعيهم المتزايد للوصول إلى أوروبا هربا من الحروب في بلادهم أو من سوء الأوضاع المعيشية ، و ضع أوروبا أمام هذه الأزمة التي استقبلت مالا يقل عن 120 ألف لاجئ على مدى 4 سنوات منذ 2013 ، حيث تأرجحة الدول الأوروبية بين الرافضة و المستقبلة للاجئين لدافع إنساني لما لحق بهم من موت البحر الأبيض المتوسط و بحر إيجة في قوارب الموت ، وفي محاولة للدول الأوروبية من خلال المطلب الأول دمج اللاجئين في البيئة الأوروبية ، المطلب الثاني : إعادة اللاجئين نحو تركيا في إطار الاتفاق التركي الأوروبي ، اما الحل الأمثل لهذه الأزمة هو المساهمة في وضع حل للأزمة السورية ككل من خلال المطلب الثالث نتطرق إلى الحلول المطروحة للأزمة السورية .

المطلب الأول : دمج اللاجئين في البيئة الأوروبية .

على الرغم من التوترات بين حكومات الإتحاد الأوروبي إلا أن المهمة الحقيقية هي كيفية دمج الواصلين الجدد بفعالية ، و تجنب بزوغ مجتمعات موازية جديدة ، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتمكن فيها الأوروبيون من الحفاظ على الثقة المتبادلة حول أي نمط حياة سيبقى ، وليس ثمة تحد أكبر من هذا يواجه أوروبا اليوم .[1]

في حالة أولية للإتحاد الأوروبي في إقناع اللاجئين السياسيين بالبقاء في بلدان العبور، بالمقابل توفر لهم معيشة لائقة مع فرص واقعية للحصول على الغذاء و الرعاية الصحية و العمالة المؤقتة ، و تعليم أطفالهم .[2]

[1] ستيفان ليهني ، **كيف ستؤثر هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا** ، من الرابط الآتي :
Carnegie-mec.org/publications/?fa=61585. (2016/04/17 , 18:22)

[2] بيار فيمون ، **ما نوع ردود السياسة العامة التي يحتاجها الوضع الآن ؟** ، من الرابط الآتي :
Carnegie-mec.org/publications/?fa=61585. (2016/04/17 , 18:22)

و لا يمكن لبعض اللاجئين العودة إلى ديارهم أو ليست لهم الرغبة بذلك نظرا لأنهم سيواجهون اضطهادا مستمرا ، كما أن الكثير يعيشون في أوضاع خطرة أو لديهم احتياجات محددة لا يمكن معالجتها في البلدان الذي التمسوا فيه الحماية ، في مثل هذه الظروف فإن المفوضية تساعد على إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث بصفته الحل الوحيد الدائم و الأمن و القابل للتطبيق ، تأتي دول أوروبا الشمالية الغربية على رأس القائمة و التي توفر عددا كبيرا من الحصص سنويا .[1]

شددت المفوضية الأوروبية على أن قرار إعادة توطين اللاجئين بشكل عام ، و هنا الحديث عن السوريين ، يتم اتخاذه على أساس طوعي . فتتمتع كل دولة عضو في التكتل الموحد بحق اتخاذ مثل هذا القرار لو أرادت ، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تعميمه على باقي الدول الأعضاء " حسب المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين " .[2]

وفقا لمساعي المفوضية فإن من المقرر توزيع 24 ألف لاجئ من إيطاليا و 16 ألف لاجئ من اليونان في البداية وفقا لنظام الحصص على مدار 24 شهرا ، و يتعين على ألمانيا استقبال نحو 18% منهم و تليها فرنسا بنسبة14% ،ثم إيطاليا بنحو 12 % .[3]

وفقا لأحداث البيانات أن مخططات الإتحاد الأوروبي لإعادة إسكان اللاجئين بطيئة إلى حد مؤلم ، خطة لتوفير مآوى 160000 لاجئ إلى فقط لاجئ إلى فقط 937 المعاد توطينهم .[4]

حظى ما يقرب عن 1 % من اللاجئين فرصة إعادة توطين ، في بلد إعادة التوطين على الشخص الحماية القانونية و المادية ، نفس الحقوق و الامتيازات التي يتمتع بها مواطنو دولة لكل لاجئ ، خلق بيئة ملائمة لاستقبال اللاجئين في البيئة و مساعدتهم في الحصول على التعليم ، وإيجاد فرص العمل .[5]

---

[1] إعادة توطين **. حياة جديدة في بلد ثالث** ، من الرابط الآتي :
www.unbcr-arabic.org/pages/4be7cc27641.html. (2016/04/18 , 06:20)

[2] **المفوضية الأوروبية ، إعادة توطين اللاجئين السوريين ليست أولوية حاليا** ، من الرابط الآتي :
www1.andnkrones.com/aki/arabic/ politics/ ? id =3.2.264586707(2016-04-18 ,06:27)

[3] د ب أ صحفية ألمانية ، **المفوضية الأوروبية تعتزم إعادة توطين آلاف اللاجئين في أوروبا** ، " الوسط يومية سياسية " ، ع 4646 (الخميس 28 مايو 2015) .

[4] **EU Prepares to scale back resettlement of syrian aefugees** ,form the sit web : www.theguardian.com/ world /2016/mar/16/eu-cut-number-syrian-refugees-coming-europe (2016 -04- 18 ,06 :50)

[5] **Resettlement .new beginings in a new country ,** from the sit web: www.unhcr-centraleurope.org/en/what -we-do/resettlement.html (2016/04/18 , 7:01) .

المطلب الثاني : إعادة اللاجئين نحو تركيا في إطار الاتفاق التركي اليوناني.

أقر قادة الإتحاد الأوروبي اتفاقا مع تركيا لمعالجة تدفق اللاجئين ، وهو يقضي بإبعاد اللاجئين الجدد إلى تركيا ، و يقر بتسريع كل من تسديد المساعدات لتركيا و إلغاء تأشيرة دخول الأتراك إلى أوروبا و الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

تم الاتفاق بعد لقاء جمع رئيس وزراء تركيا أحمد داود أغلو و رئيس المجلس الأوروبي دونا لد تاسك في بروكسل .

أهم بنود الاتفاق :

1- إعادة جميع اللاجئين الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا ، بهدف وضع حد للرحلات الخطيرة عبر بحر إيجة و القضاء على عمل المهربين .

ويتم اتخاذ التدابير الضرورية من قبل تركيا و اليونان بمساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين و الاتحاد الأوروبي ، كما يتكفل الاتحاد بنفقات إعادة اللاجئين .

2- تحرير تأشيرة الدخول : تسريع العمل على خارطة الطريق للسماح لمواطني تركيا من الدخول إلى أوروبا .

3- مساعدة مالية : تسريع المساعدات الأوروبية لتركيا من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين .

4- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .[1]

وخلال القمة أعرب الأتراك عن استعدادهم لاستعادة جميع المهاجرين الدين يجتازون بحر إيجة من سواحلها ، بمن فيهم طالبو اللجوء مثل السوريين و في ما يتعلق بكل سوري تعيد تركيا قبوله يتعهد الأوروبيون في المقابل " بإعادة إسكان " سوري آخر من تركيا في الإتحاد الأوروبي ،[2]وستتيح عمليات " إعادة الإسكان " هذه طمأنة تركيا التي تستقبل حوالي 2,7 لاجئ سوري من خلال إعادة توزيع اللاجئين الموجودين على أراضيها في الإتحاد الأوروبي .

[1] **بنود الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2016/03/19 (2016/04/18 , 07:39)

[2] **مبادلة اللاجئين السوريين ستكون " مؤقتة " في إطار الاتفاق التركي الأوروبي** ، من الرابط الآتي :
www.alquds.co.uk/? P=497022 (2016/04/18 , 08:06).

رحبت الدول بالاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الأوروبي و تركيا لحل أزمة اللاجئين و المهاجرين إلى أوروبا مؤكدة أن جميع اللاجئين في المنطقة يستحقون الحماية .[1]

ومع الأزمة إنسانية تلوح في اليونان حيث مازال 46 ألف مهاجر عالقين في ظروف سيئة منذ إغلاق طريق البلقان بات الأوروبيون تحت ضغط كبير للتوصل إلى حل و يعتبر الاتفاق حل بديل .[2]

المطلب الثالث : الحلول المطروحة للأزمة السورية.

إن خروج سورية من وضعها الراهن إلى وضع بديل ، يقوم حقا على المواطنة و الدولة المدنية الحرية و العدالة و المساواة و حكم القانون ، مرتبط بتحقيقه إلا إذا وقع أحد من حلين الممكنين :

الحل الأول : تأليف كتلة تاريخية جديدة تضم قوى الإصلاح في الحزب و السلطة إلى المعارضة المثقفين و الشباب وقطاعات المجتمع الأهلي ، لعزل التطرف و المتطرفين على جانبي الصراع ووقف العنف وفتح باب حوار وطني عام من شأنه أن يمهد لتسوية تاريخية تأخذ البلاد إلى طور انتقالي من نمط توافقي/ مدني .

الحل الثاني: تأليف كتلة تاريخية بديلة تضم المعارضين الحزبية و الثقافية إلى الشباب المجتمع الأهلي تقاوم في آن معا سلميا و شعبيا ، نظام الحل الامني الذي يقمع في الواقع الشعب ، و يقوض المجتمع الدولة و القوى المتطرفة العاملة في القا ع الاجتماعي ، التي لابد من عزلها عن المجتمع الأهلي ، بتحصينه ضدها و الوقوف الصريح في مواجهتها .[3]

ومع أن أيا من هذين الخيارين ليس سهلا ، بل و يبدو اليوم افتراضيا تمليه الرغبة في كسب معركة الحرية إلا إذا وقع الاحتمال الأخير الممكن ، و حقق الحل الأمني انتصارا سريعا كما يعد أربابه ، و قرار النظام إجراء اصلاح يغير أشكاله الخارجية و بعض ممارساته في حال هزم التمرد الشعبي أو حافظ النظام على بنيته الراهنة ، خاصة إذا سقطت الأنظمة في بلدان عربية رئيسية ، أو جرى إصلاح جدي من شأنه أن يحرج النظام السوري في بعضها الآخر .[4]

---

[1] إينا ، **أمريكا ترحب بالاتفاق الأوروبي - التركي لحل أزمة اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.asharqalarabia.org .uk/ (2016/04/18 ,09:17) .

[2] مونت كارلو ، **بعد الاتفاق التركي الأوروبي : تعبئة في مدن أوروبية للمطالبة باستقبال اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.asharqalarabi.org.uk (2016/04/18 , 09:17).

[3] عبد الإله بلقزيز و آخرون ، المرجع السابق ، ص 200 .

[4] مرجع نفسه ، ص.ص 200-201.

في سياق آخر تفعيل للمسار الدبلوماسي لحل الازمة الذي انطلق بتوافق أمريكي روسي ، و المطلوب إعطاء الدبلوماسية فرضتها الوافية ، وهذه الدبلوماسية لا يمكن مقاربتها مقاربة حسابية ولا تأطيرها بمقولات جامدة .

في 14 سبتمبر 2013 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا عن التوصل إلى اتفاق ينص على تدمير الترسانة السورية من الأسلحة الكيميائية في موعد لا يتعدى منتصف العام 2014 ، و أعلن حينها بأن هذا الاتفاق قد يهدد الطريق لمؤتمر جنيف الذي أعلنت المعارضة رسميا نيتها المشاركة فيه في رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة ، بعد أيام على التوافق الأمريكي الروسي . و هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن أطراف المعارضة لديها في الاصل مقاربات متعددة .

هذا التصريح مبدئيا يمنح المزيد من الأولوية للمسار الدبلوماسي ، و لا يمكن تجاهل اتفاق جرى التفاهم عليه على مستوى قمة النظام الدولي .[1]

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، **أين تتجه سوريا ؟** ، من الرابط الآتي :
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/10/4 (2016/04/18 , 09:05)

خلاصة الفصل الرابع :

الشرق الأوسط منطقة تقع في متوسط العالم و تتوفر لها إمكانات هائلة من عوامل القوة المختلفة ولكنها مع ذلك كانت و لا تزال تمثل هدفا تسعى القوى الكبرى لسيطرة عليه ، و تأتي الأزمة السورية بشكل خاص التي تمثل بؤرة توتر أخلطت أوراق الدول في تعاملها مع الأزمة السورية ككل .

على ضوء ذلك أدرجت التحديات التي يمكن الإشارة إلى الأهمية لتبني سياسات متنوعة بين قصيرة المدى و طويلة المدى لمعالجة الأزمة و آثارها في محاولة للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية لأنه يمثل حلا ناجعا لأزمة اللاجئين السوريين فهو يعالج جذور الأزمة و ينهي معاناة السوريين ككل ، و تلعب هذه المعالجات دورا في تخفيف حدة الأزمة لاسيما في الدول المضيفة ، وضمان لعودة اللاجئين إلى سوريا .

الخاتمة

الخاتمة:

تم تناول موضوع البحث الذي تمحورت اشكاليته حول توافق المواقف الأوروبية مع سياسات اللجوء و تداعياته في التأثير على قرارات و الآليات المتخذة من طرف الدول، مع أخذ عينة اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية كحالة لدراسة على أساس أن الأزمة السورية في استمرارية .

قد امتدت معالجة هذه الإشكالية من خلال أربعة فصول انطلاقا من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث من خلالها تم اختبار الفرضيات و أهم النتائج المتوصل إليها .

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: من خلال ما تم التطرق إليه في الفرضية الأولى يتبادر لنا أن الإستجابة الأوروبية كا نت مرحبة بتوافد اللاجئين السوريين بتوفير الأمن و الحماية و أوضاع معيشية جيدة.

الفرضية الثانية : إستمرارية تدفق اللاجئين السوريين نحو الدول الأوروبية يهدد أمن أوروبا و إستقرارها و يؤثر على مواقفها تجاه الأزمة السورية.

من خلال الدراسة نستنتج النتائج الأتية:

- يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية، و أي تغيرات سياسية في المشرق العربي تؤثر على محيطها الجغرافي برمتها و الأزمة السورية لا تخرج عن هذا الإطار إذ تأثرت دول الجوار العربي و الدول الأوروبية بالمتغيرات السياسية و الأمنية الجارية في سورية.

-في إطار الحديث عن محركات أحداث الربيع العربي لا يمكن إغفال ما يمكن تسميته بالاستقطاب الاجتماعي ببعديه الاقتصادي و الثقافي و حتى المذهبي في الواقع العربي.

- أن الأزمات المعقدة و الحروب تحتاج للإستراتيجيات مناسبة و دقيقة من أجل تحقيق انفراجا و صناعة الحلول، و هذه بدورها تتطلب عقلانية و موضوعية، لفهم الواقع.

- خلفت الأزمة السورية تهديد للأوضاع الأمنية مما خلف ذلك نزوح و لجوء الشعب السوري، إضافة إلى المآسي و المعاناة الإنسانية البالغة وتفكك بنية الشعب الاجتماعية و ظهور الأحقاد الطائفية و النزاعات الانفصالية لدى بعض الاثنيات .

- أثبت تواصل الأزمة السورية إلى حد الآن عجز المجتمع الدولي و مجلس الأمن على حفظ السلم و الأمن الدوليين في المنطقة.

-محاولة لدول الجوار الإقليمي إستيعاب تدفق اللاجئين السوريين و اللاجئين المقمين داخل أراضيها منذ التدفق الأول، بوضع إطار من الإستراتيجيات لمواجهة الأزمات و التكيف من أجل تحسين المساعدات و الحكم على فعاليتها في تخفيف جوانب من المعاناة التي يعرفها اللاجئ السوري.

- قدرة الإتحاد الأوروبي في تقديم مساهمة كبيرة في تعامله مع اللاجئين السوريين و تحقيق مساعدات وفرص حقيقية نشطة و قادرة للتأثير على المستوى العالمي، و كذلك تأمين حماية و توطين اللاجئين السوريين بالدول الاوروبية على المدى القريب و البعيد في ظل تلاشي وجود حل للأزمة السورية في الأفق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر :

1-قائمة المصادر :

القرآن الكريم .

2- قائمة المراجع :

أ - الكتب:

1. أبو الحسن خالد و أخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، 2012) .

2. أمر الله برهان، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008).

3. إليهتي عطا الله نعمان ، **قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني**، (دار مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008).

4. الإقداحي هشام محمود، **الحراك السياسي**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2012) .

5. الجبوري مصلح خضر شرقي ، **جذور الإستبداد و الربيع العربي**، (عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014).

6. الحنكاوي اللهيبي ثروت، **الأطماع الأجنبية في بلاد الشام سورية تحت الانتداب الفرنسي**، (الأردن: دار دجلة، 2014).

7. الرشدي أحمد، **الحماية الدولية للاجئين**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997).

8. الشوبكي عمرو و أخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي،"مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن"**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014).

9. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج 3،(بيروت: دار الهدى للنشر و التوزيع).

10. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج5، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر).

11.المالح هيثم ، **روسيا و الثورة السورية"من دعم القاتل إلى شريك في القتل"**، (الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، 2016).

12. الوالي عبد الحميد، **إشكالية اللجوء على العقيدين العربي والدولي**، (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية،بدون سنة طبع).

13 . باسك بياواس وآخرون، **العودة الطوعية دليل المهاجرين العائدين**، وارسو، 2013.

14. بلقزيز عبد الإله، **رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر-المغرب-سورية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

15. بوعمامة زهير، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (لبنان: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011).

16. دراج عمر، **الربيع العربي-الواقع و الأفاق رؤية إستشرافية**،(المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 27 نوفمبر 2015).

17. زرنوفة صلاح سالم، عبد العزيز شادي، **تجدد القيادة و التنمية في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، 2011).

18. زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، (عمان: دار أسامة المشرق الثقافي، 2006).

19. سعد الله عمر، **تطور تدوين القانون الدولي الإنساني**، (دار الغرب الإسلامي، 1997).

20. صاغور هشام ، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010).

21. غريفيش مارتن و أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

22. معن فهد، **الثورة السورية قصة البداية**،(مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014/07/22).

23. كتيب دليل اللاجئين في ولاية تورينغن، **دليل اللاجئ في ولاية تورينغن**، 2006.

24. اللجوء في بلجيكا، **كتيب معلوماتي لطالبي اللجوء حول طريقة اللجوء والسكن ببلجيكا**.

ب – الدوريات :

1. أبو سعدة كارولين، ميكائيلا سيرافيني، **التحديات الإنسانية والطبية أمام مساعدة اللاجئين الجدد في لبنان والعراق**، النشرة الهجرة القسرية، ع 44، (نوفمبر 2013).

2. الأزمة في سوريا تدخل عامها الثالث مع تزايد تحمل المدنيين العبء الأكبر ، النشرة الإنسانية العدد 21 ، 2013.

3 .أوكيلو أومسيس، **اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969 واستمرار التحديات أمام الاتحاد الإفريقي** ، نشرة الهجرة القمرية 48 ، 2014.

4 بلقاضي سامية ،""، الخبر اليومي،العدد،(30 سبتمبر2011).

5 حروري سهام، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي ، مجلة المفكر ، ع 5 ، جامعة بسكرة ، ص 345.

6 د ب أ صحفية ألمانية ، المفوضية الأوروبية تعتزم إعادة توطين آلاف اللاجئين في أوروبا ، " الوسط يومية سياسية " ، ع 4646 (الخميس 28 مايو 2015) .

7 ذيب فؤاد ، المركز القانوني للأجانب ، الموسوعة العربية ، سورية.

8 طلب فرج صلاح الدين ،حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسة الدراسات الإسلامية) ، م 17 ، ع 1 ،2009.

9 ظاهر أحمد ، المهاجرون .. امل أوروبا في أزمة عمل ، " الخليج يومية سياسية " ، ع 26 (10 أفريل 2015) .

10 الوالي عبد الحميد ، حماية اللاجئين في العالم الغربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 18 ، 2002 .

ج- الرسائل :

1. أبو الوفا أحمد، **اللجوء في الإسلام**، دراسة، (القاهرة: كلية الحقوق).
2. بركان فايزة، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة باتنة، 2012.
3. بن قاصير موسى، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلو السياسية، جامعة باتنة، 2008.
4. الربيع وليد خالد، **اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي** (دراسة مقارنة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.
5. رشيد سعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2012.
6. قدرة فكرى، **الدور الإعلامي لوكالة القوث الدولية (الأونروا) من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينين في الأردن**، " دراسة تقييمية " قدمة هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

د- التقارير :

1. الطوسة مصطفى ، **أزمة اللاجئين تهدد اتفاقية شنغن** ، (لندن : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية ، 17 أفريل2016)

2. الأزمة السورية، نداء المنظمة الدولية للهجرة 2016، خطة الاستجابة الإستراتيجية للجمهورية العربية السورية والخطة الإقليمية للاجئين وتعززي القدرة على مواجهة الأزمات، 2016.

3. أي شئ إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، أكتوبر 2013.

4. الخطة الوطنية لمستقبل سورية، تقرير**: إعادة الإعمار و الإنعاش الإقتصادي**، كانون الأول 2012.

5. الخطة الوطنية لمستقبل سورية، تقرير: **التحول نحو الديمقراطية أسس الحوكمة الرشيدة و بناء المؤسسات**، كانون الأول 2012.

6. الخطة الوطنية لمستقبل سورية،"تقرير **أولي لإطلاق المشروع"**، كانون الأول 2012.

7. الغزالي ناصر، **النازحون في سورية واللاجئون السوريين في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان.

8. محمد مدني مايسة ، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، (مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد الرابع، جانفي 2014).

هـ- اللغة الأجنبية :

- المقالات :

1Cameron Thibos**, Half a country Displaced : the Syrian refugee and JDP crisis,** (European university, Florence: migration policy center),PP6-7.

2 Dawn chatty, **protection in Europe for refugees from Syria**, (OX FORD : ox ford 51department of international development, 2014), p p

3 International labor organization regional office for the Arab **.** states, **assessment for the impact Syrian refugees in Lebanon and their employment profile**, 2013.

و- الوثائق الرسمية :

1. الزويري محجوب، **إيران"الثورة"و الثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مألاتها**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016) .

2. النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها 428 المؤرخ في 1950.

3. **مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين**، حماية الأشخاص الذي هم موقع اهتمام المفوضية، برنامج التعليم الذاتي1، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005.

4. اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أمثلة وأجوبة، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005.

5. **النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (القاهرة: المركز الإقليمي للإعلام، 2010).

6. اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام 1974.

7. منظمة العمل الدولية، **تصدي منظمة العمل الدولية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، عمل الأطفال**، (الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، 31 ديسمبر 2013).

8. مكتبة حقوق الإنسان، الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا 1974.

9. منظمة الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة 19 أفريل 2012 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، (19 أفريل 2012) .

10. منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2043 (2012)،"6 جويلية 2012".

11. البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية و لجنة المناطق،"تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في عام 2014"، (بروكسل في 25.03.2015).

12. السي علي شريف، **نظرة عامة على حقوق اللاجئين**، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة العفو الدولية.

13. المفوضية الأوروبية، **أزمة اللاجئين-المفوضية الأوروبية تتخذ مواقف عملية حازمة** (ستراسبورغ، 09 أفريل 2015).

14. سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية، (مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، ع 3، جانفي 2016).

15 . خير النساء دهالا ،مخيمات منسية : اللاجئون السوريون في البقاع اللبناني ، ع 21.منظمة العفو الدولية.

16. خالد وليد محمود، نيروز ساتيك،**"الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2013) .

17. تحديد وضع اللاجئ، برنامج التعليم الذاتي 6، مطبوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005.

18. مدخل إلى حماية الدولية للاجئين، حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية، برنامج التعليم الذاتي 1، مطبوعات مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005.

19. مكتبة حقوق الإنسان، الاتفاقية **التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا 1974**.

20. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة 135/65 مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في إفريقيا، 2002.

21. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1974 الخاصة بوضع اللاجئين.

ي- الإنترنت :

1. أحمد ساحق يوسف ،**"مواقف الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل مفاوضات جنيف"**، المأخوذة من الرابط الأتي:

http://aa.com.tr/ar 10-04-2016

2. أبو القاسم محمود حمدي ، **ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار**، من الموقع الآتي:

http://araa.sa/index.php?view=article8id. (2016/04/02,11 :45)

3. أيمن نبيل ، **أوروبا و اللاجئون .. هواجس الاندماج و إشكالات الهوية** ، أنظر الرابط الآتي :

www.aljazeera.net /knoluledgegate / opinions/2015/09/14 (2016-04-17 , 17:09

4. . إينا ، **أمريكا ترحب بالاتفاق الأوروبي - التركي لحل أزمة اللاجئين** ، من الرابط الآتي :

www.asharqalarabia.org .uk/ (2016/04/18 ,09:17) .

4. المسلماني أحمد، **أخبار اللجوء والهجرة**، 2005، المأخوذ من الموقع الآتي:
htpp://www.immig.us.com/ (2016/03/28 , 20 :42

5.الميناوي محمود ، **سيناريوهات متشابكة: تاثيرات أزمة اللاجئين و الهجرة على منطقة ال"شنجن".**
المأخوذة من الرابط الأتي:
http://www.fekr-online.com/article.(2016.04.16,13:21)

6. الرفاعي يعقوب يوسف جبر ، **الاضطهاد السياسي**، الرابط الآتي:
www.alithad.com/paper.php?mame=peusefil:
(2016/03/20, 6 :55).

7. الكلحوت هناء، **لاجيؤ مخيم الزعتري: تفاقم المعاناة في برد الكرفانات**، من الرابط الآتي:
https://www.alaraby.co.uk/society/2016/02/10/(2016-04-12,12:10)

8. المرهون عبد الجليل زيد ، **أين تتجه سوريا** ؟ ، من الرابط الآتي :
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/10/4
(2016/04/18 , 09:05)

9. النجار زغلول ، **من أسرار القرآن**، المأخوذ من الموقع:
www.ahtam.org/news q/27352.aspx(2016/03/20, 6 :36

10. بالونش فابريس، **أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا**، أنظر الموقع الآتي:
www.washington institute.org/ar/policy-analysis/vieu/the wacst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe. (2016/04/11 , 18: 05)

11. بشتو أحمد ، **أحوال اللاجئين السوريين على الحدود التركية** ، المأخوذ من الموقع الآتي :
www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2012/2/8 (2016-04-23 . 16:19)

12. جياعي مايا ، **بعد هجمات باريس .. ما مصير اللاجئين السوريين في أوروبا** ، من الرابط الآتي :

www.alhurra.com/content/syrian-refugees-in europe-after-paris-attack-/287024.html (2016-04-17 , 09:44)

13. حسين عبد العزيز ، **هجمات باريس .. هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.aljazeera.net/knowledagegatie/opinions/2015/11/22
(2016-04-18 , 8:59)

14. . حسين محمد ، **اللاجئون السوريون ... مابعد أحداث باريس** ، من الرابط الآتي :
https://arabic.nt.com/news/800671 (2016-04-17 , 09:30)

15. دوسبيتي كيس، **الحياة في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن**، أنظر الموقع الآتي:
https:// www.bbc.com/arabic/middeleesat/2013/07/130730 zaatari refugee camp(2016-04-04,13:08)

16. زهران زينب ، **أزمة اللاجئين و التغيرات الثقافية في المجتمع الأوروبي** ، من الرابط الآتي :
www.newsluck.net/2564 (2016-04-17,17:57)

17. شعبو راتب ، **مشكلة اللاجئين ليست مشكلة إنسانية**، المأخوذ من الموقع:
https://humasotak.com/article/18081. (2016/04/02 , 20 :34)

18. عاصي عبد الوهاب، **أثر أحداث نوفمبر (باريس)على اللاجئين السوريين في أوروبا** ، من الرابط الآتي : microsyria.com/2015/11/17/L (2016-04-18 , 8:22)

19. عيسى ماري ، **اللاجئون السوريون في مخيم دوميز .. زيجات كثيرة و 600 ولادة** ، المآخوذة من الرابط الآتي : www.almadapaper.net/ar/news/uuu.909 (2016-04-23 .14:05

20. كارلو مونت ، **بعد الاتفاق التركي الأوروبي : تعبئة في مدن أوروبية للمطالبة باستقبال اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.asharqalarabi.org.uk (2016/04/18 , 09:17).

21. ليهني ستيفان ، **كيف ستؤثر هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا** ، من الرابط الآتي :
Carnegie-mec.org/publications/?fa=61585. (2016/04/17 , 18:22)

22. فريحات، **أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، مخاطر وفرص**، من الموقع الآتي:
http://governance.arji.net/blog. (2016/03/18 , 20 :10).

23. . فيمون بيار ، **ما نوع ردود السياسة العامة التي يحتاجها الوضع الآن ؟** ، من الرابط الآتي :
Carnegie-mec.org/publications/?fa=61585. (2016/04/17 , 18:22)

24. فياض معد ، **إقليم كردستان يفتح أبواب أكبر مخيم للاجئين السوريين في العراق** ، المأخوذ من الرابط الآتي :

. Archive.aawsot.com/ details.asp? section=4&issueno=1733&article= 746.VxttcrFYrLIU (2016-04-23 . 13:56)

25. . هايل نصر، **حق اللجوء في فرنسا**، الحوار المتمدن، العدد 1578، 2006، المأخوذ من الموقع الآتي:

www.anewar.org/debat/shoow.art.asp?aid

(14:20 ، 24/03/2016

26. **مشروع إعادة توزيع اللاجئين على دول الإتحاد الأوروبي و توطين اللاجئين السوريين** ، من الرابط الآتي :

syhous.blogspot.com/2015/05/blog.post-32.html. (2016-04-17 10:40)

27. **الإتحاد الأوروبي يفشل في التوصل لاتفاق حول توزيع اللاجئين** ، من الرابط الآتي :

www.alhurra.com/content/eu-military-actions-mediterranean-migrants/280938. html(2016-04-17, 11:08)

28. **اجتماع لدول الإتحاد الأوروبي بشأن أزمة المهاجرين غداة الاتفاق على توزيع 120 ألف لاجئ** ، من الرابط الآتي :

www.france24.com/ar/20150923 (2016-04-17, 11:49)

29. **اللاجئون السوريين... مابعد أحداث باريس** ، من الرابط الآتي :

.www.asharaqalarabi.org.uk/2015-11-18 (2016/04/18 , 08:47)

30. **جدل أوروبي مع تصاعد أزمة المهاجرين** ، من الرابط الآتي :

www.aljazeera.net/news/internationl/2015/8/27/ (2016-04-17 , 10:25)

31. **إعادة توطين . حياة جديدة في بلد ثالث** ، من الرابط الآتي :

www.unbcr-arabic.org/pages/4be7cc27641.html. (2016/04/18 , 06:20)

32. المفوضية الأوروبية ، **إعادة توطين اللاجئين السوريين ليست أولوية حاليا** ، من الرابط الآتي :
www1.andnkrones.com/aki/arabic/ politics/ ?
id=3.2.264586707(2016-04-18 ,06:27)

33. **بنود الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين** ، من الرابط الآتي :
www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2016/03/19
(2016/04/18 , 07:39)

34. **مبادلة اللاجئين السوريين ستكون " مؤقتة " في إطار الاتفاق التركي الأوروبي** ، من الرابط الآتي :
www.alquds.co.uk/? P=497022 (2016/04/18 , 08:06).

35. **لاجئو الحرب في سوريا**، على الرابط التالي:
https://chronicle.famack/ar/specials/refigees/refugees-war-syria.
(2016/04/02 , 20 :42)

36. **الصراع في سوريا يقوض أمن المنطقة وخارجها**، من الموقع الآتي:
Arabic.cnn.com/middleeast/2015/08/21 syrai-civil-war-im-comoms.
(2016/03/30 , 12:30)

37. **90منظمة تدعو لمواجهة الأزمة الإنسانية في سوريا**، من الموقع الآتي:
www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria. (2016/03/30 , 11 :56)

38. من الرابط الآتي:
Yumm.yu.edu.jo/index.php ? option.com.content (2016/04/02 ,
11 :58)

39. **أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام**، من الموقع الآتي:
https://www.ammesty.erg/ar/latest/news/2016/2/syrias-refugee crisis
in-numbers. (2016/03/26 , 20:30).

40. **القائمة الكاملة بالأرقام... هذه دول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب**، من الرابط الآتي:
www.radiosawa.com/content/syrian-refugees-conutrees-
welcome/280535.html. (2016/04/08 , 14 :51)

41. **عدد اللاجئين السوريين في العراق البالغ 6494**، من الرابط الآتي:
Furatneuss.com/furtnews. (2016/04/08 , 17 :38).

42. المأخوذ من الرابط:
www.aljazeera.net./news/arabica. (2016/04/08 , 17 :48

43. **تركيا ارتفاع هائل في عدد اللاجئين السوريين المتجهين إلى الحدود التركية**، من الموقع الآتي:
www.bbc.com/arabic/midleest. (2016/04/10 , 14 :48).

44 . **تركيا وقضية اللاجئين السوريين... وجهة نظر**، من الرابط الآتي:
Massd.com/179967.htm. (2016/04/11 , 11 :41).

45. هيو من رايتس ، **تركيا وحدها لا تستطيع حل أزمة اللاجئين السوريين**، من الرابط الآتي:
www.clhayat.com/article/137756304. (2016/04/11 , 11 :42).

46. **6 أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا**، من الرابط الآتي:
www.skynews arabia.com/web/article/785629/6. (2016/03/28 , 20:44).

47. **تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا، لماذا الآن بالتحديد**، أنظر الرابط الآتي:
www.washington institute.org/ar/policy-analysis/vieu/why-now-the syrian- refugee-flow-to-europe. (2016/04/11 , 17:40).

48. **مخيم الزعتري في الأردن يبلغ عامه الثالث وسط تحديات تواجه مستقبل آلاف المقيمين فيه**، المأخوذ من الرابط الآتي:
Httpd://www.uniher-arabic.org/55b9e4126.html(2016-04-04,13 :39)

49. **المفوضية "تقيد تسجيل اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري**، أنظر الموقع الآتي:
https://alghad.com/articles/512776(2016-04-04,13:46)

50. مؤتمر أزمة اللاجئين السوريين بين **" الاستجابة والتنسيق "** يختتم أعماله ويقدم مقترحات لتركيا لمساعدة اللاجئين السوريين، المأخوذ الرابط الآتي:
http//www.absouria.net/content/(2016-04-12, 7 :09)

51. **مبادرة من قطر الخيرية والبنك الإسلامي للتنمية والتعمير لاجئي سوريا بتحويل 14 مليون دولار**، من الرابط الآتي:

Arabic.news.com/2015-10-29/c-137460361.html(2016-04-12, 07 :59)

52. **تقرير أكثر من 173 مليار دولار قيمة مساعدات الإمارات التنموية والإنسانية والخيرية حول العالم خلال 44 عاما**، أنظر إلى الرابط الآتي:

https://www.wam.ae/ar/report/emirates/1395290641684.html (2016-04-12, 8:06)

53. **عمل المفوضية في الأردن** ، المأخوذة من الرابط الآتي :

http://www.unhcr-arabic.org/53787ec96.html

54. **معج المعاني الجامع، معجم عربي عربي**، المأخوذ من الموقع الآتي:

www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
14:15 24/03/2016

55. مأخوذة من الموقع الآتي:

http://bosla.imgo/ar/issues/refugees-and asylime(2016

56. **مصطلح الهجرة، النزوح واللجوء**، المأخوذ من الموقع الآتي:

www.arab volunteering.org/corner/threads/660 (2016/03/20 , 6 :55).

57. المأخوذ من الموقع الآتي:

http://www.aljazéera.net/enelc lepedia (2016/02/29 , 15 :23).

58. **ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين**، مأخوذة من الموقع الآتي:

http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27201.html, (2016/03/24 , 14 :06).

59. **مشروع إعادة توزيع اللاجئين على دول الإتحاد الأوروبي و توطين اللاجئين السوريين**، المأخوذ من الرابط الأتي:

http://syhous.blogspot.com/2015/05/blog-post32.html. (2016.04.17;10:40).

60. **اللاجئون و أوروبا..أزمة القوانين و جبهة الرفض**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.aljazeera.net/knoowledgegate(2015.09.15;12:23).

61. **تحضيرات أوروبية لتقاسم أعباء اللاجئين**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.aljazeera.net/news/international(2016.08.26;12:26).

62. **أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://elaph.com/web/news/(2015.12.10)64402.html.

63. **أزمة اللجوء في أوروبا: أزمة تتفاقم و حلول متأخرة**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.shrc.org/?p=22686.

64. **أزمة اللاجئين السوريين: إحصائيات مخجلة..و مواقف مشينة**، المأخوذة من الرابط الأتي:
http://www.asharqu alarabi.org.uk9-2015-ad-id !339373.hs

65. **أزمة اللاجئين تضغط على تماسك الإتحاد الأوروبي**، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.rcssmideast.org/article/4158/(2016.04.17,17;20)

66. **جذور أزمة اللاجئين في أوروبا**، المأخوذة من الرابط الآتي:
http://carnegie-org/publication/?fa=61585(2016.04.17,13:25).

اللغة الأجنبية:

1. EU Prepares to scale back resettlement of syrian aefugees ,form the sit web : www.theguardian.com/ world /2016/mar/16/eu-cut-number-syrian-refugees-coming-europe (2016 -04- 18 ,06 :50)
2. Inside Zaatari refugee camp : the fourth largest city in Jordan, from the web site : www.telegraph .co.uk/news/worldnews/middeleeast/Jordan/11782770 what-is-life-like-inside-the largest-syrian-refugee-camp-Zaatari-in-Jordan.html(2016-04-12,6 :4601)
3. Resettlement .new beginings in a new country , from the sit web: www.unhcr-22centraleurope.org/en/what -we-do/resettlement.html (2016/04/18 , 7:01) .

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1 :

إعلان بشأن الملجأ الإقليمي

اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

2312 (د-22) يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 1967.

إعلان بشأن الملجأ الإقليمي

إن الجمعية العامة

إذ تلاحظ أن المقاصد المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة هي صيانة السلم والأمن الدوليين، وإنماء علاقات ودية فيما بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية وفي تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تضع في اعتبارها أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقرر في المادة 14 منه ما يلي:

"1- لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخري والتمتع به خلاصا من الاضطهاد،

2- لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،"

وإذ تذكر أيضا أن الفقرة 2 من المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص علي ما يلي:

"لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلي بلده"،

وإذ تعترف بأن قيام دولة ما بمنح ملجأ لأشخاص يحق لهم الاحتجاج بالمادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو عمل سلمي وإنساني، وبالتالي لا تستطيع أية دولة أخري أن تعتبره عملا غير ودي،

توصي الدول بأن تراعي، في ممارستها المتعلقة بالملجأ الإقليمي، ودون إخلال بالصكوك الراهنة التي تتناول الملجأ ومركز اللاجئين وعديمي الجنسية، استلهام المبادئ التالية:

المادة 1

1. تحترم سائر الدول الأخرى الملجأ الذي تمنحه دولة ما، ممارسة منها لسيادتها، لأشخاص يحق لهم الاحتجا ج بالمادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنهم المكافحون ضد الاستعمار.
2. لا يجوز الاحتجاج بالحق في التماس ملجأ والتمتع به لأي شخص تقوم دواع جدية للظن بارتكابه جريمة ضد السلم أو جريمة من جرائم الحرب أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعني الذي عرفت به هذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص علي أحكام بشأنها.
3. يعود للدولة مانحة الملجأ تقدير مبررات منح هذا الملجأ.

المادة 2

1. دون إخلال بسيادة الدول وبمقاصد الأمم المتحدة، ومبادئها، يكون وضع الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 من المادة 1 محل اهتمام المجتمع الدولي.
2. حين تواجه دولة ما مصاعب في منح الملجأ أو في مواصلة منحه، تتخذ الدول، فرديا أو جماعيا أو من خلال الأمم المتحدة، التدابير التي يناسب اتخاذها، بروح من التضامن الدولي، بغية تخفيف عبء تلك الدولة.

المادة 3

1. لا يجوز إخضاع أي شخص من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 من المادة 1 لتدابير مثل منع دخوله عند الحدود أو، إذا كان الشخص قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه، إبعاده أو رده القسري إلي أية دولة يمكن أن يتعرض فيها للاضطهاد.
2. لا يجوز الحيد عن المبدأ السالف الذكر إلا لأسباب قاهرة تتصل بالأمن القومي، أو لحماية السكان، كما في حالة تدفق الأشخاص معا بأعداد ضخمة.
3. إذا حدث أن قررت دولة ما وجود مبرر للحيد عن المبدأ المقرر في الفقرة 1 من هذه المادة، تنظر الدولة المذكورة في إمكانية منح الشخص المعني ، بالشروط التي تستنسبها ، فرصة للذهاب إلي دولة أخري، وذلك إما بمنحه ملجأ مؤقتا أو بطريق آخر.

المادة 4

لا تسمح الدولة مانحة الملجأ، للأشخاص الذين حصلوا علي ملجأ فيها، بالقيام بأية أنشطة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

الملحق 2 :

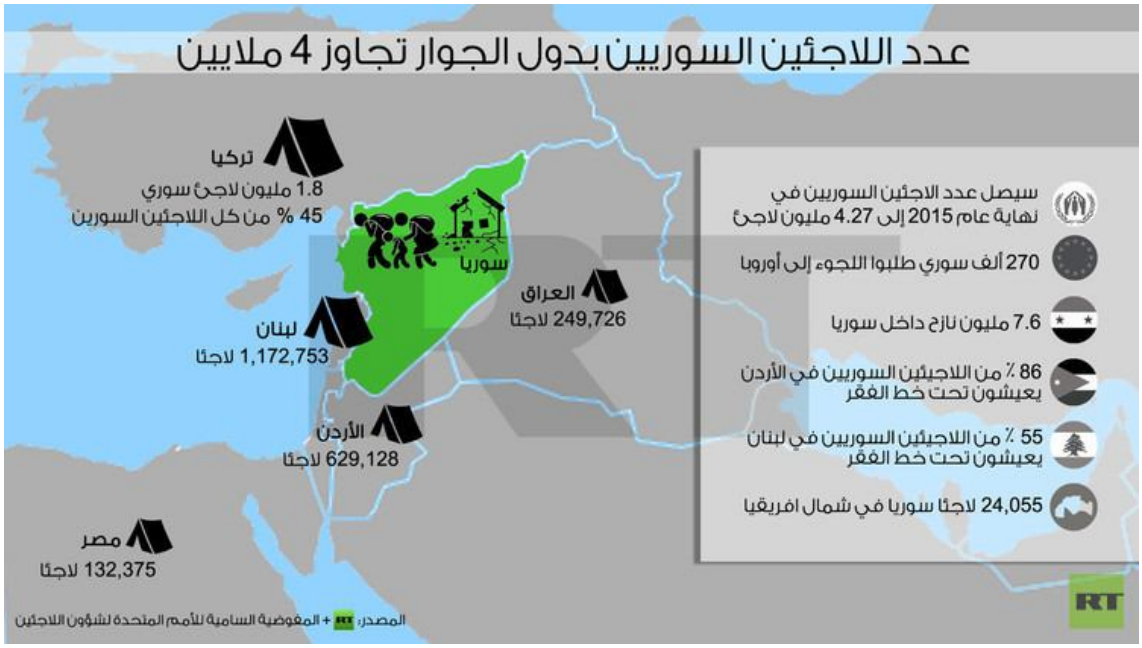

المصدر : https://arabic.rt.com/photolines/788133 (2016/04/29 , 20:55)

الملحق 3 :

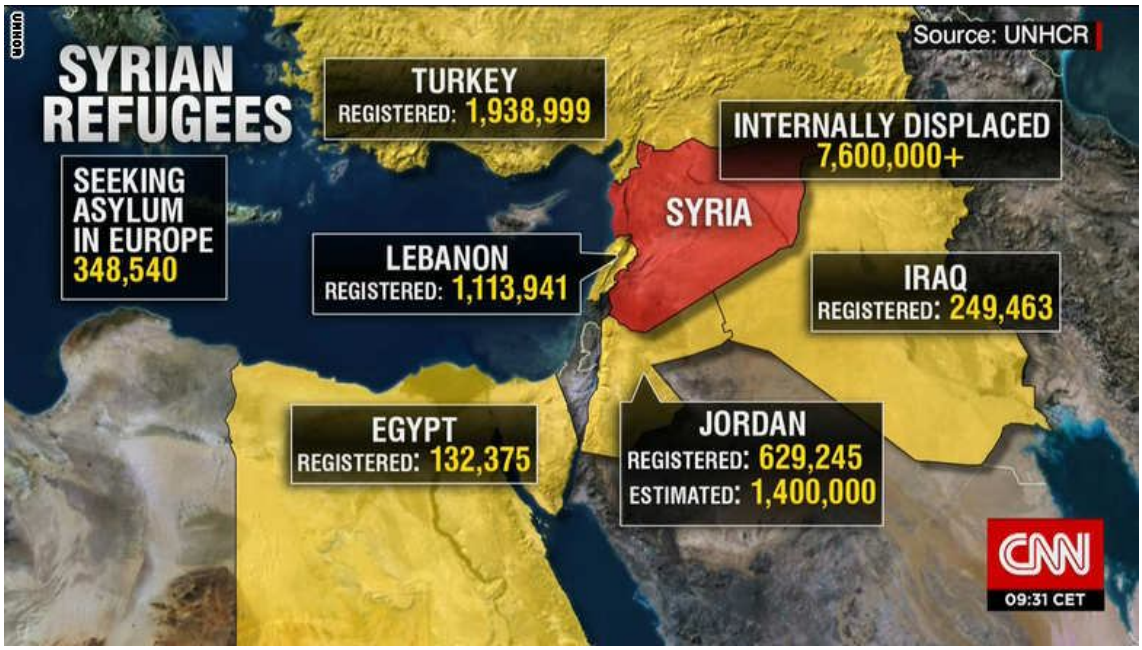

المصدر : http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu 2016/04/29

الملحق 04 :

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١

ألف – لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق لفظة "لاجئ" على:

١) كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات ١٢ آيار/ مايو ١٩٢٦ و٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٢٨، أو بمقتضى اتفاقيتى ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٣ و١٠ شباط/ فبراير ١٩٣٨، بروتوكول ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، أو بمقتضى دستور "المنظمة الدولية للاجئين"، ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذا القسم،

٢) كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثانى/ يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.

فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعنى عبارة "بلد جنسيته" كلا من البلدان التى يحمل جنسيتها، ولا يعتبر محروما من حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أى سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدان التى يحمل جنسيتها.

باء – (١) لأغراض هذه الاتفاقية، يجب أن تفهم عبارة "أحداث وقعت قبل الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٥١" الواردة فى القسم "ألف" من المادة الأولى، على أنها تعنى: (أ) إما "أحداثا وقعت فى أوروبا قبل ١ كانون الثانى/ يناير ١٩٥١"، أو (ب)

أحداثا وقعت فى أوروبا أو غيرها قبل ١ كانون الثانى/ يناير ١٩٥١" وعلى كل دولة متعاقدة أن تعلن وهى توقع هذه الاتفاقية أو تصدق عليها أو تنضم إليها، بأى من هذين المعنيين ستأخذ على صعيد الالتزامات التى تلقيها عليها هذه الاتفاقية.

(٢) لأى دولة متعاقدة اختارت الصيغة (أ)، أن توسع فى أى وقت التزاماتها باختيار الصيغة (ب)، وذلك بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة

جيم - ينقضى انطباق هذه الاتفاقية على أى شخص ينطبق عليه القسم "ألف" من هذه المادة

(١) إذا استأنف باختياره الاستظلال بحماية بلد جنسيته؛ أو

(٢) إذا استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها؛ أو

(٣) إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الجنسية الجديدة؛ أو

(٤) إذا عاد باختياره إلى الإقامة فى البلد الذى غادره، أو الذى ظل مقيما خارجه خوفا من الاضطهاد؛

(٥) إذا أصبح، بسبب زوال الأسباب التى أدت إلى الاعتراف به باعتباره لاجئا، غير قادر على مواصلة رفض الاستظلال بحماية بلد جنسيته؛

وذلك علما بأن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق على أى لاجئ ينطبق عليه القسم "ألف" (١) من هذه المادة، ويستطيع أن يحتج فى رفض طلب الاستظلال بحماية بلد جنسيته، بأسباب قاهرة ناجمة عن اضطهاد سابق؛

(٦) إذا كان شخصا لا يحمل جنسية وأصبح، بسبب زوال الأسباب التى أدت إلى الاعتراف به باعتباره لاجئا، قادرا على أن يعود إلى بلد إقامته المعتاد السابق؛

وذلك علما بأن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق على أى لاجئ ينطبق عليه القسم "ألف" (١) من هذه المادة ويستطيع أن يحتج، فى رفض العودة إلى بلد إقامته المعتادة السابق، بأسباب قاهرة ناجمة عن اضطهاد سابق.

الملحق 05 :

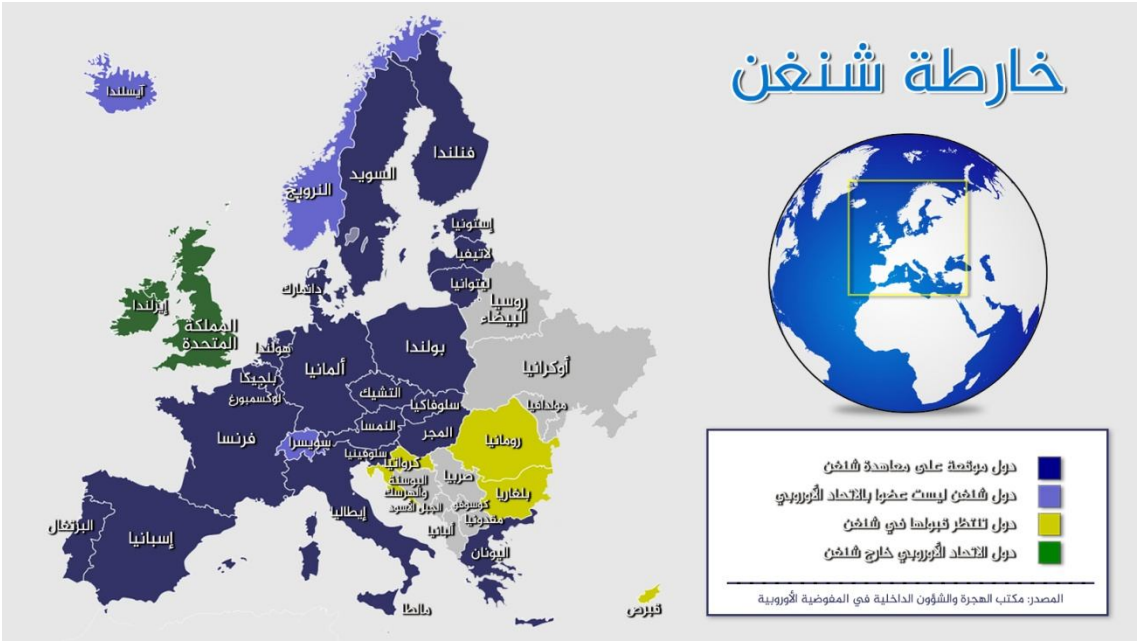

المصدر : (2016/05/01)

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9//15

الملحق 06 :

المصدر : (2016/05/01)

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9//15

الملحق 07 :

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

20 July 2012
12-43200 (A)
1243200

٢٠١٢ (القرار ٢٠٥٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨١٢ ، المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا،

١ - ***يقرر*** تجديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما، مع أخذ توصيات الأمين العام بشأن إ ع ادة تشكيل البعثة في الحسبان، ومع مراعاة الآثار المترتبة على العمليات من جراء الحالة الأمنية المتزايدة الخطورة في سوريا؛

٢ - ***يهيب*** بالأطراف أن تضمن سلامة أفراد البعثة دون المساس بحريتهم في التنقل وقدرتهم على الوصول، ويشدد على أن المسؤولية الأساسية في هذا ال صدد تقع على عاتق السلطات السورية؛

٣ - ***يعرب عن استعداده*** لتجديد ولاية البعثة بعد ذلك، شريطة أن يقدم الأمين العام تقريرا يؤكده مجلس الأمن، يفيد فيه بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة وبانخفاض مستوى العنف من جانب جميع الأطراف بما يكفي للسماح للبعثة بأداء ولايتها؛

٤ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في غضون ١٥ يوما؛

٥ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره.

فهرس المحتويات

الإهداء.

شكر و عرفان.

مقدمة.....02

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري(لمفهوم اللجوء).....10

المبحث الأول: ظاهرة اللجوء مقاربة مفاهيمية.....12

المطلب الأول: نشأة اللجوء.....12

المطلب الثاني:مفهوم اللجوء لغة و إصطلاحا.....14

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة.....17

المبحث الثاني: اللجوء في المواثيق الدولية.....20

المطلب الأول: مفهوم اللجوء في ميثاق عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة.....20

المطلب الثاني: مفهوم اللجوء في ميثاق الوحدة الإفريقية 1969.....22

المطلب الثالث: اللجوء في وثائق مجلس أوروبا.....24

المبحث الثالث: الإطار القانوني لوضعية اللاجئ.....25

المطلب الأول: معايير تعريف"اللاجئ"من خلال إتفاقية 1951.....25

المطلب الثاني: أنواع و أسس وضعية اللاجئ.....27

المطلب الثالث: مراحل و إجراءات طالبي اللجوء و حقوقهم.....29

خلاصة الفصل الأول.....34

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأزمة السورية.....37

المبحث الأول: الأوضاع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية قبل إندلا ع الثورة السورية..37

المطلب الأول: الأوضاع السياسية و أهمية سورية في منطقة الشرق الأوسط.....38

المطلب الثاني: الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في سورية.....40

المطلب الثالث: شكل الحكم في سورية و مدى تأثيره في المجتمع السوري.....41

المبحث الثاني: تداعيات الربيع العربي على سورية.....42

المطلب الأول: مفهوم الربيع العربي لدى السوريين و أسباب إندلاعه.....42

المطلب الثاني:مظاهر الأزمة السورية.....44
المطلب الثالث: تطورات الأزمة على الساحة السورية.....45
المبحث الثالث: مواقف الدول من الأزمة السورية.....47
المطلب الأول: موقف الدول الكبرى.....47
المطلب الثاني: موقف الدول الإقليمية.....50
المطلب الثالث:موقف منظمة الأمم المتحدة من الأزمة السورية.....53
خلاصة الفصل الثاني.....54
الفصل الثالث: دراسة الحركيات السببية لأزمة اللاجئين السوريين.....57
المبحث الأول: بروز مشكلة اللاجئين السوريين.....58
المطلب الأول: على المستوى الأمني و الإنساني.....58
المطلب الثاني: على المستوى المجتمعي و الإقتصادي للدول.....60
المبحث الثاني: وجهة اللاجئين السوريين.....62
المطلب الأول: اللجوء إلى دول الجوار و الدول العربية.....62
المطلب الثاني: اللجوء إلى تركيا.....64
المطلب الثالث: الوجهة نحو أوروبا.....65
المبحث الثالث: أوضاع اللاجئين السوريين.....66
المطلب الأول: أوضاع اللاجئين السوريين في المخيمات الإقليمية.....66
المطلب الثاني: الإستجابة الإنسانية الإقليمية و الدولية لأوضاع اللاجئين السوريين.....69
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه اللاجئ السوري.....71
خلاصة الفصل الثالث.....73
الفصل الرابع: دور الإتحاد الأوروبي في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين.....76
المبحث الأول: السياسة الأمنية الأوروبية.....76
المطلب الأول: معادلة الأمن الأوروبي.....77
المطلب الثاني: تهديدات الأمن الأوروبي.....78

المطلب الثالث: التعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية المعاصرة.....78

المبحث الثاني: مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين السوريين.....80

المطلب الأول: موقف دول المعبر و المستقبلة للاجئين.....80

المطلب الثاني: سياسة الإستقطاب و التعامل مع الأزمة.....82

المطلب الثالث: سياسة رفض اللجوء.....83

المبحث الثالث: تهديدات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي.....85

المطلب الأول: أثر تفجيرات 13 نوفمبر 2015 على وضع اللاجئين السوريين.....85

المطلب الثاني: تأثير الأزمة على قرارات المجلس الأوروبي.....87

المطلب الثالث: أعباء أزمة اللاجئين السوريين على دول الإتحاد الأوروبي.....89

المبحث الرابع: السيناريوهات المحتملة لأزمة اللاجئين السوريين.....92

المطلب الأول: دمج اللاجئين في البيئة الأوروبية.....92

المطلب الثاني: إعادة اللاجئين نحو تركيا في إطار الإتفاق التركي اليوناني.....94

المطلب الثالث: الحلول المطروحة للأزمة السورية.....95

خلاصة الفصل الرابع.....97

الخاتمة.....99

قائمة المراجع و المصادر.....102

قائمة الملاحق.

ملخص الدراسة.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة واحدة من القضايا التي باتت محل أنظار القوى الدولية الكبرى في العلاقات الداخلية ما بين الدول تستدعي التدخل الفوري لما إنجر عنه من أزمة إنسانية كبرى و هي قضية اللجوء التي تمثل محصلة لبقية الانتهاكات حيث تظهر بحجمها الكمي غير المسبوق في العصر الحديث ، و تعتبر سورية نموذجا في الشرق الأوسط طال أمد أزمتها في تعنت للنظام التخلي عن الحكم و المواجهات العسكرية المستمرة بينه و بين المعارضة في مناطق تواجد ألمدنيين ، يقابله سكوت المجتمع الدولي و عدم جدية الأطراف الكبرى،تختلف أوضاع السوريين اللاجئين من دولة لأخرى ، وفقا لثلاثة عوامل هي عدد اللاجئين السوريين في هذه الدولة ، و سياسة هذه الدولة تجاه الأحداث في سورية بشكل عام , و سياستها تجاه اللاجئين بشكل خاص و الإمكانيات المالية لهذه الدولة ، على خلاف ذلك أدت مشكلة اللجوء بشكل عام إلى مشاكل اقتصادية و اجتماعية و سياسية في المجتمعات المضيفة و منها الدول الأوروبية و هي المشكلة لما لها أثر حيوي على اللاجئين و المجتمعات المضيفة .مما أدى هذا التدفق إلى تفاقم المشكلات مما استدعى وضع سياسات من قبل الدول المضيفة و مسؤولية على المفوضية السامية للأمم المتحدة للشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية للاجئين السوريين و إيجاد حلول دائمة لمشكلتهم بالإشراف على مراقبة طريقة تنفيذ الدول لاتفاقية عام 1951 ، و البروتوكول التابع لها عام 1967.

Summary :

Address this study is one of the issues that are the subject of the attention of the international powers in the internal relations between States for immediate intervention to whittle the major humanitarian crisis and is the issue of asylum which the outcome of the rest of the violations where the quantitative size unprecedented in the modern era, and Syria considered a model in the Middle East the prolonged crisis in the intransigence of the abandonment of the judgment and the military confrontations continued between him and the opposition in the presence of civilians, to be offset by the silence of the international community and the non-seriousness of the parties of the major conditions differ from the Syrians refugees from one State to another, according to three factors is the number of the Syrian refugees in this state, and the policy of the State toward events in Syria, and its policy toward refugees In particular, the financial possibilities of this state, otherwise the problem of asylum in general to the problems of economic and social and political in the host communities and of the European countries and is the problem, which had a vital impact on refugees and host communities, which led this flow to exacerbate the problems, which called for the formulation of policies by host States and the responsibility of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees in providing international protection to refugees and to the Syrians and find permanent solutions to their problem to supervise the control Method of implementation by States of the 1951 Convention and Protocol of 1967.